كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

614

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاثنين 04 آب 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

المكالمات الدولية
إلى ارتفاع
08

من ينفخ في
جمر الفتنة
09

برنامج حرب..
فريق حرب
13

كل شي عالدولار..
إلا الراتب
15

الافتتاحية

اللعب على الشطرنج السوري..!

قدمت الأيام الأخيرة دلالات كبرى باتجاه إقرار غالبية أطراف الأزمة السورية بالحل السياسي وباتجاه اقترابه أكثر من أي وقت مضى، من تصريحات «الجربا» التي «وافق فيها» بإيعاز أمريكي على الحل السياسي دون شروط مسبقة، إلى الإقرار الأوروبي بضرورة هذا الحل وتراجعهم النهائي في ملف «التسليح»، إلى زيارة بندر بن سلطان إلى موسكو والتي حملت ضمناً اعترافاً بتراجع حاد في معسكر القوى المعيقة للحل، وليس انتهاءً بالتصريحات الروسية والأمريكية المتواترة حول اقتراب الحل السياسي والمترافقة مع نشاط دبلوماسي عالي الوتيرة..

وإذا كان الحل السياسي يعني في جوهره، تقديم إمكانية واقعية لإعادة فرز القوى في الداخل السوري على أساس المصالح الوطنية والاقتصادية– الاجتماعية والديمقراطية العميقة بعيداً عن ضغط العنف والدم، فإنه يعني أيضاً تظهير الأوزان الحقيقية لتيارين أساسيين يجري الجزء الأكبر من الصراع بينهما حتى الآن وراء الكواليس. وهذان التياران هما تيار وطني– اجتماعي يمثل مصلحة السواد الأعظم من السوريين ويتوزع حملة رايته داخل النظام والمعارضة والمجتمع، في مقابل تيار غير وطني «وطنياً واجتماعياً» يمثل مصلحة قلة من الناهبين ويلتقي في مصالحه مع الغرب الاستعماري ويتوزع حملة رايته أيضاً داخل النظام والمعارضة والمجتمع.. إن المعركة الوطنية الحقيقية والعميقة هي المعركة بين هذين التيارين، وإن كل من عمل على عرقلة الحل السياسي هو في التيار المعادي للشعب السوري لأنه غير قادر على الدفاع عن نفسه في معركة واضحة المعالم والاصطفافات، لكنه قادر على ذلك فقط مع التغطية القائمة للمعركة الحقيقية بمعارك جانبية ذات طابع طائفي حيناً وقومي حيناً آخر..

إن «المعركة الوطنية» التي تستدعي كما أكدنا مراراً قيام حكومة حرب، باقتصاد حرب، وصلاحيات حرب، وإجراءات حرب باتت تقتضي إعادة قراءة مفهوم الوزارات السيادية، ففي ظروف المعركة المفتوحة على الصعد المختلفة، تكتسب وزارات ومؤسسات كانت تعتبر ثانوية في ظروف السلم أهمية حاسمة في مرحلة الحرب، وبالذات تلك المواقع المعنية بأشكال الإمداد اللوجستي والتمويني الاقتصادي المختلفة للجيش وللناس، وتصبح مناقشة دورها وأدائها بأهمية مناقشة المهمات الدفاعية والسياسية السيادية.

وإن ظروف الصراع الجاري على الجبهات المختلفة تدفع بالتيار الوطني– الاجتماعي آنف الذكر إلى مزيد من التبلور ومزيد من القوة والتأثير، وذلك على الرغم من السطوة الهائلة لقوى الفساد الكبير على مفاصل عديدة في جهاز الدولة، إلا أن هذه القوى الفاسدة نفسها هي اليوم في موقع ضعف وهي في حالة تراجع وارتباك شديدين، الأمر الذي دفعها سابقاً وسيدفعها أكثر خلال الفترة المقبلة إلى محاولة خلط الأوراق لتكريس الانقسامات الوهمية الثانوية لتخرج من تحت الضرب.. وهي تحاول في هذا السياق تكرار عملية «التبييت» التي جرت، مثلاً، في أواخر العهد السوفييتي حيث تم تلميع وتقديم ممثلي مراكز فساد أساسية، ليصبح الفاسد ديمقراطياً ومدافعاً عن مصالح الشعب، وتشويه صورة قوى وشخصيات وطنية وتحميلها مسؤولية الانهيار الاقتصادي والسياسي، لتصبح محافظة ورجعية..!

إن خلق معارك ثانوية و«أعداء» وهميين للشعب السوري لتحميلهم جريرة فساد الفاسدين بغية حماية هؤلاء، لضمان استمرار نهبهم المنظم، هو إحدى الألعاب التي تعمل عليها حالياً قوى الفساد، ولكن وحده لاعب الشطرنج السيئ يتجاهل أن حركة التبييت «تغيير مواقع الملك والقلعة»، بمعنى تخبئة المتنفذين الفاسدين ووضع الوطنيين في «بوز المدفع»، في حال تمت في وقت غير مناسب فإنها لا تؤدي وظيفتها، بل عكسها، ولكن ذلك لا يغطي خانات معينة فقط، بل يطال الرقعة برمتها، وهو ما يضع على كاهل كل القوى الوطنية السورية مهمة لجمه، وهو الأمر الذي يستدعي قيام حكومة كفاءات وطنية حقيقية تتولى بالدرجة الأولى شق الطريق نحو الحل السياسي، مترافقاً مع تفكيك بنى الفساد الكبير ومكافحته.

حمص

ظواهر ليست سورية

ظهرت وتظهر على هوامش الأزمة الوطنية، ظواهر غريبة تنم عن روح سادية، وبنى نفسية مغتربة عن الطبيعة البشرية. وعدا عن الموقف الاخلاقي أو الإنساني من مظاهر قطع الرؤوس وحرق الأحياء، والخطف الجماعي، والقتل على الهوية، فإن هذه الممارسات، القادمة أحدث أخبارها من شمال شرق البلاد، تحمل أيضاً دلالات ومآرب سياسية عميقة، لاسيما وأننا رأينا ممارسات مشابهة لها في العراق بعد الاحتلال الامريكي، فعلى ما يبدو ثمة قوى تريد تسويق ثقافة الموت والرعب، وتكوين صورة نمطية محددة عن شعوب الشرق عامة وشعب سورية خاصة، بعيدة عن أخلاق الحروب، وهي بعيدة كل البعد عن ثقافة السوريين، وتقاليدهم، لتبتغي إضافة إلى ترهيب «الخصوم» من خلال هذه السلوكيات الشاذة والاستفزازية فرض حالة نفسية معينة على المتلقي تمنعه من التفكير بالحلول العقلانية واستجراره إلى التطرف المضاد، لاسيما وأنها تأخذ لبوساً عرقية أو طائفية، لتكون بالتالي إحدى أدوات «الفوضى الخلاقة».

تحتجب «قاسيون» عن الصدور يوم الاثنين المقبل، 12/8/2013، بسبب عطلة عيد الفطر، متمنية أن تعود الأعياد المقبلة على السوريين وشعوب المنطقة وقد حطت أزماتها أوزارها وارتسمت معالم مستقبلها خدمة لفقرائها وكادحيها وكل عام وأنتم بخير

«وجع ع ورق»

جاء صيف 2013 ليوثق القصة التي جرت في شتائه قبل أن يعلمنا بنبأ سقوط بطلها في الربيع.

وبين هذا وذاك وقبله وبعده تأكد لعموم السوريين أن الشهيد العميد مصطفى شدود هو بطل حقيقي، شكلاً ومضموناً، يجسد صورة «البطل الإنقاذي» المولود من رحم الأزمة، وإنما باتجاه الخروج منها، جماعياً– وليس فردياً، بمعنى الهروب من مواجهة استحقاقاتها.

بين شتاء تسجيل الفيديو المتداول حديثاً للعقيد في حينها وربيع استشهاده تظهر مضامين لافتة عديدة اختزلتها الثواني الواضحة في حديثه، أعزل، منفرداً وشجاعاً، ملقياً سلاحه في رمزية عالية، في حوار فرضته اللحظة/ الأزمة مع مجموعة كاملة من المسلحين، ربما كان أبرزها عقلانية الرجل في اعتماده الخطاب الوطني الجامع من موقعه كقائد ميداني في الجيش، وعدم خضوعه للاستفزاز والإلحاح عليه بتقديم نفسه بقوالب ما قبل الدولة الوطنية: «أنا سوري، أنا من بلدنا، أنا من سورية»، ويضاف إليها تصويبه للعلاقة بين جهاز الدولة والناس، بلا فضل ولا منيّة: «أنتو الدولة.. أنتو يللي علمتونا»، أي أنه يؤكد علاوة على ذلك علاقة التماهي بين الجيش العربي السوري بتركيبته الطبقية بفقراء الشعب السوري في وجه الفاسدين والمنتفعين تاريخياً، ومن الأزمة حالياً على حساب وجع السوريين، ليتضح أن هؤلاء الفقراء باختلاف مواقعهم السياسية والميدانية عندما «تحاوروا»– ولو بشكل عابر– لم تسقط قطرة دم واحدة، وليصبح منطق هذا الحوار هو عامل إعادة فرز حقيقي لتوحد السوريين، موالاة ومعارضة، حول نموذج أبطال حقيقيين يشقون طريقهم بيننا.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ما المانع أن تكون للنقابات خارطة طريق؟

لعبت القرارات الصادرة في عهد الوحدة السورية المصرية المتعلقة بالحركة النقابية والطبقة العاملة دوراً مهماً في احتواء الحركة، ومصادرة دورها المستقل، وتجريدها من عناصر القوة التي اكتسبتها الحركة في مجرى نضالها السياسي الوطني والطبقي، في مواجهة القوى الطبقية الأخرى المعبرة سياسياً عن مصالح الطبقة المهيمنة اقتصادياً، الصراع كان واضحاً إلى حد ما بين قوة العمل الفتية وقوة رأس المال الفتية أيضاً استخدمت فيه الحركة النقابية، والطبقة العاملة كل الأسلحة السلمية المشروعة، من أجل انتزاع حقوقها السياسية والاقتصادية، التي عملت قوة رأس المال على حرمان العمال منها بقوة القانون أحياناً وبقوة القمع أحياناً أخرى، ولكن هذا الصراع أكد جملة من القضايا وهي:
إن قوتها في وحدتها التنظيمية.
في استقلالية قرارها التام عن الأحزاب.
في وضوح مطالبها، ومواقفها الوطنية العامة والخاصة.
تبنيها وممارستها لحقها الشرعي بالإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي.
هذه القضايا مجتمعة جعلتها قوة أساسية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية مما يعني شد الانتباه نحوها بضرورة احتوائها وهذا ما تم بالرغم من أن الوجود الشكلي داخل الحركة النقابية لأعضاء الجبهة الوطنية، وطريقة الانتخابات، لم يغير شيئاً من واقع حال الحركة النقابية من حيث قدرتها على بلورة موقف، ورؤية مستقلين، سياسية واقتصادية خارج إطار توجهات المادة الثامنة القديمة من الدستور السوري.
إن أحد أسباب ضعف المواجهة مع المشروع الليبرالي كان أحتواء الحركة النقابية وإخراجها من دائرة الفعل المقاوم للسياسات الليبرالية مع العلم أن الكوادر النقابية قد أشارت مراراً وتكراراً لمخاطر تلك السياسات الاقتصادية والسياسية، ولكن أدواتها المفترض أن تواجه بها ليست بيدها مما جعل مواقفها المعلنة من الليبرالية رغم أهميتها غير ذات جدوى في تخفيض آثارها العدوانية إلى الحدود الدنيا، وهذا يعني أهمية مراجعة تجربة الحركة النقابية في مرحلة ما قبل الأزمة، وأثناءها من أجل الانتقال بالنضال العمالي والنقابي بما يساهم في دحر المشروع الامبريالي الرجعي.
المطلوب خارطة طريق للحركة النقابية قاعدتها الأساسية حماية الاقتصاد الوطني من الهجوم الليبرالي الجاري الآن، وخاصة الجانب الإنتاجي منه، والدفع باتجاه استعادة دور الدولة الكامل في الاستيراد والتوزيع، والدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة.

كلمة السر: معالجة الأسباب التي ولدت النتائج

تعد مؤسسة العمران في السويداء من المؤسسات الناجحة في القطاع العام حيث تساهم في تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وقد كان كافياً زيادة 100 ل.س على سعر مادة الأسمنت في إحدى السنوات لتغطية كتلة نقدية لزيادة الرواتب والأجور للعاملين.

■ وائل منذر

احتلت المؤسسة مكانةً و مركزاً متقدمين في رفد الخزينة بأرباح مميزة بعد الهاتف والاتصالات فقد تم بناء ترسانة ضخمة من المستودعات والساحات التخزينية بالإضافة إلى أسطول لا بأس به من السيارات الشاحنة التي تنقل مواد البناء من معامل الإنتاج إلى مراكز البيع، وقد بلغت مساحة المستودعات المسقوفة بحدود 6000 م2 لتخزين الأسمنت و الأخشاب وغيرها من المواد التي تحتاج للتخزين في مستودعات مسقوفة، أما المساحات التخزينية المكشوفة بحدود 60000 م2 تُستخدم لتخزين الألمينوم والحديد والبواري وغيرها، وقد بلغ حجم مبيعات مؤسسة عمران السويداء في عام 1974 بحدود 7 ملايين ليرة سورية وفي عام 1980 بحدود 122 مليون ليرة سورية وفي عام 2000 بحدود 311 مليون ليرة سورية ومن الفترة الممتدة من 2001 و لغاية عام 2009 كانت المبيعات بالترتيب : 347 مليون – 369 مليون – 378 مليون – 411 مليون – 482 مليون – 760 مليون – 658 مليون – 944 مليون – 888 مليون.

هذه الأرباح شكّلت وجبة شهية استقرت في كروش لا تشبع إطلاقاً تحت شعارات ومسميات جهابذة الفريق الحكومي الليبرالي السابق الذي سال لعابه اتجاه هذه المؤسسة الناجحة و فروعها الأخرى في كافة المحافظات السورية، وبدأ مسلسل قضم هذه المؤسسات الواحدة تلو الأخرى من قبل الأيادي الصفراء الليبرالية، حيث تم منح استثمار معمل حديد حماة مقابل قيام المستثمر باستيراد المواد الأولية والتصنيع والبيع على أن يخصص لمؤسسة العمران نسبة 10% من إنتاجه وطبعاً ذهب إنتاج المعمل ولم تحصل العمران حتى على نسبة 1% من الإنتاج.

وبتاريخ 2009/11/22، وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية القاضية بتحرير بيع مادة الأسمنت تحت مبررات السويق وتصريف الفائض من الإنتاج وعدم حصرها في مؤسسات العمران. ومع نهاية 2009 بدأ لعاب المستثمرين الأشاوس يمتد إلى تجارة الأسمنت مع رغبة البعض منهم في إنشاء معامل خاصة في أماكن معروفة لكل السوريين تتوفر فيها المواد الأولية بكثرة، وقد تم إنجازها و هي لشخصيات هامة ومرموقة وحريصة على اقتصاد البلد ونجاح قطاعه العام لا لأنه

مضت قاطرة الاغنياء بكل ضراوة مخلّفة وراءها مستودعات خالية من الاسمنت

يساهم في فتح ملايين البيوت ويأمن حياة كريمة للناس، بل لكونه يمثل وجبه دسمة هم أولى بها فهم قاطرة النمو فدعوها أيها السوريون الفقراء تمضي على أحلامكم ولقمة عيشكم، و فعلاً مضت قاطرة الأغنياء ورجال الأعمال الجدد بكل ضراوة مخلّفة وراءها مستودعات خالية تتسابق فيها الرياح متلاعبة بما تبقى من ذرات الأسمنت، وعمال بائسون يقلّبون قطع ممزقة من بقايا أكياس الأسمنت الفارغة. وبالمقابل فإن أحد تجار البناء الذي لا يفصله عن مؤسسة عمران سويداء سوى شارع فقط يبيع يومياً 500 طن من السيارات مباشرةً وفي الشارع دون مستودعات وبدون حاجة إلى الكثير من العمال. بينما تبيع المؤسسة بمستودعاتها وساحاتها وعمالها وبنيتها التحتية حوالي 65 طن يومياً بشكل وسطي فالأولوية طبعاً للقطاع الخاص الذي "يرشّ السكر" أيمنا ذهب في جيوب بعض ضعاف النفوس لدعمه في مسألة السرعة والأكياس الممزقة.

ألا يتحمل رئيس مجلس الوزراء السابق وجهابذة فريقه الاقتصادي المسؤولية وهم الذين أوصلوا السوريين إلى حافة الجحيم و الكفر بسياساتهم الاقتصادية الفاشلة فالكتاب رقم 9905 تاريخ 2009/11/22 الذي حُرّر بموجبه بيع مادة الأسمنت عاد بالنتائج الكارثية على مؤسسات العمران الناجحة ذات الأثر والربح الكبير في اقتصاد الوطن وتنمية وازدهار الحركة العمرانية بعيداً عن السمسرة والواسطة وجشع واحتكار تجار البناء لاستيراد المواد الأولية والتصنيع والتصريف والتلاعب بأسعار المواد و الأسواق.

ثلاثة مليون عامل يفقدون عملهم

كشف «المركز السوري لبحوث السياسات» في تقريره عن الربع الأول من العام الحالي للأحداث في سورية، أن 2,3 مليون سوري خسروا أعمالهم منذ بداية الأزمة وحتى الآن، مشيرا إلى أن نسبة البطالة ارتفعت إلى 48,8%.

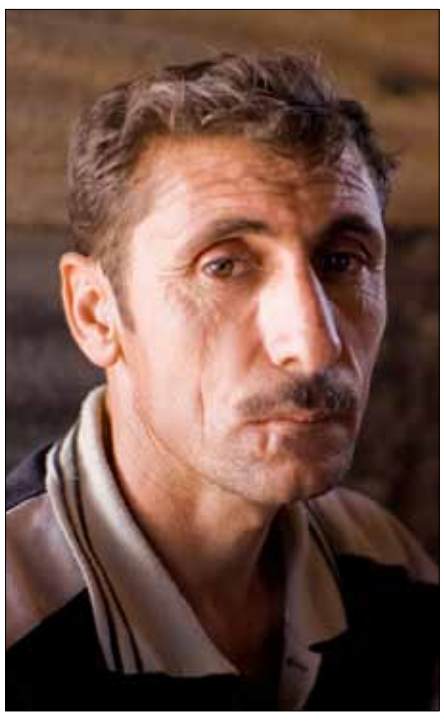

وبيّن التقرير الذي أعدّه المركز بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، حصل «الاقتصادي» على نسخة منه، أن «عدد العاطلين عن العمل الكلي بلغ 2,965 مليون، كما بلغ عدد العاملين 3,112 مليون عامل».

وكان رئيس «الاتحاد العام لنقابات العمال» شعبان عزوز كشف الشهر الماضي، أنه يعتقد أن عدد العمال الذين فقدوا عملهم خلال الأزمة السورية حتى الآن، بلغ نحو 3 ملايين عامل، نافياً الأرقام التي يتم تداولها خلافاً لذلك.

وكشف تقرير صدر أيضا عن «المركز السوري لبحوث السياسات» شباط الماضي، أن عدد الذين فقدوا وظائفهم خلال عامي الأزمة من «العشير الأغنى» أي نخبة العاملين بلغ نحو نصف مليون شخص، وهذا الرقم من أصل عدد العمال الفعليين في سورية وهو 3,5 مليون شخص بحسب «المكتب المركزي للإحصاء».

كما قدر تقرير للمركز نفسه في حزيران الماضي، عدد السوريين ممن هاجروا طوعاً بسبب الأحداث التي تشهدها سورية بنحو 1,33 مليون مهاجر، وذلك بناء على مؤشر اعتمد عليه التقرير وهم أولئك «القادرون على الهجرة وممن خسروا وظائفهم».

وبلغ عدد العاطلين عن العمل في سورية حتى نهاية العام 2012 نحو 2,653 مليون عاطل، في حين ارتفع الرقم ووصل إلى 2,965 مليون عاطل خلال الربع الأول من العام الحالي، بحسب التقرير، مشيرا إلى أن حوالي 300 ألف عامل، انضموا إلى صفوف العاطلين في الربع الأول من هذا العام.

■ وكالات ـ قاسيون بتصرف

ندوة حوارية..
الأزمة وتأثيراتها على الوضع المعاشي

تحديات الأزمة وتأثيراتها على الوضع المعيشي للمواطن كانت العناوين الأساسية للندوة الحوارية التي أقامها الاتحاد العام لنقابات العمال صباح الأربعاء الماضي وحضرها حشد من النقابيين والباحثين الاقتصاديين، وطرحت في الندوة العديد من الآراء تنشر قاسيون جزءاً منها نقلاً عن موقع الاتحاد العام لنقابات العمال، بتصرف.

أشار نائب رئيس الاتحاد عزت الكنج إلى أن تراجع الوضع المعيشي للمواطن يتمثّل بشكل مباشر بانخفاض القوة الشرائية للدخل أو للعملة ويتأثر بهذا الانخفاض على الأخص الفقراء وذوي الدخل المنخفض والمحدود، لذا يعد هذا الموضوع من أصعب التحديات التي تواجه الاقتصاد والمجتمع السوري في ظل الأزمة لأن في ذلك مسّاً بمستوى معيشة وقوت الشرائح الأعرض والأوسع والأضعف من المواطنين، وأضاف الكنج : إن ثالوث انخفاض قيمة الليرة السورية وارتفاع الأسعار والتضخم ناتج بشكل أساسي عن ارتفاع التكلفة وتراجع الكتلة السلعية.

وقال الكنج : إن الحصار والعقوبات الاقتصادية أصبحا يشكلان الهاجس الأهم للمواطن السوري في ظل المصاعب والتحديات التي خلقتها الأزمة الحالية وخاصة مع استمرارها وامتدادها وتفاقمها وتعقّد متغيراتها وتشابك مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية.

وتساءل الكنج: هل كانت السياسات الاقتصادية التي سادت سنوات ما قبل هذه الحرب تؤسس لبناء اقتصاد مقاوم يتماشى مع القرار السياسي لسورية ونهجها المشرف في دعم المقاومة؟ ولماذا قدمت شهادات حسن سلوك من المؤسسات المالية الدولية لمن خطط ونفذ تلك السياسات؟ والجواب بالتأكيد لأنها لم تكن لتبني اقتصاداً مقاوماً ومجتمعاً مقاوماً.

البرشة: تفعيل دور النقابات شأن خاص لن نتعاون به لا مع الحكومة ولا مع غيرها

فايز البرشة أمين الشؤون القانونية في الاتحاد العام تساءل في مداخلته عن تصريح رئيس هيئة تخطيط الدولة في غرفة تجارة دمشق بأن كل الإجراءات الحكومية التي اتخذت هي اجراءات مؤقتة وآنية، مترحماً على هيئة تخطيط الدولة وعلى القيادات التي تخطط لها إذا كان هذا الكلام صحيحاً، متسائلاً في الوقت نفسه هل الفكر الاقتصادي والقائمون عليه باتوا يؤمنون بالمثل القائل بأنها عنزة ولو طارت.

وعبّر البرشة عن خشيته بأن يكون هذا واقع الحال داعياً رئيس هيئة تخطيط الدولة للإيضاح، وهل فعلاً إجراءات الحكومة آنية ومؤقتة لتمرير الوقت أم ان هناك تحولاً تفرضه طبيعة الوضع اليوم اتجاه أننا نعيش وضعا حرجاً ويتطلب اقتصاداً حراً ويتطلب إجراءات اقتصادية تتناسب وطبيعة المرحلة الاستثنائية، أي العودة إلى السياسات الليبرالية التي نُفذّت خلال الخطة الخمسية العاشرة والتي مازالت مفاعيلها قائمة وخاصة في المجال النقدي وما أدت إليه من فقر ومزيد من البطالة وتردي الأوضاع المعيشية.

ورأى البرشة أن ظروف الحرب والسياسات الاقتصادية المطلوبة تستدعي وقف مفاعيل السياسات التي كانت سارية سابقاً، وخاصة موضوع تحرير التجارة لافتاً إلى أن الحديث عن إعادة إعمار النفوس والنسيج الوطني يحتاج إلى آخرين ليتحدثوا به، والمقصود بإعادة الإعمار هو إعادة الإعمار الاقتصادي وإعادة ما دُمّر وما هُدّم على يد العصابات الإرهابية المسلحة مشدداً على ضرورة أن لا يأتي هذا الإعمار وفقاً لسيناريوهات ووصفات الصناديق الدولية وإنما يجب أن يكون الإعمار بأيدي وطنية قائمة ولم تهرب وإن إعادة الإعمار يجب أن تكون من أجل إعادة الإعمار.

وانتقد البرشة الدعوة إلى إعادة هيكلة التنظيم النقابي بالقول إن الدستور السوري ضمن للنقابات ولمنظمات المجتمع الحرية والاستقلالية ومشاركتها في الحياة العامة على أن تضمن الدولة هذه المشاركة وهذه الاستقلالية، وأن تفعيل دور النقابات وعملها هو شأن خاص بالحركة النقابية لن تتعاون به لا مع الحكومة ولا مع غيرها، وبأن الحركة النقابية أقدر من غيرها على تحديد كيف يكون دورها وكيف هو اليوم، مؤكداً أن الشعب الذي صمد عامين ونصف قوامه العمال الموجودون على الأرض.

القادري يدعو لتشكيل خلية أزمة على المستوى الاقتصادي تضم ممثلين عن الصوت الشعبي

شدد جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق على أن إعادة بناء القطاع العام والتوسع به أفقياً وعمودياً لايمثل خياراً بل هو ضرورة وطنية ملحة مؤكداً أن الظروف الاستثنائية التي مرت بها سورية خلال العامين الماضيين أثبتت أنه يمثل بما تبقى منه أحد دعائم ومرتكزات الصمود.

وأشار القادري إلى أن المنظمة النقابية بنضجها ووعيها كانت السبّاقة في الدفاع عن هذا القطاع وطرح الحلول والمعالجات الكفيلة بتخليصه من قيوده والارتقاء به وكذلك الإشارة والكشف عن أخطاء السياسة الاقتصادية السابقة لكن لم تلق أصوات نقابييها أية استجابة.

وشدد رئيس اتحاد عمال دمشق على أهمية وجود خلية أزمة على المستوى الاقتصادي تضم ممثلين عن مختلف الفعاليات الاقتصادية إضافة إلى ممثلين عن الصوت الشعبي الذي يضمن إيصال أوجاع الوطن ومعاناته مؤكداً أن غياب مثل هذه الخلية يعد أحد الأسباب الفاعلة والمؤثرة في التخبط الاقتصادي الذي تعيشه سورية جراء هذه الحرب الكونية التي تشن عليها.

وقال القادري: ليس المهم أن نستغرق كل الوقت ونكتفي فقط في دراسة الأسباب التي أدت إلى الازمة التي كان لها منعكسات سلبية كبيرة على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، لكن الأهم هو السعي الجاد لإيجاد الحلول وهو ماغاب عن المحاضرين الذين قدموا مشكورين رؤى تستحق الاحترام..

منصور: إعادة هيكلة القوانين والأنظمة المفصلة على مقاس التجار

دعا حسام منصور رئيس نقابة المصارف بدمشق إلى ضرورة إعادة هيكلة مجموعة الأنظمة والقوانين التي فصلت على مقاس بعض التجار والمتنفذين مشدداً على أن المواطن ليس بحاجة لفريق ليحدد الأسباب لأنه حدد سبب الغلاء بالحكومة وإنما يريد قراراً يحاسب الحكومة لافتاً إلى أهمية تفعيل دور القضاء لأن الحكومة كانت جزءاً لا يتجزأ من هذه الأزمة مذكراً المحاضرين بالكميات الكبيرة من العملة الوطنية التي هُرّبت خارج القطر وأصبح من خارج القطر أكبر تأثيراً من تهريب الدولار.

المصري: المنظمة تصدت للخلل وعرّت السياسات الاقتصادية الليبرالية

الرفيقة إنعام المصري أمينة الثقافة والإعلام باتحاد عمال دمشق أكدت أن المنظمة النقابية تصدّت وقدمت مقترحات وحلولاً للوضع الاقتصادي مشيرة إلى أن المطلوب بعد أن شخصنا أبعاد المؤامرة الوقوف في وجه المشروع الليبرالي للاقتصاد الذي أدخل الفساد والبيروقراطية إلى مفاصل الدولة.

وقالت المصري : ليس العمال والفقراء فقط هم المتضررون من الأزمة بل أيضا البورجوازية الوطنية التي نؤمن كنقابات بأهمية التشاركية بيننا وبين أرباب العمل للوصول إلى نموذج اقتصادي وطني يحمي شرائح المجتمع المختلفة ويأخذ بعين الاعتبار حقوق العمال ومصالحهم.

وشددت المصري على أهمية هذه الندوة في التصدي للمشروع الليبرالي والاقتصادي الذي كان له انعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي داعية إلى الاستمرار بعقد مثل هذه الندوات مؤكدة بهذا الخصوص على أهمية الحوار بين جميع مكونات المجتمع للوصول إلى أفضل صيغة تحمي شرائح المجتمع المختلفة.

■■

الكنج: لماذا قُدمت شهادات حسن سلوك من المؤسسات المالية الدولية لمن خطط ونفذ السياسات الاقتصادية

القادري: الأهم من دراسة الأسباب هو السعي الجاد لايجاد الحلول وهو ماغاب عن المحاضرين الذين قدموا مشكورين رؤى تستحق الاحترام..

البرشة: إن ظروف الحرب والسياسات الاقتصادية المطلوبة تستدعي وقف مفاعيل السياسات التي كانت سارية سابقاً.

من الأرشيف العمالي

لماذا يناضل الشيوعيون في الحركة النقابية

■ أبو فهد

***على الصعيد الوطني:**

-لدعم الموقف الوطني السوري المتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي والقاضي بتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة، وحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية.

-تشديد النضال ضد الامبريالية الأمريكية واسرائيل الصهيونية ومشاريعها الهمجية على المنطقة، والوقوف ضد أي تنازل عن الحقوق الثابتة والتأكيد على شعار المقاومة والصمود.

-التأكيد على فكرة أنه لا وجود للاستقلال الوطني ولا للتقدم ولا إصلاح حقيقي، ولا مكاسب عمالية، ولا حركة نقابية قوية تدافع عن الوطن ولقمة العيش دون مقاومة العولمة الامبريالية المتوحشة التي تهدد البشرية جمعاء.. إن مقاومة تجليات العولمة في الداخل تصبح من المهمات الكبرى للطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية.

-الدفاع عن حق العمل ومكان العمل والحد من نسبة البطالة.

***في المجال النقابي:**

-الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية وهذا يتطلب استقلالية الحركة النقابية وعدم الخضوع لمبادئ «الكوتا» بين الأحزاب وتوزيع الحصص بين قوى وهمية لا وجود لها فعلياً بين صفوف الطبقة العاملة.

***في المجال الاقتصادي الاجتماعي:**

-الدفاع عن القطاع العام وتخليصه من سلبياته، والعمل من أجل برنامج للإصلاح الاقتصادي ينطلق من المصلحة الوطنية العليا للبلاد ويعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تنعكس إيجابياً على تطور المستوى المعيشي للعاملين بأجر، وتحد من معدلات البطالة، وتنسجم مع توجهاتنا الوطنية، وتحد من تدخل ممثلي قوى السوق والسوء الذين يعملون على تقويض اقتصادنا الوطني.

-إعادة النظر بمفهوم الأجر الوارد في القانون الأساسي للعاملين في الدولة، ورفع الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وربط الأجور بالأسعار.

-إلغاء جميع السقوف الرقمية، وصرف التعويضات على أساس الأجر الحالي.

-إعفاء الحد الأدنى للأجور من ضريبة الدخل.

-ضرورة إنجاز التشريع الخاص بمنح الوجبة الغذائية، والفصل بينها وبين الوجبة الوقائية في المنشآت ورفع قيمتها ومنحها لمستحقيها دون تمييز.

-منح طبيعة العمل وتعويض الاختصاص لكل العاملين الذين تم تعيينهم بعد صدور القانون الأساسي للعاملين.

-إلغاء كل المواد التي تحظر على العامل العمل في السياسة داخل التجمعات العمالية، إلغاء المادة 138 من القانون الأساسي وإحالة كل المسرحين بناءً على هذه المادة للبت بأوضاعهم وإنصافهم.

***في المجال الصحي:**

-إصدار التشريع الخاص بإلزام أصحاب العمل تنفيذ الشروط الصحية والسلامة المهنية وإخضاع المنشآت للرقابة الدورية.

-إصدار نظام طبابة موحد للعاملين في الدولة ومنح الطبابة لكل العاملين .

-وضع تسعيرة للمشافي الخاصة والأطباء الأخصائيين ودور الأشعة والمخابر والعيادات السنية يلتزمون بها، حتى لا يتحمل العامل المريض أعباء لا يستطيع الوفاء بها.

■ قاسيون العدد 180 آب 2002

اضراب شركة المتوسط للصناعات الدوائية ...

الإدارة تتلاعب والعمال يُضربون

إن الإضراب حقٌ يكفله الدستور، فهو حق للطبقة العاملة تستخدمه في الدفاع عن حقوقها الأخرى، ولتحصل على مطالبها التي تكفل لها العيش بكرامة. وعبر العقود الماضية كان هذا الحق مصادراً، لكن وكما يُقال فإن أي حق لا يضيع إذا كان وراءه مُطالب، فكيف إذا كان هذا الحق يخص جماعةً طبقية بأكملها.

أمام تردي الأوضاع الاقتصادية والمعاشية لعمال شركة المتوسط للصناعات الدوائية، وأمام تلاعب الإدارة بزيادة الأجور الواردة في المرسوم الرئاسي وفق الشرائح المقررة، وقيامها باختزال جميع هذه الشرائح وتحديدها بنسبة 15% فقط، أعلن العمال إضرابهم يوم الثلاثاء للمطالبة بأن تتناسب الزيادة المقررة مع الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة، ورفضاً لنسبة 15% التي حددتها الإدارة.

إن قاسيون إذ تتضامن مع هؤلاء العمال، فإنها تطالب بمنحهم حقوقهم المستحقة والتي ليست مَنّةً من الإدارة عليهم. خاصةً وأننا نعلم أن شَركات الأدوية تحقق أرباحاً كبيرة، ناهيك عن أن الدولة تقدم لها الكثير من التسهيلات والإعفاءات لتأمين الدواء للمواطنين. لكن يبدو أن هذه الشركة لا تهتم إلا بأرباحها غير عابئةٍ بأوجاع المواطنين ومعاناة العمال.

■ مخيم الوافدين - مراسل قاسيون

لاذنب للعمال!

يعاني الكثير من العمال في جميع مناطق التوتر في البلاد من إشكالية الالتحاق بالدوام الرسمي في الساعات المحددة، وذلك لأسباب تتعلق بالعنف الدائر في هذه المنطقة أو تلك، أو بسبب تعثر سير وسائط النقل في ظل وجود الحواجز القائمة على معظم الطرقات، وذلك ما يؤدي في حالات كثيرة الى انقطاع بعضهم عن العمل، أو التأخر المستمر وبالتالي يصبحون عرضة للعقوبات التي تفرضها بعض الإدارات على العمال، إن هؤلاء العمال لاذنب لهم في هذه المخالفة المفروضة عليهم في ظل الأزمة التي تعصف بالبلاد، والظروف الخارجة عن ارادتهم، وبالتالي من غير الجائز معاقبتهم إدارياً عليها، والمطلوب من الإدارات في الظرف الراهن إما العمل على تسوية أوضاعهم بحيث ألا يتم الحاق الضرر بهم، أو تأمين نقلهم غلاًى مواقع العمل.

تعديلات على قانون العمل رقم 17

في الاجتماع الذي بحث التعديلات على قانون العمل رقم 17 والذي حضره ممثلون عن وزارتي العمل والعدل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد غرفتي التجارة والصناعة وعدد من المحامين والمستشارين.

أشار الوزير حجازي خلال اجتماع اللجنة المكلفة تعديل قانون العمل رقم 17 اليوم إلى أن التعديلات على مواد القانون ستجعل منه المرجع القانوني لجميع القطاعات الاقتصادية مبينا أهمية رصد مبلغ محدد لموضوع التدريب والتأهيل الوارد في إحدى مواد القانون لأنه يصب في مصلحة المنشأة بشكل مباشر.

بدورهم أكد أعضاء اللجنة ضرورة سريان مفعول قانون العمل حيث يطول غير السوريين من عمال وأصحاب عمل لافتين إلى أهمية تسهيل إجراءات حصول العمال على شهادة قيد العمل ووضع نموذج استرشادي لعقد التدرج مع مراعاة مبدأ المساواة والعدالة بين جميع العمال..

بعض أصحاب العمل الخاص فهموا، أن هذا القانون هو مجرد إطلاق يدهم للتسريح التعسفي للعمال ولم يعرفوا أن عليهم حقوقاً وواجبات والتزامات

لاقى القطاع الخاص في سورية تشجيعاً من الدولة وقدمت له كل التسهيلات والخدمات لتشجيعه وفتح مجالات واسعة له في التجارة الخارجية على حساب القطاع العام في كثير من الأحيان ،بغية تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل الوطني وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، ولكن رغم كل هذه التسهيلات التي قدمت له إلا أن ذلك لم يسهم في توطيد حالة الالتزام بالقوانين في ممارسات بعض أرباب العمل الذين يتهربون من التزاماتهم القانونية المتعلقة بحقوق العمال، وخاصة في ظل الأزمة حيث كثرت حالات تسريح العمال في القطاع الخاص من عملهم منذ بداية الأحداث وتقدر بعض الإحصائيات أن عدد العمال الذين تم تسريحهم من عملهم منذ شهر آذار 2011 حتى الآن أكثر من 80 ألف عامل تقريباً، فهل ما يجري الآن من تسريح تعسفي للعمال تحت جناح الأزمة ينضوي تحت صلاحيات قانون العمل أم أنها ممارسات خارجة عن سلطة القانون والعدالة الاجتماعية؟ وهل تشارك الجهات المعنية أصحاب العمل في رمي حياة العمال ومصالحهم في مرمى الأزمة أم يكون لها خطوات إنقاذية تحقق العدالة للجميع؟

العقيد «مصطفى شدود».. صوت الأغلبية

مصطفى شدود عقيد في الجيش العربي السوري، حجز لنفسه مكاناً فسيحا في قلوب السوريين، عبر بكلمات بسيطة تبادلها مع «الخصم- الأخ» عن لسان حال الشعب السوري، عن توقه لحل يحفظ ماء وجه الوطن..

■ هاشم اليعقوبي

عبّر هذا الضابط الوطني عن وجدان الجيش العربي السوري الذي تجري محاولات تشويهه بشكل مستمر، سواء من جانب أعدائه السافرين، أو حتى من جانب بعض من يزعمون أنهم أصدقائه، وهم في الحقيقة لا يفعلون شيئاً سوى أنهم يتلطون خلفه، ويزجون به في طريق مسدود.. أثبت شدود، بشكل قاطع، أن الجيش العربي السوري هو فوق انقسام وهمي، كـ«موال- معارض»، وأن أبناء هذا الجيش هم أبناء الشعب بأسره. فهو كشف عن وجه الجيش الذي يريده الشعب..

يظهر العقيد في فيديو في أحد الأحياء المدمرة، في ريف دمشق، وقد ضاق ذرعاً بحرب ينهزم فيها الجميع، يخرج إلى أمام الساتر، ليبادر بنفسه مخاطباً المسلحين:

« عليكم الأمان مانًا ضدكم..» ثم يجيب على سيل كبير من أسئلة المسلحين بكلمات بسيطة وعميقة: «أنا من سورية.. من بلدنا.. انت أخي.. من وين ما كنت تكون.. نحنا ما بدنا نضر حدا.. انتوا أهلنا أنتوا أخواتنا.. نحنا معكم.. هدول أهلينا». ويشير إلى حجر صغير بيده مخاطباً المسلحين: «بتعز عليّ هي الحجرة.. أنتوا اهلنا». ثم يضع سلاحه جانباً، ويتقدم بإتجاه المسلحين، أحدهم يقول له: « تعال لعنا عليك الأمان» ثم يدور حديث بين العقيد مصطفى والمسلحين يرد على أسئلتهم ببساطته. عندما يسأله أحد المسلحين: من وين انت، يجيب: «أنا سوري.. انا بقول عن حالي سوري من سورية.. انت أخي.. لك في جهال عنا.. وفي جهال عندون عم يخربوها..»..

كم يختزل هذا الكلام البسيط إرادة السوريين؟ كم يعبر عن نضوج فكرة الحوار لديهم؟؟

إن مبادرة العقيد شدود تعكس حالة من الجرأة منقطعة النظير، وهي ليست بغريبة عن رجال الجيش العربي السوري. هذا الموقف يثبت حقيقة أن الحوار في الحالة السورية هو خيار الشجعان، على عكس ما يزعم المتشددون من الطرفين. فأن تضع سلاحك جانباً، وتذهب لمخاطبة أبناء بلدك في «الخندق المقابل»، غير آبه برصاصة غادرة قد تتربص بك، فذلك هو الشجاعة عينها..

لقد كشف هذا الضابط الوطني عن المكنون في صدور السوريين، مدنيين وعسكريين، وضمن أي تصنيف، عندما بادر بالحوار، ورفض ذكر انتمائه المناطقي أو الديني، كي لاينجر للغة المتشددين مصراً على سوريته فقط. وبهذا أصبح العقيد مصطفى صوت لكل السوريين، الذين تعبوا وظلموا ونزفوا وهجّروا واعتقلوا وقتلوا وخطفوا..ألخ.

فأصبح صوت الأغلبية..

■■

لقد كشف هذا الضابط الوطني عن المكنون في صدور السوريين، مدنيين وعسكريين، وضمن أي تصنيف، عندما بادر بالحوار، ورفض ذكر انتمائه المناطقي أو الديني

عن المفاضلة بين السابق والراهن!

تخرج بعض الأصوات التي خنقتها الحرب الدامية في سورية، والتي يكتسيها اليأس في بعض الأحيان إلى أقصى الدرجات، لتتبنى مقولة «الرجوع إلى ما قبل الأزمة، دون تغيير الطريقة التي اتُّبعت في إدارة الدولة»، وتعترف بأن البلاد كانت تعاني جور السياسات الظالمة قبل الأزمة «لكن على الأقل كنا نستطيع السير بأمان في شوارع البلد». رغم التراجع الملحوظ في اعتماد الناس على هذا المنطق، إلا أنه من الضروري الإضاءة أكثر على الثغرات التي يعاني منها، عسى أن يساهم ذلك في انتهاءه كلياً.

■ أحمد حسن الرز

فصل السبب عن النتيجة

تكمن أولى المشكلات التي يعاني منها منطق المفاضلة ما بين الوضع السابق والراهن، أنه يفصل ما بين السيء، المتمثل بالسياسات الاقتصادية الليبرالية ونمط التوزيع غير العادل للثروة السورية والمستوى المتدني من الحريات السياسية...إلخ، والأسوأ منه، وهو النتائج الكارثية التي رافقت انفجار عوامل الأزمة، وأفقدت البلاد حيز الأمان التي كانت تتمتع به فيما سبق. هذا الفصل التعسفي، المعتمد في جوهره على قياس مدى الضرر المباشر والملموس للسيء والأسوأ، لا يستطيع الربط بينهما، أي أنه قاصر عن إدراك حجم الدور الذي لعبته السياسات المتبعة سابقاً في خلق الأزمة الحالية من جهة، والمساهمة في تفاقمها من جهة أخرى نتيجة الاستمرار باتباع هذه السياسات.

لا يختلف عاقلان سوريان على أن البلاد كانت ومنذ استقلالها، عرضة للتآمر الخارجي الهادف إلى إضعاف أسباب قوتها، وتفكيك عوامل دورها الإقليمي الواقف، بإرادة شعبها، كحجر عثرة أمام المشاريع التفتيتية في المنطقة. ولا يختلفان كذلك على أن هذا التآمر لم يتوقف في السابق، ولن يتوقف مستقبلاً، قبل أن تفقد سورية هذا الدور نهائياً. في هذه الحالة، يبرز عاملٌ جديد يُضاف إلى معايير تقييم الطرق، السابقة أو اللاحقة، في إدارة البلاد، وهو مدى توافق أو تضاد هذه الطريقة أو تلك مع أهداف التآمر الخارجي هذا.

فإذا كانت الخطوط العامة التي تتسم بها طريقة إدارة جهاز الدولة في سورية . ما قبل انفجار الأزمة . تتمثل في: محاباة الغرب الذي كان يتمتع بـ 50% من العلاقات الاقتصادية السورية مع الخارج، في مقابل 25% «فقط!» من هذه العلاقات مع الدول الحليفة للشعب السوري. وفي ارتفاع الحد الأدنى للفقر إلى 14% من عدد سكان سورية، وحده الأعلى إلى 44% منهم، وترافق التوزيع غير العادل للثروة السورية مع مستوى عال من كبت الحريات السياسية. لنا أن نَفهم الدور الذي لعبته هذه السياسات في خلق الأزمة التي نعيشها اليوم، عبر تأمين بيئة التهميش التي تنمو ظاهرة التطرف في تربتها بشكل أسرع وأسهل. وأن نستنتج بالتالي أنّ الأزمة اليوم هي ثمرة ونتيجة حتمية لتلازم نغمة هذه السياسات مع إيقاع التآمر الخارجي على الشعب السوري.

خياران.. لا ثالث لهما؟؟

وتتجسد المشكلة الأخرى عند المفاضلين ما بين السيء والأسوأ، أنهم يجزمون ضمناً باستحالة إيجاد خيار ثالث أكثر تلبية لآمالهم في وطن أقوى وأكثر صموداً. فمن قال أن رُفضنا لتبعات الحرب الطاحنة التي تشهدها البلاد، يجعلنا محكومين بالسياسات الخاطئة حكماً مؤبداً؟

إذا كان الخيار الثالث والوحيد هو إنتاج سياسات جديدة قادرة على لجم أسباب الأزمة التي أدت إلى إنفجارها، فإن أولى الخطوات الكفيلة بخلقه، هي الوقوف إلى جانب القوى الوطنية التي تعمل على ذلك، وتوحيد صفوف الوطنيين ممن لهم المصلحة المطلقة في موقع أفضل لسورية وشعبها. وهذا كله يبدأ برفض منطق المفاضلة هذه، والإدراك الحقيقي بأن كل سيء هو سبب، وبداية، وعامل مساهم في تفاقم الأسوأ منه والناتج عنه..

الشعب يريد «فريق اقتصادي»؟

■ محمد الذياب

ظهر توصيف «فريق اقتصادي» في سورية لأول مرة في مرحلة حكومة ناجي عطري، للإشارة إلى ذلك التيار المنسجم فكرياً وسياسياً الذي وُجد داخل تلك الحكومة وعلى حواشيها، والذي تبنى النهج الليبرالي الاقتصادي، ودأب على تنفيذه.

ولم يشكل ذاك الفريق هيئة أو لجنة محددة في حينه، إنما ضم بعض المفاصل الأساسية في دائرة اتخاذ القرار الاقتصادي، كالنائب الاقتصادي عبد الله الدردري، ووزراء المالية والاقتصاد، وحاكم مصرف سورية المركزي، الذي لا يزال في موقعه حتى يومنا هذا، وبعض رموز غرف التجارة والصناعة في المحافظات الأساسية الكبرى، يضاف إلى كل هؤلاء بعض رموز الفساد الكبير في داخل جهاز الدولة وخارجها..

توحدت إرادة أعضاء هذا الفريق حول العديد من التوجهات الاقتصادية، كالتوجه غرباً، أي السعي لاستقدام الاستثمارات الخارجية، بشكل أساسي من أوربا وتركيا ودول الخليج. والعمل على خصخصة القطاع العام، وتنشيط القطاع الخاص الريعي على حساب القطاع العام والقطاع الخاص المنتج. ورفع الدعم عن أسعار المحروقات ومستلزمات الزراعة..ألخ. الأمر الذي أدى إلى نتائج اقتصادية كارثية، سواء على مستوى تراجع دور الدولة الاقتصادي، أوعلى المستوى المعاشي للمواطنين. بحيث لعبت هذه النتائج دوراً أساسياً في انفجار الأزمة التي نشهدها اليوم.

ولا تزال سياسات الفريق الاقتصادي الراحل سارية المفعول حتى يومنا هذا، وذلك بالرغم من التوجه الاقتصادي الجديد للحكومة الحالية، الذي حددت ملامحه في بيانها، وأبرز تلك الملامح التوجه شرقاً، والاستمرار بالدعم. والسبب الأساسي في ذلك هو في غياب وجود فريق اقتصادي اليوم، بمعنى غياب وجود ذلك التيار الموحد نظرياً وعملياً حول التوجه الاقتصادي الجديد. ففي واقعنا الحالي يوجد مسؤولون اقتصاديون، بعضهم يمثل التوجه الاقتصادي الجديد، وبعضهم لا يزال يمثل التوجه القديم. بمعنى أدق يوجد اليوم في الحكومة وحولها فريقان اقتصاديان يتصارعان، لا فريق واحد.

هذا الانقسام في التوجه الاقتصادي يؤدي فعلياً إلى استمرار السياسات الاقتصادية للفريق الاقتصادي الراحل بحكم العطالة، ويعيق تطبيق التوجه الجديد.

لذا فالاقتصاد الوطني اليوم أحوج ما يكون إلى تطهير القرار الاقتصادي من بقايا الفريق الاقتصادي الراحل، من وكلاء الفساد الكبير..

د.جميل لـ«sham FM»:

الأمريكيون محكومون بالذهاب إلى حل سياسي والنظام بشكله السابق مستحيل أن يستمر

في معرض إجابته خلال مقابلته على محطة شام اف أم يوم الخميس 2013/8/1، حول رأيه بالتصريحات الأخيرة لرئيس ما يسمى بالائتلاف الوطني السوري أحمد الجربا التي خفض فيها سقف مطالبه إلى «إطلاق سراح سجناء وجدول زمني»، أكد أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير والنائب الاقتصادي في سورية د. قدري جميل أنه ليس مندهشاً من ذلك وأنه كان متأكداً من أن «مؤتمر جنيف» سيعقد لأن «المعلم» في الطرف الآخر أي الأمريكيين «محكومون بالذهاب إلى حل سياسي ولم يعودوا قادرين على المضي في الحل العسكري ليس لأنهم ضعفاء، بل لأن قوتهم بدأت تخبو في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشونها والمرشحة للتفاقم، وكل ذي بصيرة كان يدرك هذا منذ زمن».

«من هنا فأنا أعلم أن الأمريكيين هم قيد التراجع في الملف السوري، لا لرغبة منهم بل لأنهم مجبرون، لكنهم يريدون لهزيمتهم هذه أن تكون بأقل الخسائر. وهذه هي نقطة الانطلاق الأولى».

«وبالنسبة لنقطة الانطلاق الثانية، فأنا أدرك كما يدرك معظم المواطنين السوريين بأن تلك المعارضة الموجودة في الخارج والتي كانت تدعو إلى تدخل خارجي هي معارضة تأتمر بأمر «المعلم» الأمريكي، ونتيجة الأوضاع، اضطر الأمريكيون اضطراراً للاتفاق مع الروس وقاموا بالمماطلة قليلاً بتحويل هذا الاتفاق إلى تعليمات للمعارضة التي يتحكّمون بها. وكان الهدف من هذه المماطلة هو إجراء الترتيبات اللازمة، لأن المواضيع التي ستبحث لا تقتصر على الملف السوري حيث توجد ملفات تمتد من باكستان إلى مصر إضافة إلى ملفات دولية كالدرع الصاروخية، حيث أن كل هذه الملفات هي عبارة عن حزمة واحدة».

«أنا أيضاً أطالب بجدول زمني»..!

وأوضح د. جميل أن «هؤلاء المعارضين الذين كانوا يرفضون الذهاب إلى الحوار وكانوا يريدون في البداية إسقاط النظام وتنحي الرئيس، ثم تنحي الرئيس فقط، ثم انتقلوا في تصريحاتهم الأخيرة إلى وضع شروط «خلبية» هؤلاء تخلوا عن هذه الشروط في اليومين الأخيرين حسب تصريحات الجربا الذي طالب بجدول زمني! وأنا أيضاً أريد جدولاً زمنياً فأنا لا أرغب بحوار يمتد لسنوات، نحن نريد حواراً بجدول زمني يُنجز وتُنفَّذ أجندته في أسرع وقت ممكن. وبالنسبة للحديث حول مدة ستة أشهر، فهذه الفترة منطقية وإذا كانت أقصر كان الأمر أفضل، وإن بدء الحوار لا يعني بأننا اتفقنا، بل يعني بأننا اتفقنا على كيفية اختلافنا كسوريين، فنحن نريد أن نختلف بشكل سياسي وحضاري وسلمي، وفي جنيف سنقوم بتنظيم أدوات وآليات وضوابط هذا الاختلاف ووضع أسسها التي سيحددها لاحقاً الحوار السوري. فلدينا تعديلات أو حتى تغيير للدستور، وتعديلات أو تغيير في القوانين التي تتعلق بالعملية الديمقراطية كالأحزاب والانتخابات والإعلام».

التغيير الذي تستحقه سورية

وأكد د.جميل أن النظام بشكله السابق مستحيل أن يستمر، وجزء هام من النظام الواعي والنظيف يفهم جيداً أنه لا بد من إجراء تغييرات جذرية في النظام. لكن ما هو النظام؟ إن الإعلام الغربي والناطق بالعربية يحاول أن يختصر النظام بشخص أو اثنين أو عشرة، بينما النظام هو بنية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهنا يجب أن نعمل على التغيير الذي تستحقه سورية والذي يتناسب مع حجمها ومقامها، ذلك التغيير الجذري الديمقراطي الشامل الذي تحتاجه البلد لكي تمضي إلى مستقبلها، وهو ضرورة تكلمنا كثيراً عنها سابقاً.

وتساءل: ماذا يعني إزالة المادة الثامنة ولو «على الورق»؟ هذا يعني أنها أزيلت دستورياً وقانونياً وحقوقياً وهذا يعطي الأساس للنضال ضدها على أرض الواقع، بينما قبل إزالتها لم يكن هذا الأساس موجوداً. ولقد أعطى الدستور مهلة ثلاث سنوات لكي يجري تعديل القوانين بحيث تصبح على شاكلته، ولدينا عشرات الآلاف من القوانين التي تحتاج إلى إعادة نظر لكي تتناسب مع الدستور الجديد، ولا أعتقد أن عملية الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي تعددي ستأخذ أكثر من ثلاث سنوات.

الحوار لا يعني توقف القتال 100%

إن بدء الحوار لا يعني إيقاف القتال مئة في المئة، فقد أكد لافروف أثناء لقائنا معه على أمرٍ كنا نقوله دائماً منذ عام وهو أن على السوريين وبغض النظر عن مواقفهم من بعضهم البعض، أن يتحدوا ضد الإرهابيين القادمين من الخارج. وإذا جرى العمل بهذه المعادلة، فأعتقد أن لها كامل الحظ بأن تحل الأوضاع على الأرض ولا يوجد طريق آخر. فالأجنبي يغزو أراضينا بطريقة جديدة غير مسبوقة تاريخياً تتمثل بتسرّب أفراد ومجموعات مع وجود قيادة مركزية في الخارج، أي أنها حرب بكل معنى الكلمة، لكنها حرب ضد عدو غير واضح المعالم، وهو عبارة عن مجموعات منتشرة هنا وهناك وقد أصبحوا بعشرات الألوف وباعتراف الغرب. ولن تتم معالجة أمر هؤلاء إلا باتحاد السوريين فيما بينهم، وأعتقد أن الإمكانية الموضوعية والسياسية والدولية لهذه المعالجة أصبحت متوفرة. وإذا نظرنا إلى الداخل، سنجد أن هؤلاء الإرهابيين الأجانب يقاتلون جميع السوريين وليس فقط الجيش العربي السوري بل حتى أنهم يقاتلون أولئك المسلحين المحسوبين على المعارضة، وهذا يدل موضوعياً على وجود إمكانية للاتفاق بين السوريين ضدهم.

> **الإعلام الغربي والناطق بالعربية يحاول أن يختصر النظام بشخص أو اثنين أو عشرة، بينما النظام هو بنية اقتصادية وسياسية واجتماعية وهنا يجب أن نعمل على التغيير الذي تستحقه سورية والذي يتناسب مع حجمها ومقامها، ذلك التغيير الجذري الديمقراطي الشامل الذي تحتاجه البلد لكي تمضي إلى مستقبلها وهو ضرورة تكلمنا كثيراً عنها سابقاً**

الجيش من أبناء الشعب

وفي مستهل إجابته عن سؤال حول ما الجديد الذي قالته موسكو خلال زيارته الأخيرة إليها توجه د.جميل بمناسبة عيد الجيش بتحية «صادقة وكبيرة» باسم كل من الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير وحزب الإرادة الشعبية إلى جيشنا العربي السوري الضامن الوحيد اليوم لوحدة البلاد وللوحدة الوطنية، مشدداً على أن هذا الجيش بحاجة لتقديم كل الإمكانيات اللازمة له لإتمام دوره، كما يجب أن يكون الحامل الشرعي الوحيد للسلاح للدفاع عن السيادة الوطنية، معرباً عن اعتقاده بأن جيشنا أثبت أنه بمستوى المسؤوليات التي ألقيت على عاتقه، وأن الشعب السوري يلتف حول جيشه ويحبه رغم كل ما جرى من تعقيدات على الأرض، فالشعب السوري مرتبط بجيشه، وجيشه مرتبط به لأن الجيش من أبناء الشعب.

أما بالنسبة لموسكو، فقد شرحنا تعقيدات الأوضاع الاقتصادية للروس، حيث أن الأزمة الاقتصادية في سورية تدخل مستوى جديداً وغير مسبوق بسبب تعمق الأزمة السياسية وبسبب الحرب الكونية ضد سورية والتي لا أعتقد أنها تستهدفها سياسياً وعسكرياً فقط، بل إنها تستهدفها اقتصادياً أيضاً. وأعتقد بأن من يدعي بأن الاقتصاد خارج قوس هذه المعركة فهو- وعلى أقل تقدير- مخطئ كثيراً أو جاهل إذا أحسنّا النية.

> **أدرك كما يدرك معظم المواطنين السوريين بأن تلك المعارضة الموجودة في الخارج والتي كانت تدعو إلى تدخل خارجي هي معارضة تأتمر بأمر «المعلم» الأمريكي**

القصير- خان العسل: الأداء الإعلامي وخيبات الأمل

ورداً على سؤال وجه إليه من موقعه في الحكومة حول ما جرى في خان العسل ولماذا استشهد هذا العدد من الشباب السوري بهذه الطريقة، قال د.جميل «إن هذا النوع من الأمور يحصل في الحروب، فالحرب كر وفر، وأنا متأثر وحزين جداً بسبب ما جرى

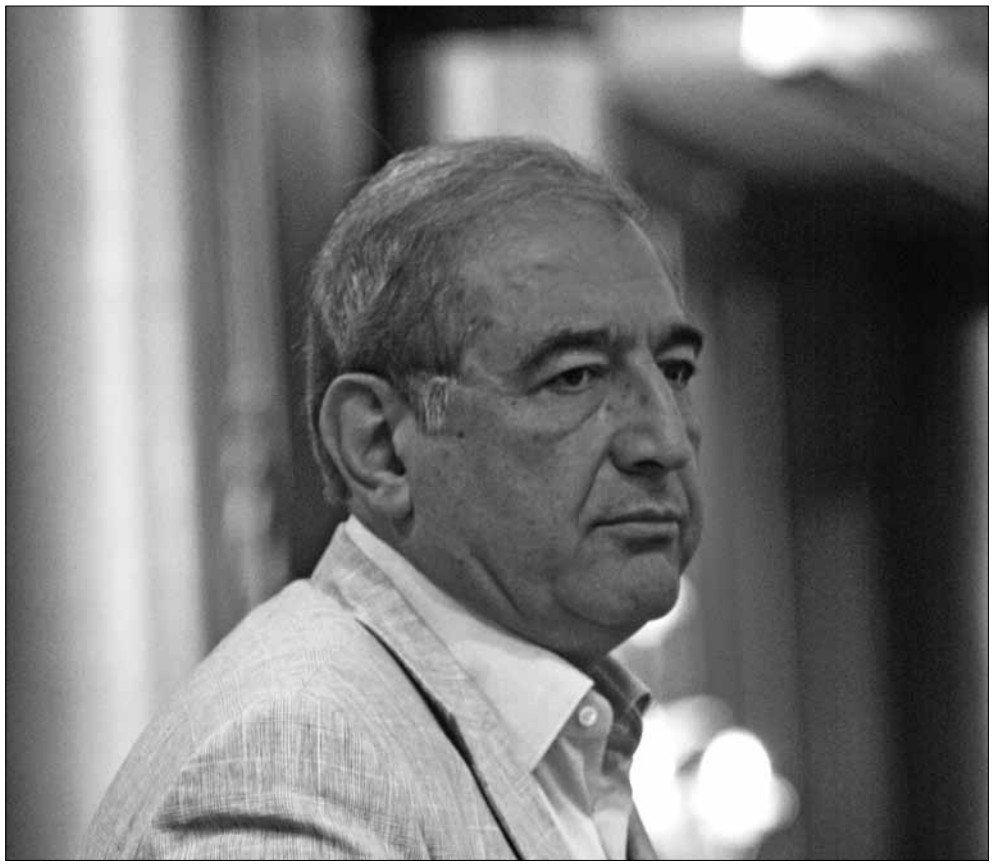

في خان العسل، لكني أفهم ومنذ معركة القصير بأن خط الانتصارات ليس خطاً صاعداً باستمرار. وبرأيي فاللوم يقع على الإعلام السوري الذي صوّر لنا ومنذ الفترة التي تلت معركة القصير بأننا ذاهبون لاحقاً نحو انتصارات فقط. وأنا هنا لست ضد أن يستفيد الإعلام من انتصار القصير، لكني ضد أن يُستخدم هذا الانتصار لرفع سقف التوقعات عند السوريين وعدم إعطائهم تصوّراً واقعياً عن المجريات على الأرض لأن هذا سيؤدي فيما بعد إلى خيبة أمل. وما حصل في خان العسل بحاجة إلى معالجة وتحقيق ومعرفة المسؤولين والأسباب التي أدت لما جرى وهل هي أسباب موضوعية أم أنها ذاتية لكي يستطيع الشعب السوري أن يعلم حقيقة الأمر».

نموذج البطل شدود يشق طريقه بين السوريين

وحول تعليقه على الفيديو الذي انتشر للعقيد الشهيد مصطفى شدود أوضح د.جميل أن «الكلام الذي قاله الشهيد شدود هو الكلام ذاته الذي كنا نقوله معكم وفي هذا البرنامج منذ مدة طويلة، وعندما سمعت كلامه سررت ودُهشت بشكل إيجابي، حيث تبيّن لي أن هناك مقاتلين على الأرض يفهمون الواقع ويدركون الحقيقة التي نراها نحن الذين لسنا في ميدان المعركة، وهذا يعني أن روح الشعب السوري ومنطقه واحد. أنا أعتقد أن هذا الشهيد هو بطل من أبطال الجيش العربي السوري وهو نموذج يجب أن يتم الاحتذاء به في التعامل على الأرض بين السوريين». «نحن ذاهبون إلى مصالحة، والمصالحة تعني المسامحة والأخيرة تحتاج إلى عقل وقلب كبيرين، وقد قام العقيد الشهيد وفي أوج المعركة بإعطائنا مثالاً عملياً عن كيفية القيام بذلك وأفهمنا أن هذا الأمر قابل للحصول بين المتقاتلين. «..» وأنا متأكد من وجود المئات مثله، لكن المصادفة قضت بأن يتم تصوير ما جرى ويبثّ لاحقاً على الإعلام، وهناك الكثير من الحالات المشابهة إلا أنها لم تصوّر، أو تم تصويرها ولكنها لم تُعرض بعد. وبالتالي فالعقيد الشهيد ليس حالة فردية بقدر ما هو مثال نموذجي. وأعتقد بأن هذا النموذج يشق طريقه اليوم وهو الذي سينتصر ونحن بحاجة ماسة إلى نماذج من هذا النوع لأن هؤلاء هم من سينفذون عملية المصالحة الوطنية. وهذا الأمر بدأ ينضج بسرعة لدى السوريين».

الليرة رمز سيادي كالنشيد والعلم

وفي رده على سؤال حول «وعوده» بإغراق السوق بالسلع من جهة وتخفيض قيمة الدولار من جهة أخرى، أوضح النائب الاقتصادي أن الدولار انخفض عملياً، و«نتمنى أن نستطيع تخفيضه أكثر بحلول نهاية رمضان ولقد قلت هذا سابقاً لكن البعض لم يصدقني، سوف نخفض الدولار رغماً عنه «..» وسنحمي ليرتنا التي هي أحد رموز سيادتنا كالنشيد والعلم. وستجري محاسبة كل من يلعب دوراً في الإساءة إلى الليرة من الداخل أو الخارج» علماً بأن مخطط أعدائنا ضد الليرة كان «يقضي بأن يصل الدولار في آخر رمضان إلى 500 ليرة، ولقد أفشلنا هذا المخطط. وحوّلنا الميل من الارتفاع إلى الانخفاض».

وقال: «إن البعض يستخدم عن عمد أو عن جهل بعض تصريحاتي ليسيء إليها، فقد قلت أن السعر الحقيقي للدولار في ظل الظروف الحالية وتراجع الإنتاج السلعي هو 120 – 130 ليرة وهذه حساباتي التي قد تكون صحيحة أو لا ولكنني أنطلق فيها من معرفة ومن معادلة خاصة بها، وبالتالي فكل ما يزيد عن هذا الحد هو مضاربة وسوء إدارة منا. وبالتالي، فإذا وضعنا أمامنا هدف تخفيض الدولار فهذا ليس خاطئاً على اعتبار أن العدو وضع هدف رفع قيمة سعر الصرف إلى 500 ليرة فلندع الرقمين «120 – 500» يصدمان ببعض ونرى من سينتصر في النهاية».

بدء الحوار لا يعني بأننا اتفقنا بل يعني أننا اتفقنا على كيفية اختلافنا كسوريين ونحن نريد أن نختلف بشكل سياسي وحضاري وسلمي وفي جنيف سنقوم بتنظيم أدوات وآليات وضوابط هذا الاختلاف ووضع أسسها التي سيحددها لاحقاً الحوار السوري

ماذا يعني إزالة المادة الثامنة ولو «على الورق»؟ هذا يعني أنها أزيلت دستورياً وقانونياً وحقوقياً وهذا يعطي الأساس للنضال ضدها على أرض الواقع، بينما قبل إزالتها لم يكن هذا الأساس موجوداً

إنتاج السلع متراجع ولايمكننا تحميل أصدقائنا كل مستورداتنا

وأضاف: «تاريخياً، كل ما ارتفع سعر الدولار ومن ثم انخفض ترتفع معه الأسعار ولكنها لا تنخفض، وذلك بسبب طريقة التفكير الخاطئة. فليس الدولار هو من يحدد السعر، وليس سعر الصرف مسؤولاً عن تحديد الأسعار في السوق، حيث أن التوازن بوفرة أو عدم وفرة الكتلة السلعية هو من يحدد السعر أما سعر صرف الدولار فيعكسها ويعبر عنها، لتعود عوامل أخرى لاحقاً لها علاقة بوضع الدولار والليرة إلى تصحيحه. لذلك فإن عدم انخفاض الأسعار بعد ارتفاع الدولار وانخفاضه ليس معبراً عن غش ما من التجار وحسب كما يحاول البعض أن يصوّر الأمر، بل هو معبر عن مشكلة بنيوية في السوق وهي نقص البضائع واحتكارها أحياناً. والاحتكار يمكن معالجته ونحن نعمل على هذا عبر تعزيزنا للمراقبة التموينية علماً بأن قدرتها على ضبط الأسعار لا تتجاوز 10%».

«وبالنسبة لوفرة السلع، فهذا الموضوع له علاقة بالإنتاج ونظراً للوضع الأمني الحالي فقد تراجع الإنتاج بشكل حاد. وبالتالي فنحن مضطرون للاعتماد على أصدقائنا وخطوطهم الائتمانية. وقد كان هناك وفد سوري في إيران وبحث في قضايا كالنفط الذي نجحنا فيه إلى حد كبير حيث لن تُستنفذ احتياطاتنا من العملة الصعبة في شراء النفط ومشتقاته، إضافة إلى قضايا التمويل السلعي والتي تشهد بعض التعقيدات التي نعمل على معالجتها، لكننا بحاجة إلى دعم من أكثر من مصدر نتيجة التنوع الكبير في السلع التموينية التي نحتاجها. وإيران تقوم بمساعدتنا بشكل كبير ولكنا لا نستطيع أن نحمّلهم كل شيء أو أن نطلب منهم أن يستوردوا لنا لأنهم محاصرون أيضاً، وبالنسبة للروس فإنهم يدعموننا وسيدعموننا أكثر، وسنتوجه إلى كل الأصدقاء في العالم. ومن هنا فمن الضروري إعادة ترتيب الإدارة الاقتصادية بحيث تصبح أكثر فعالية في الظروف الراهنة».

لدينا مسؤولون اقتصاديون يعملون بشكل منفرد

ونفى د. جميل علمه بتفاصيل التعديلات الحكومية التي أشار إليها رئيس مجلس الوزراء مؤخراً، إلا أنها يفترض أن تكون «إيجابية ستساهم بتقوية الحكومة في تنفيذ عملها»، كما نفى علمه حول ما إذا كان سيبقى وزيراً للتجارة الداخلية وحماية المستهلك.

ليس لدينا فريق اقتصادي، وسنحاول من خلال التعديل المفترض أن نصل إلى فريق، والفريق هو مجموعة متفاهمة ومتجانسة من حيث الجاهزية والكفاءة والرؤية. إلى الآن ليس لدينا سوى مسؤولين اقتصاديين يعملون بشكل منفرد. لذا من الآن فصاعداً يجب أن نحاول التخلص من هذا الأمر وأن نسير باتجاه مجموعة اقتصادية تدير العمليات بشكل استباقي وحازم وآمل أن يلعب التعديل القائم دوراً في هذا المجال.

■■

لن تتم معالجة أمر الإرهابيين القادمين من الخارج إلا باتحاد السوريين فيما بينهم وأعتقد أن الإمكانية الموضوعية والسياسية والدولية لهذه المعالجة أصبحت متوفرة

الاتصالات ترفع أجرة المكالمات الدولية وتدرس رفع المحلية...

مواطنون يشبهون تصرفها بـ«تجار الأزمة» ويتخوفون من سلسلة رفع لأسعار «الخدمات»

ضاق المواطن السوري ذرعاً، من تلاعب التجار بالأسعار ورفعهم لها بشكل غير منطقي، وكانت الحكومة والجهات الرسمية ملاذه الوحيد لشكوى حاله، إلا أن الأمل بالحل بدأ بالتضاؤل والتلاشي شيئاً فشيئاً على حد تعبير البعض، والملاذ الآمن بالنسبة إليهم بدا بمظهر التاجر، خاصة بعد أن أعلن أحد المعنيين في شركة الاتصالات السورية عن وجود دراسة حول رفع الاتصالات المحلية عبر الهواتف الثابتة، ويأتي ذلك بعد فترة من رفع الشركة لتعرفة الاتصالات الأرضية من سورية إلى مختلف الدول.

■ حازم عوض- قاسيون

أثار تصريح مدير الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات «فؤاد يوسف» ،لإحدى الإذاعات المحلية، بأن «هناك دراسة لرفع تعرفة الاتصالات المحلية عبر الهاتف الثابت»، استياء الكثيرين، مما وجدوا فيه زيادة للخناق الاقتصادي عليهم.

وعلى هذا، قال موسى، طالب جامعي، لصحيفة قاسيون إن «دراسة رفع أجرة الاتصالات المحلية تجعل الحكومة في صف التجار الذين نهبوا جيوب المواطن السوري عن بكرة أبيها، لتأتي بعد ذلك شركة الاتصالات وتزيد من سعر خدماتها في وقت حرج».

دور التاجر بحلة رسمية

ومن جهتها قالت رباب «موظفة» إن «الحكومة التي كانت تشبعنا بتصريحاتها حول محاولاتها الحثيثة لخفض الأسعار وكبح استغلال تجار الأزمات، بدت وكأنها تتصرف مثلهم، فكيف سنصدق أنها ستقوم بخفض سعر الدولار وهي ذاتها تقوم برفع أسعارها على أساس ارتفاع سعر الصرف؟».

«رفع الاتصالات الدولية عبر الهاتف الثابت، ودراسة رفع أجرة الاتصال داخلياً، تنذر بوجود سياسة جديدة من مؤسسات الدولة لرفع أسعارها على المواطن بشكل رسمي، بحجة التجار ذاتها بارتفاع سعر الدولار» بحسب البعض، الذين عبّروا عن مخاوفهم من «أن تحذو باقي الجهات الرسمية حذو شركة الاتصالات وأن تكون هذه الخطوة كمحفز لهم برفع أسعار خدماتهم لاحقاً».

مخاوف من رفع أسعار الخدمات

شركة الاتصالات السورية، لم تؤكد بشكل قاطع رفع تسعيراتها على المكالمات المحلية، لكن تصريح مدير الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات «فؤاد يوسف» رجّح رفع أجرة الاتصالات قريباً لوجود عدة اعتبارات طارئة، بقوله إنه «من الممكن أن يكون هناك رفع لتعرفة الاتصالات المحلية حسب نتائج الدراسة القائمة، التي تأخذ بعين الاعتبار تكاليف التشغيل والصيانة وأجور العمال، بالإضافة إلى مواد التشغيل وقطع الغيار المرتبطة بالقطع الأجنبي، وارتفاع سعر المحروقات المستخدمة لتشغيل مولدات الكهرباء».

وتبريرات يوسف انصبت على «مؤثرات جديدة» طرأت على الساحة لم تكن موجودة سابقاً، وبحسب تعبيره، فقد يتم رفع أسعار الاتصالات المحلية إن طالت هذه المؤثرات تكاليف الشركة.

وشكلت هذه المبررات شبه تأكيدات بالنسبة للبعض حول وجود زيادة قادمة لتعرفة الاتصال الداخلي في سورية، لكنها وبحسب يوسف، لن تكون بذات نسبة الارتفاع التي طالت الاتصال الخارجي كونه مرتبطاً بالقطع الأجنبي بنسبة 100%، في حين لاترتبط المكالمات المحلية بهذا القطع سوى بنسبة قليلة عبر قطع الغيار.

بعد «MTN» و«سيرياتل».. شركة الاتصالات

ولم يكن قرار الشركة السورية للاتصالات، السابق حول زيادة تعرفة الاتصالات الأرضية من سورية إلى دول العالم منذ أيام، بنسبة تراوحت ما بين 58% إلى 700% بحسب بعض المصادر، مناسباً في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، بالنسبة لشريحة واسعة من المواطنين، وخاصة أن الأزمة الحالية دفعت نسبة كبيرة من العائلات والأفراد للهجرة أو السفر خارج البلاد، ما جعل الاتصال الخارجي ضرورة ملحة، فبعد أن رفعت شركتا «MTN» و«سيرياتيل» أجرة الاتصال الدولي، لجأ المواطنون إلى الهاتف الثابت الذي ألحقته شركة الاتصالات بركب الشركتين السابقتين.

وبحسب تبريرات الشركة السورية للاتصالات لرفع أجرة الاتصال الدولي، فإن أسعار الاتصال الخارجي لا تحدده الشركة بمفردها، وإنما تعتمد على الأجور التحاسبية بين الدول، التي تخضع لاتفاقية ثنائية يقوم بموجبها كل طرف بتسديد قيمة الاتصالات الصادرة من طرفه إلى الطرف الآخر بالقطع الأجنبي.

وأوضحت الشركة أنه هناك تعديلات على الأسعار لا بد من إجرائها حسب تغيّر سعر الصرف، ووفقاً للاتفاق مع الطرف الآخر على التقاضي المالي، فقد جرى تعديل أسعار الاتصالات الدولية وتوزيعها على ثماني شرائح، مع تحديد الأسعار بالحدود الدنيا التي تمكن من استعادة التكاليف المدفوعة لكل اتجاه.

ونفت الشركة ما نشرته بعض المواقع الالكترونية عن زيادة قيمة أسعار الاتصالات الدولية لدى الشركة بنسبة كبيرة جداً تصل إلى 700%، مشيرةً إلى أن الزيادات الكبيرة التي أشارت إليها المواقع على الانترنت ليست على الاتصالات الدولية، بل على الاتصالات الفضائية، ثريا، وإلى بعض الدول والجزر البعيدة.

رفع الاتصالات الدولية الثابتة واحتمال رفع الاتصال الداخلي تنذر بسياسة ستتبعها الدولة لرفع أسعارها على كاهل المواطن مما يجعلها في صف تجار الأزمة ناهبي جيوب السوريين

الاتصال الخارجي زاد الأزمة بلّة

ومن جهته قال المدير التجاري في شركة الاتصالات، إن «رفع أسعار الاتصال الخارجي كان أقل نسبةً بخصوص أهم الدول التي يتعامل معها المواطن في سورية بكثرة مقارنة بباقي الدول، وضمت الشريحة التي طالها الرفع بنسبة قليلة، حوالي 102 دولة معظمها دول عربية ودول أوروبية وكندا وأميركا».

وقال حسام طالب سوري مقيم حالياً في مصر إن «رفع تعرفة الاتصالات الدولية من سورية إلى الخارج ليس مدروساً بالنسبة للظروف الراهنة، وسيحرمنا من التواصل مع أسرنا كما السابق، فبدلاً من الحديث معهم يومياً، سيصبح ذلك أسبوعياً وبدقائق أقل من السابق، فأسرتي ليس لديها مدخول ثابت حالياً، وهم لا يجيدون استخدام الانترنت كبديل عن الاتصالات الهاتفية».

وكانت شركتا الاتصال الخليوي الوحيدتان في سورية «MTN» و«سيرياتيل» قد رفعتا مؤخراً، أسعار خدمة الجوال الهاتفي الدولية، بنسب مختلفة، حيث ارتفع بالنسبة لتركيا من 30 ليرة إلى أكثر 1200 ليرة للشركة الأولى وأكثر من 700 ليرة للشركة الثانية للدقيقة الواحدة، وبيّنت «سيريتل» بحسب موقعها الالكتروني أن هذه الأسعار مرتبطة في جزء منها بالتغيّرات في أسعار صرف العملات.

في حين، ارتفعت أجور المكالمات الأرضية من سورية إلى السعودية ومصر واليمن وليبيا والأردن ولبنان والإمارات والكويت وعمان، ارتفعت إلى 27 ليرة للدقيقة و22 في أوقات التخفيض من الساعة العاشرة مساءً وحتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي، بعد أن كانت 17 و18 ليرة للدقيقة الواحدة، حيث كان الارتفاع بنسبة 80%.

وارتفعت أجور الاتصالات إلى 27 ليرة للدقيقة الواحدة أيضاً، و 22 وقت التخفيض، لكل من تركيا والصين وإيران، وروسيا واستراليا وفرنسا وقبرص وبلجيكا وهولندا وبلغاريا وألمانيا وسويسرا والبرازيل وفنزويلا وأمريكا والأرجنتين، حيث كانت كلفة الاتصال للدول الأوربية 20 ليرة ووقت التخفيض 17، ولدول أمريكا اللاتينية 25 ووقت التخفيض 20، بهذا تكون نسبة الارتفاع لهذه الجهات بنسبة 35 %.

وبلغت تعرفة الاتصالات الأرضية 45 ليرة للدقيقة، و35 ليرة وقت التخفيض لكل العراق والسودان وبريطانيا وأرمينيا، في حين ارتفعت للجزائر والمغرب وجنوب السودان، إلى 65 ليرة للدقيقة، و52 ليرة وقت التخفيض، كما ارتفعت أجور المكالمات إلى تونس ودول أفريقية مثل توغو وتشاد إلى 90 ليرة، ووقت التخفيض 72 ليرة.

المواطن ضحية خسائر شركة الاتصالات

وأشارت «المؤسسة العامة للاتصالات» العام الماضي- قبل أن تصبح شركة-، إلى أن إيراداتها بلغت لغاية عام 2011 حوالي 80 مليار ليرة سورية، وارتفعت أرباحها المتحققة في العام ذاته إلى 61,36 مليار ليرة سورية، في حين بلغ إجمالي الخسائر المالية منذ بداية الأزمة ولغاية 2013/3/31 نحو 13 مليار ليرة سورية دون محافظات حلب والرقة وإدلب ودير الزور والحسكة التي لم ترد بياناتها بحسب الشركة.

ولا يزال المواطن السوري يصارع البقاء اقتصادياً وسط جشع التجار ونيران أسعارهم التي لا تجد من يلجمها من الجهات المعنية في الحكومة، في حين بدأت الأخيرة عبر مؤسساتها الخدمية، باتباع سياسة التاجر ذاته والتذرع بذرائعه التي كانت تنتقدها سابقاً.

مثقفو الجزيرة يصرخون: لا للفتنة

«كل السوري على السوري حرام؛ دمه وماله وعرضه»

أطلق نشطاء مثقفون من محافظة الحسكة شمال شرق سورية صرخة في وجه الفتنة بين مكونات المنطقة المتعددة الأعراق والإثنيات والتي باتت بوادرها تلوح في الأفق بعد معارك طاحنة دارت رحاها في ريف منطقتهم.

■ مهند كامل الحميدي ـ القامشلي

ووقّع أكثر من 350 ناشطاً– معظمهم جامعيون– مبادرتهم باسم «لا للفتنة في الجزيرة السورية» وتحت شعار «الجزيرة بتجمعنا.. خلونا نعمرها بمحبتنا» على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي، في محاولة منهم لنقلها إلى أرض الواقع وتنشيطها بلقاءات حقيقية.

وتحاول جهات خارجية من خلال الضخ الإعلامي المنظم تحويل المعارك الدائرة إلى صراع عرقي بين أكبر مكونين في المنطقة الحدودية مع تركيا وإقليم كردستان العراق.

وقال مواطن من أهالي القامشلي «أنا لا أنتمي إلى المبادرة حديثة الإطلاق ولا أرى أن منطقة الجزيرة بحاجة إلى هكذا مبادرات؛ لأننا نعيش حياتنا بشكل طبيعي وعيش مشترك بين كافة الأطياف وليس لنا أية علاقة بهذه الصراعات الوهمية التي يحاول مسلحون وأطراف مدفوعة من الخارج جرنا إليها».

وأضاف إن «الصراع في الحقيقة هو صراع مصالح تحاول جميع الأطراف المسلحة من خلاله جرنا كشعب يتمتع بالعيش المشترك إلى حضيضه، من خلال صبغ القتال بصبغة عرقية قومية».

وقال الصحافي ريمون القس أحد الموقعين على المبادرة «قمنا بإطلاق المبادرة كدعوة للحوار ونبذ العنف والفتنة بين أبناء المحافظة الواحدة، إذ أن الحوار هو الطريق الأوحد لإنهاء الصراع الدائر في البلاد، فالعنف لا يولد سوى العنف، والأولوية لوقف نزيف الدماء السورية، فكل السوري على السوري حرام؛ دمه وماله وعرضه».

وأضاف إن «لا شيء يفرق بين السوريين وإن الصراع ما هو إلا صراع مصالح، فكل الأطراف المتنازعة تبحث عن النصيب الأكبر من خيرات الجزيرة الغنية، بعد أن باتت عرضة للنهب في ظل غياب القانون وانعدام الأمن، والأهالي يرفضون كل أشكال التعصب والفتنة؛ حيث يجمعهم الهم الاقتصادي والاجتماعي المشترك والسعي وراء لقمة العيش وتحسين ظروفهم المعيشية المتأزمة أكثر من باقي المحافظات، ولا يمكن للمعارك الجانبية أن تشغلهم عن قضيتهم الأساسية في التغيير ومحاربة الفساد ورفضهم لكل أشكال التدخل الخارجي».

وجاء في البيان الصادر يوم 2013/7/31:

«إن جزيرتنا السورية توشك أن تشتعل فيها نيران فتنة وخيمة العواقب على كل أطيافها العرقية والدينية، وإن لم يبادر أهلها إلى الاعتصام بما يجمعهم من القيم الإنسانية المشتركة والأواصر التاريخية الجامعة، فإن الكارثة ستحل بهم جميعاً، ولكي تبقى الجزيرة مثالاً ونموذجاً للتعايش السلمي بين مكوناتها المختلفة كما كانت عبر السنين.. وتوجهوا لكل أهل الجزيرة أفراداً ومنظمات وهيئات وأحزاباً داعين إلى:

1– يجب على الجميع الحفاظ على الأنفس والأعراض والأموال فالاعتداء عليها جريمة كبرى.

2– الحوار ولغة الحب أساس لحل الخلافات، ونبذ لغة الكراهية والعنف واجب محتم.

3– كلنا شركاء في الوطن، ونرفض أي شكل من أشكال التقسيم وسياسية فرض الأمر الواقع.

4– نستنكر بشدة أي عملية اغتيال وقعت أو ستقع، لا سمح الله، ضد أي إنسان بسبب دينه أو قوميته أو معتقده السياسي، كما ندين جرائم الإقصاء والتهجير والتدمير بحسب الانتماء القومي أو المذهبي ولا بد من محاسبة المجرمين والتعويض على المتضررين.

5– حرية الرأي حق لكل فرد ما لم يدع إلى العنف والكراهية والاقتتال، وأملنا كبير في أن يدرك أهل الجزيرة قيمة الأمن الذي سيوفره الالتزام بهذه المبادئ ومخاطر الانزلاق إلى الحقد والكراهية والقومية العنصرية البغيضة.

والسلام السلام السلام».

النفخ في جمر الفتنة

تشهد العديد من القرى والبلدات في محافظات الحسكة، وريف الرقة وحلب نزوحاً جماعياً بسبب أعمال العنف الدائرة هناك، بعد انتشار ظاهرة فوضى السلاح في تلك المناطق، وإذا كان العنف مرفوضاً جملة وتفصيلاً من أي كان فان أخطر مظاهر العنف هي التي تأخذ شكلاً طائفياً أو عرقياً، فهذا الشكل يسقط كل مشروعية سياسية وأخلاقية عن السلاح مهما كانت غاية من يحمله وأياً كان هدفه المعلن.

■ الحسكة ـ مراسل قاسيون

لقد توترت الأوضاع في هذه المناطق من البلاد مع استمرار الأزمة خصوصاً بعد دخول قوى مسلحة تكفيرية إلى ساحة الصراع وارتكابها أعمالاً ذات طابع إرهابي صارخ، بحجة المشاركة في حرب «التحرير» المزعومة وتم استقدام مسلحين غير سوريين وإصدار فتوى تقضي بتكفير« الأكراد» بزعم أن أحد تنظيماتهم المسلحة مدعومة من النظام، ومحاولة تحويل الصراع الدائر إلى شكل عرقي بين أبناء الوطن الواحد الذين يجمعهم وحدة المصير والتاريخ والمصالح الواحدة ... إن محاولات إثارة مثل هذه الفتنة يهدف من جملة ما يهدف إلى تغيير اتجاه الصراع جذرياً وتشويهه أكثر فأكثر، وخلط الأوراق، وإنهاك الكل وتهيئة الأجواء لتمرير استراتيجيات التفتيت والتقسيم.. وعليه فأن محاولة إخماد الفتنة في المهد يتطلب الاستناد إلى رؤية متكاملة تتكثف بـ:

الانطلاق من أن سورية وطن الجميع، وانهاء كل سياسات التمييز على أساس قومي، واحترام الخصوصية القومية بما لايتناقض مع وحدة البلاد.

إنهاء العنف و كل المظاهر المسلحة من أية جهة كانت، إلا في حالة مواجهة المسلحين القادمين من الخارج.

الدفع باتجاه الحل السياسي للأزمة على مستوى البلاد، بما يخدم حق الشعب السوري في التغيير الجذري الشامل.

لا يموت حق

المحامي سالم الكلاس

عندما يتجاوز القاضي حرمة النص

حدد قانون الإيجار رقم 6 لعام 2001 شكلاً معيناً لإنهاء العلاقة الإيجارية للعقار المُستأجَر من خلال المادة 2 الفقرة ب التي تنص على «أن يكون التعويض للمستأجر بمبلغ يعادل 40% من قيمة البناء المأجور شاغراً وبوضعه الراهن وبتاريخ الكشف والخبرة على المأجور من قبل المحكمة».

والمشرع عندما حدد قيمة التعويض بمبلغ 40% من قيمة البناء المأجور بوضعه الراهن لم يميّز بين شقة سكنية أو دار عربي فأتى النص شاملاً عاماً.

إلا أن بعض السادة قضاة الصلح أصحاب الاختصاص بالفصل في دعاوى إنهاء العلاقة الإيجارية يقومون بتوجيه مسار الخبرة لتقدير قيمة المأجور على نحو لا يجد سنداً له في القانون وخاصة إذا كان المأجور «دار عربي».

مثال: في مدينة حماة تقدم صاحب العقار المأجور «دار عربي» بدعوى إنهاء العلاقة الإيجارية وفقاً لأحكام القانون رقم 6 وبعد اكتمال الخصومة أصدر السيد القاضي قراراً إعدادياً ينص حرفياً على ما يلي: «أقرر إجراء الكشف والخبرة الثلاثية على العقار المأجور موضوع الدعوى لتحديد قيمته الشرائية الحقيقية على وضعه الراهن باعتباره عقاراً شاغراً محسوبة بتاريخ الكشف والخبرة مع الأخذ بعين الاعتبار موقع المأجور ومساحته وطراز بنائه والمواد المبني منها والتوزيع الطابقي لقيمة أرض المأجور على عدد الطوابق وفق نظام ضابطة البناء وكافة الأمور الأخرى».

وفي متن هذا القرار الإعدادي تجاوز خطير لحرمة النص القانوني، فقد أتى النص القانوني لتقدير القيمة بالوضع الراهن بينما خرج علينا القرار الإعدادي بحاشية «مع مراعاة توزيع قيمة الأرض على عدد الطوابق وفق نظام ضابطة البناء»، وهذا طبعاً فيه هدرٌ كبيرٌ جداً لحقوق مالية شرع القانون وحدد كيفية حسابها.

علماً أن العقار المراد تقدير القيمة له هو دار عربي أي لا وجود لطوابق في البناء. وهنا يكون قرار السيد القاضي قد عمل على الافتراض بينما الأحكام يجب أن تبنى على الواقع الملموس، ويكون القرار السابق قد ابتعد كل البعد عن غاية المشرع وهدفه من طريقة تحديد التعويض لأنه لو كان قصد المشرع أن يكون التعويض وفق «نظام ضابطة البناء» لما كان ثمة حاجة من ذكر عبارة «بوضعه الراهن»، وخاصة أن المأجور دار عربي ولكان المشرع استبدلها بعبارة تدل على الاستئناس بنظام ضابطة البناء علماً أن المحاكم في باقي المحافظات السورية تأخذ بالنص القانوني حرفياً لتحديد قيمة المأجور وصولاً لتحديد مبلغ التعويض باستثناء محاكم حماة!!

من الذاكرة

■ محمد علي طه

برلمان شعبي داخل الحافلة

تعاود ذاكرتي بين فترة وأخرى صورٌ من زمن الطفولة، ولاسيما صورة «البوسطة» التي تقل الركاب من حينا إلى ساحة المرجة ذهاباً وإياباً والذين لا يتعدى عددهم عدد المقاعد، وكانت لا تسير إن وجد فيها راكب «على الواقف» وأجرة الركوب سبعة قروش ونصف لعامة الناس، وخمسة قروش لطلاب المدارس.

والآن سأتناول في حديثي آخر «حلقة» من مسلسل ركوب الباص فقد صعدت يوم أمس إلى الباص القادم من مساكن برزة إلى شارع الثورة و«انحشرت» لصق الباب ضمن «حمولته» من الركاب المضطرين لركوبه، وعند موقف الفيحاء قبل الحاجز الأمني بحوالي مئتي متر ترجل عدد كبير من ركابه «المستعجلين» ليتابعوا ما تبقى من مسافة سيراً على الأقدام حتى لا ينتظروا قرابة الساعة لاجتياز تلك المسافة المحدودة، وبنزولهم أتيح المجال لباقي الركاب أن يروا وجوه بعضهم بعضاً، وفجأة ارتفع صوت أحدهم سائلاً السائق: لماذا تأخذون خمساً وعشرين ليرة أجرة، بينما الميكروات تأخذ خمس عشرة ليرة فقط؟

ـ السبب «يا عيني» أن تكاليف ورسوم الباص أكثر بكثير من تكاليف الميكرو، وأنت تعرف أن كل الأسعار قد ارتفعت.

ـ نحن نتكلم عن تسعيرة الركوب فلا تجرنا إلى غيرها من الأمور.

ـ أنا أتحدث عن واقعنا الصعب، فالأسعار نار، تصوروا اشتهيت للأطفال بطيخة فكلفتني ثلاثمائة وخمسين ليرة، وأجرتي في اليوم لا تتعدى هذا المبلغ.

وكان هذا القول بداية «لجلسة» برلمان شعبي شارك فيه أغلب الركاب، ومما التقطه سمعي هذه النماذج:

– التجار يستغلون حاجات الناس ويحتكرون المواد ثم يرفعون أسعارها.

– الدولار ارتفع فارتفعت الأسعار ثم انخفض وبقيت الأسعار مرتفعة.

– على الدولة أن تقوم بواجبها وأن تهتم بالمواطنين الفقراء.

– اللصوص ينهبون الشعب ولا أحد يردعهم.

– يا ناس نحن في حالة حرب، والبلاء الكبير في استمرارها.

– عين وصابت هالبلد.

– هذا البلاء نتيجة لما نرتكبه من ذنوب.

– كلامك ليس صحيحاً، فالذنوب يرتكبها من يسرقون لقمة عيشنا.

– الذين ينهبون الشعب لا يقلون خطراً عن الارهابيين الذين يفتكون بالأبرياء.

– من الضروري وقف القتال، ومن لا يريد ذلك مجرم كائناً من كان.

عند هذا الحد وصلنا إلى الحاجز الأمني أمام مشفى الحياة فرفعت «الجلسة» مؤقتاً وران صمت قلق لدقائق، ثم انطلق الباص بسرعة وهبت نسيمات منعشة بردت الكثير من الجو الحار الخانق، ولتبقى في أذهان الركاب أصداء ذلك النقاش الذي سيأخذ مجاله الواسع على ساحات الوطن.

فساد «اسمنت طرطوس»

خارج دائرة الاهتمام تنفيذياً ورقابياً!!

لم تجد ملفات الفساد داخل شركة اسمنت طرطوس، والتي تصدت جريدة قاسيون لها وفضحها في كل من العدد 600 و602، أذان صاغية من قبل وزارة الصناعة والجهات الرقابية حتى هذه اللحظة، على الرغم من كونها ملفات موثقة ومدعومة بالأدلة التي تثبت تورط الادارات المتعاقبة في نهب الاموال العامة في هذا المرفق الهام، فبعد محاولة مدير عام الشركة نقل القضية إلى سجال إعلامي، لإفقادها زخمها وأهميتها، وإبعادها عن مسارها الصحيح على طاولة التشريح لدى المؤسسات الرقابية.

■ خاص قاسيون

ها هي الجهات التنفيذية والرقابية تكمل المسار ذاته عن عمد أو دون قصد، من خلال تريثها بفتح تحقيق جدي بتلك الملفات، متجاهلة ان طرح مثل تلك الملفات في الصحافة ووسائل الاعلام، يعد بمثابة إبلاغ للجهات القضائية والتنفيذية والرقابية، والتي يتوجب عليها التحقيق بها، والوصول بها إلى خواتمها عوضاً عن تجاهلها كما يجري حالياً، ولهذا نسألهم: ماذا تنتظرون؟! وهل «وراء الاكمة ما وراءها»؟!

عودة على بدء

في الملف الاول، وبالعدد 600 من جريدة قاسيون، تطرقنا إلى فضيحة تنفيذ عقد تطوير معمل اسمنت طرطوس الموقّع مع شركة فرعون، والذي كلّف الخزينة العامة مئات الملايين من الليرات المهدورة، وعامان ونيف من الهدر في حسابات الزمن دون أن يُحقّقَ الحد الأدنى من شروط العقد، فلا شركة فرعون التزمت بالبرنامج الزمني المحدد لتنفيذ ساحة التجانس ومجموعة الفلاتر، ولم تدخل الساحة حيز العمل، ولم يرتقِ الانتاج تدريجياً كما نص العقد، كما أن مدير عام الشركة اسمنت طرطوس لم ؟؟؟؟ يطالب «فرعون» بالمستحقات المالية المترتبة عليه، والمقدرة بأكثر من 500 مليون ليرة، باستثناء مطالبات خجولة بعد فوات الاوان، هادفة من وراء هذه الحركة إلى إخلاء مسؤوليته الشكلية ليس أكثر..

الاسوأ من كل ذلك، أن مدير عام شركة اسمنت طرطوس لم يتابع موضوع التنفيذ في عام 2010، مع ان العقد واضح، ويفترض ارسال مذكرة لشركة فرعون إذا اخلت بالشروط، متجاهلاً عن عمد أن عدم التزام شركة فرعون بالبرنامج الزمني لتجهيز وتطوير ساحة التجانس ومجموعة الفلاتر، وما يرتبط بهما من تحسن الانتاج، الامر الذي أدى إلى فوات منفعة كبيرة على معمل الاسمنت من جهة، وعلى الدولة من جهة أخرى..

وفي الملف الثاني، تطرقت قاسيون إلى عقدي البوزلان، والذين شكلا حلقة فساد اضافية إلى سجل مدير عام شركة اسمنت طرطوس، بكل ما احتواه هذا الملف من تجاوزات للقوانين والأنظمة، ومن استغلال للعلاقات الشخصية، عبر التعديل المشبوه لعقد استجرار كميات من مادة البوزلان، ورفع سعر نقل الطن لعدم وجود العارضين، بمسرحية هزلية نشتم منها رائحة تورط من جانبه ..

خارج السياق

لم ترتقِ ردود مدير عام شركة اسمنت طرطوس إلى مستوى الملفات المطروحة من جانب جريدة قاسيون، كما تجاهلت الردود بمعظم نقاطها محتوى المقالات المدعومة بالأدلة وبالوثائق، وفي ردها على الملف الاول، لم توضح شركة اسمنت طرطوس أسباب عدم متابعة تنفيذ ساحة التجانس أو الفلاتر القماشية من جانب الإدارة آنذاك، ولم توضح اسباب تعديل وتأجيل مدة تنفيذ البرنامج الزمني لعدة مرات من قبل مجموعة فرعون دون مبرر واضح، كما لم تتم الإشارة إلى ضياع ملايين الليرات على خزينة الدولة كرسم إنفاق استهلاكي /1400/ ل.س، كما لم يجري توضيح اسباب عدم استكمال المطالبات بإجراءات قانونية للحصول على مستحقات معمل اسمنت طرطوس!!!..

ولم يتضمن الرد على الملف الثاني أي توضيح عن السلف المالية الممنوحة للمدعو مصطفى حسين السالم، ولم يتطرق الرد عن استبدال الوثيقة التي التزم بها العارض للعقد 2013/3 بتخفيض أجرة نقل الطن الواحد من البوزلان إذا ما أمنت الشركة / 650 / ليتر من مادة المازوت له يومياً وبالسعر الرسمي..

«ضربني وبكى سبقني واشتكى» على مبدأ «ضربني وبكى سبقني واشتكى»، ترددت بعض المعلومات عن سعي مدير عام شركة اسمنت طرطوس إلى رفع دعوى قضائية على الجريدة، وجريمتها أنها كشفت المستور من قصص الفساد داخل معمل اسمنت طرطوس، والهدف من وراء هذه الدعوى، ليس الوصول إلى الحقيقة كما نريد ونتمنى، لأن الجريدة تمتلك الوثائق الدامغة والكافية التي تثبت ما كتبه من حلقات فساد متنوعة داخل المعمل، وإنما الغاية التي تبتغيها الادارة هو التسويف والتشويش على القضية الجوهرية، وعلى الفساد الحاصل، عبر ابعادها –بهذا الاجراء– الجهات المعنية عن اتخاذ الإجراءات القانونية واللازمة في مثل هذه الحالات، والتي لا تحتاج لأكثر من لجنة تحقيق شريفة محايدة من جانب وزارة الصناعة..

«ما خفي كان أعظم»

عبر جريدتنا، طرحت ملفات سابقة مغمسة بالفساد داخل معمل اسمنت طرطوس، إلا أنها في حقيقة الامر لا تعبر سوى عن جزء يسير من النهب الممنحج، والإهمال المدروس الذي تفوح منه رائحة المنفعة الشخصية، «وما خفي كان أعظم»، فالعمال لم يجرِ التطرق لأوضاعهم، على الرغم من أنهم أكثر من يعانون من إهمال الادارة، فالوضع المالي لهؤلاء سيئ للغاية، لانه وبكل بساطة، لم تصرف أية من حوافزهم الانتاجية بسبب قلة الانتاج، وهذا ما انعكس على الوضع النفسي لهؤلاء العمال، وهذا أمر طبيعي، كما أن المعطيات تشير إلى سوء الوضع الفني والإنتاجي الحالي للشركة، وإلى الأداء المتدني خلال النصف الأول من هذا العام..؟؟؟

وفي قصة إهمال جديدة، استفاق العاملون في معمل اسمنت طرطوس في صباح يوم الاثنين 2013/7/1، على جريمة تسرب كمية من الفيول تقدر بنحو /1000/ طن من خزانات الشركة، والتي وصلت إلى البحر، الامر الذي أدى الى خسائر مادية وبيئية كبيرة، وهذا خير دليل على الاهمال وعدم المتابعة الجدية من ادارة الشركة لسير العمل فيها..

محاربة الفساد قضية وطنية بامتياز

إن جريدة قاسيون لا تنطلق من اعتبارات شخصية في طرح ما بين يديها من ملفات فساد داخل معمل اسمنت طرطوس، على الرغم من سعي ادارة المعمل للتلميح إلى مثل تلك الاهداف، متناسين أن ما يجري الحديث عنه هو جملة من ملفات الفساد داخل مرفق عام، والذي يعني جميع السوريين، متناسين أن محاربة الفساد قضية وطنية بامتياز، مطمئنين إدارة المعمل إلى أننا سنستمر في نشر كل ملفات الفساد التي تقع بين أيدينا الآن ولاحقا، علنا ننجح في تحريك الجهات المعنية لمعالجة الخلل الحاصل في هذا المرفق العام، والذي يشكل الجزء اليسير من ملفات الفساد التي تنخر جسم مؤسسات وشركات القطاع العام.

لمصلحة من !!!!

مدينة السقيلبية مركز منطقة الغاب مثلها مثل كل المدن السورية تعيش الأزمة التي يمر بها الوطن بكل أبعادها و لكن ميزة هذه المدينة تاريخياً أنها مدينة مسيسه ففيها كل الطيف السياسي هذا من جهة و لها علاقات اجتماعية واسعة مع محيطها قد لا تتصف به مدينة أخرى و منذ بدء الأزمة احتضنت ما يقارب عدد سكانها من المهجرين من مناطق التوتر الساخنة و قدمت لهم كل الدعم .

و لكن هذا لم يعفيها من ضريبة تدفعها أسبوعياً و أحياناً كل ثلاثة أيام حيث تتساقط عليها القذائف الصاروخية من جهة المجموعات المسلحة من دون أي سبب و القذائف تصيد المدنيين هنا و هناك و تخرب ممتلكاتهم و بيوتهم فهنا رجل يموت و هناك امرأة بترت يدها و آخر مصاب بشظايا لا يمكن نزعها لتوضعها في أماكن خطره في الرأس أو الوجه .

إن هذه الأعمال الإجرامية لا يفهم منها إلا زيادة التوتر و الاحتقان أكثر فأكثر و دفعه باتجاه مذهبي و طائفي بعيداً عن جوهر المشكلة الحقيقي .

فيجب على هؤلاء و من يدعمهم أن يكفوا عن إرسال قذائف الموت هذه فبالأمس راح رجل كان بصحبة زوجته يتسوق ضحيةً لهذه الأعمال و أصيب العشرات بجروح و تهدم منزل لو كان صاحبه موجود فيه لذهب هو و أسرته ضحايا لهذا العنف غير المبرر .

إن هدفكم لن ينجح و لن تصلوا إلى ما تريدون .

من يردع هؤلاء؟

ازدادت في الآونة الأخيرة عمليات التشليح والنهب والسلب والتشبيح في مختلف مناطق المحافظات السورية سواءً من بعض المجموعات المسلحة أو من ما يسمى اللجان الشعبية وسواها من مسلحين غير خاضعين للمحاسبة، ولا مرجعية رسمية تضبط ممارساتها وتجاوزاتها المرتكبة بحق المواطنين.

■ مراسل قاسيون- دير الزور

ففي الشهر الثاني من هذا العام احتجزت إحدى اللجان الشعبية المتواجدة على حاجز أثيريا قرب السلمية التابعة لمحافظة حماة التي يتزعمها مسؤول سابق، سيارة المواطن «ويس إبراهيم الرمضان» من أهالي محافظة دير الزور- تولد 1929، وهي من نوع أسوزو – لون أبيض ورقمها /847111/، والتي يعتاش منها هو وأسرته على الرغم من كبر سنه. احتجزتها دون أي وجه حق.

وقد توجهت أسرة صاحب السيارة بشكوى إلى «قاسيون» تطالب فيها بمساعدتها ونشر شكواها بفضح هذه البلطجة المرتكبة بحق لقمة عيشهم وكرامتهم ومطالبة الجهات المعنية المختصة بمحاسبة المسؤولين عن ذلك لأنهم يسببون احتقاناً شعبياً بتعديهم السافر على أملاك المواطنين وكرامتهم.

لقد بات واضحاً أن الكثير من هذه اللجان تقوم بأعمال استفزازية، لامعنى ولا مبرر لها إلا استغلال ظروف الازمة، و ممارسة دور قطاع الطرق للحصول على أكبر قدر من الغنائم، وهي بذلك تزيد الاحتقان، وتوتير الاجواء أكثر فأكثر، وبات من الملح ردعها كما حدث في بعض المناطق، أن المطلوب من الجهات المختصة تحمّل مسؤولياتها في حماية المواطنين وممتلكاتهم وتأمين أسباب الأمن والاستقرار عبر وضع حد لهذه الممارسات ومحاسبة مرتكبيها.

عالمكشووف

جلس «المركزي» وعدد من الصرّافين إلى مائدة الإفطار، ورَفِعَت الكؤوس نخب الأرباح الأسطورية التي حققوها مؤخراً. إلا أنهم لم يتمكّنوا من دقّ كؤوسهم ببعضها كما هو العرف السائد، بسبب اتساع الطاولة وابتعادهم عن بعضهم البعض.

■ ضيا اسكندر

فقام المركزي بتجرّع رشفة من كأسه وألقى في فمه ملعقة كافيار وازدرد حبيباته قائلاً: كما تعلمون رفاق، فقد زدنا من تدخّلاتنا بعملية الضخّ من مرتين إلى ثلاث أسبوعياً. وعوضاً عن بيعكم مليون دولار يومياً، قمنا برفعه إلى عشرات الملايين، حتى يبيّن فيكم يا أوباش!

الصراف «1» وقد اتسعت بسمته: مشكور رفيق، بس كمان حصتك زادت «غامزاً بإحدى عينيه» واللا نسيت حالك سيدنا؟.

المركزي: ولك ما اختلفنا يا بغل، بس أنتو بتعرفو أنو في حصص لمعلّميني، واللا انشالله مفكّرين عم آخد الحصة لحالي!؟ وبعدين ملاحظين حدة الهجوم اللي استعرت مؤخراً ضدي، ما أنا بوجه المدفع حالياً! المهم، بدنا شوية سمعة حسنة يا أوغاد». الصراف «2» بعد أن قذف إلى فمه حفنة لوز وبدأ بجرشها: «طبعاً رفيق ملاحظين، لذلك قمنا بتخفيض سعر الصرف من «340» إلى «250» حتى يقتنع الناس بأنو سياسة الضخّ المعتمدة عم تلعب دور هام بتخفيض سعر الصرف، ولو إلى حين.

المركزي «مبتسماً بخبث»: قلتلّي «ولو إلى حين» يا ملاعين ماه، العمى فعيونكم إذا في أنجس منكن، ولك شو أنتو مابتشبعو؟

الصراف «3» سحب نفساً من نارجيلته وأجاب وهو يفرج عن غمامة الدخان من فيه: طيب رفيق، هاي فرصتنا اللي كنا عم ننتظرها من سنوات، وهلّق إجت بوقتها، ومع ذلك..

المركزي «مقاطعاً باحتقار»: أي بلا أكل «خـ..» إنت ويّاه، هاتو لشوف احكولي، شو جمعتو أرباح من بداية الأزمة حتى الآن؟

الصراف «4» أجاب وهو يقطع شريحة من لحم الطاووس المشوي: رفيق ليش عم تغشّم حالك بلا زغرة! حضرتك بتعرف البير وغطاه، شو نسيت إنك أنت اللي بتحدّد سعر المبيع والشراء، وبالتالي الأرباح!

المركزي «كازّاً على أسنانه»: ولك يا حمار عم ندردش، بلعنلك هالقرعة متل قرعة الجحش..

الصراف «1» معقّباً على ما قاله رفيقه بعد أن رشف من كأسه متلمظاً: مولانا إذا كل «1000» دولار عم يربح معنا بين «40 إلى 50» ألف ليرة. فإذا باع الواحد منا باليوم مثلاً مليون دولار فالأرباح بتكون «50» مليون ليرة، الحسبة واضحة ما بدها ذكا.

المركزي يمدّ ساقيه على كرسي جانبي معلقاً على الصراف «1»: ولك الله يلعن الداية اللي سحبت راسك يا «شـر..» ملتفتاً نحو الجميع: وأنتو يا «عـر..ات» شو صار معكم بجمع الهويات يللي عم تنباع عليها الدولارات، وشو عم تعطو أصحابها، وصلتني تقارير وبدّي أتأكّد منها.

الصراف «2» يشعل سيجاراً ضخماً وقد احمرّت عيناه من تأثير المشروب: أنا شخصياً جمعت هويات أقربائي وأصدقائي ومعارفي، وعم بعطي بين «10 إلى 15» ألف ليرة عالراس.

الصراف «3» وقد تناول ملعقة من ألسنة العصافير المحموسة: بصراحة رفاق أنا عم بعطي 5 آلاف ليرة عالراس، ليش الكذب!

الصراف «4» تجشّأ معتذراً: هلق إذا حكيت بدّو «المركزي» يشكّك بكلامي كالعادة.. المركزي «مغتاظاً»: ولك يلعن اللي ربط الكرّ ودشّرك يا حقير.. طبعاً بدّي شكّك، لأنك ندل وما بتحكي الحقيقة إلا إذا واجهناك فيها.

الصراف «4» مقهقهاً: «....» أخت الكاذب إذا رح احكي إلا اللي صار معي، أنا بصراحة عم ادفع ألف ليرة بس. لأنو عم ابعت عملائي عالمناطق الساخنة لجمع الهويات، وهونيك ناس كحتانين عايفين سماهون من الفقر، بيقبلوا بأيّ شي.

المركزي «وقد اكتسى وجهه سيماء جدّية جنرال في غرفة العمليات الحربية»: على كلٍّ رفاق في ريحة أنّو مؤتمر جنيف–2 قرّب، وبالتالي اقتربنا من التسوية «انشالله عمرا مابتجي» وهاد يمكن يؤدي إلى انخفاض أرباحنا إذا ما قلنا توقفها تماماً، لذلك أنصحكم بغسيل أموالكم بأقرب وقت، اللهم إني قد بلّغت في هذا الشهر الفضيل، فهمتو عليّي ولا خنازير واللا بعيد؟ «وفقع ضحكة مجلجلة».

الصراف «1» بصوت أبحّ وقد رفع كأسه: ولك تسلملي هالضحكة. نحنا كلنا خرطوش فردك مولانا.

المركزي «بجدّية تامة»: المهم رفاق برجع وبذكّركن، في قوى سياسية حاقدة عم تطالب بإلغاء شركات الصرافة ومنع التعامل بالدولار، وبحصر استيراد المواد الأساسية بإيد الدولة، ومو بس هيك، وبمحاكمتي كمان، هاد كله من ورا جماعة المعارضة بالحكومة، كانت باطلة ومحوّلة الساعة اللي جبناهن فيها عالحكومة، فعلاً كما يقال «جبنا الدبّ على كرمنا»، يعني بالمشرمحي بدهن يقطعولنا رزقنا إذا قدرو، طبعاً رفاق مرح نكتفي بقضم أظافرنا، ومتل ماملاحظين الإعلام ماعم يقصّر أبداً بالمعارضة اللعينة، وهلّق، يالله كل واحد ينقلع على بيتو، خلص الإفطار. فعلاً ما بتنعطو وشّ، ولك يالله فزّوا على حيلكم، وهنا نهض المركزي حاملاً كأسه إيذاناً بانتهاء العزيمة، وقام معه الصرّافون يحملون كؤوسهم، ومالوا بأجسادهم مقتربين من بعضهم، وهذه المرة قرعوا كؤوسهم بصوت مسموع، وعلت ضحكاتهم الماجنة حتى وصلت إلى مسامع الصائمين غصباً عنهم في سورية الأبية. وما أكثرهم هذه الأيام.

خوض الحرب الوطنية اقتصادياً
أعداء عابرون «للاصطفافات السياسية»

تختلف التوصيفات للأزمة السورية، إلا أنها دخلت بما لا يقبل الشك مرحلة حرب وطنية يخوضها السوريون لحماية بلدهم، والمميز الأهم فيها أن عدو السوريين اليوم قد لا يكون موصّفاً وواضحاً بالدقة نفسها لدى كل السوريين في واحدة من أكثر الأزمات السياسية تعقيداً، عدو السوريين الذي يظهر في كل «الجبهات المتحاربة» هو كل من يساهم في دفع الأمور نحو مزيد من التدهور بما ينطلق من مصالحه الذاتية، ويبتعد عن المصالح العامة التي تتطابق فيها مصلحة سورية كبلد مع مصلحة شعبها بالتأكيد..

يختار أعداء هذه المرحلة من الحياة السورية الجبهة الاقتصادية كجبهة رئيسية بعد أن هيأت ظروف الحرب والعقوبات الاقتصادية مستوى من التآزم الاقتصادي تستطيع معه حركة مصالح أعداء السوريين المتواجدين في الداخل والخارج أن تحقق تحالفاً «للأعداء الاقتصاديين» يبدو متيناً وقد ظهرت تحالفات تتجاوز حدود الداخل والخارج والمؤيد والمعارض والمؤسسات وجهاز الدولة، لتدل على تحالفات تولد عابرة للمواقف السياسية ومنطلقة من المصالح الاقتصادية وهو ما سبب بشكل مباشر تصعيداً اقتصادياً كبيراً بدأ يمس محددات اقتصادية سيادية كقيمة الليرة السورية.. وبشكل غير مباشر أدى إلى تدهور في محددات اقتصادية اجتماعية هامة كنسبة الفقر، وفجوة الغذاء والأجور، ومستوى البطالة..

حلفاء الأمس .. مستمرون أداة وفريقاً

■ محرر الشؤون الاقتصادية

مفهوم العدو الاقتصادي نستطيع أن نحدده بالجهة التي تمارس دوراً سلبياً يعيق البناء الاقتصادي بشكله الضروري والمطلوب الذي يحقق المصلحة العامة بما لا يقبل الفصل بين مصلحة المستضعفين والبلاد معاً..

وهذا إذا ما كان ينطبق على كل دولة من دول العالم النامي تحديداً في الظرف الاقتصادي الدولي الذي يعيق حالات البناء المستقلة، فإنه ينطبق على سورية كذلك قبل الأزمة وبعدها.. ما يدفعنا لتحديد الأعداء الاقتصاديين بعلاقتهم المباشرة مع تصعيد الأزمة الاقتصادية السورية اليوم وتحويلها إلى واجهة الحرب الأولى في الحرب الوطنية التي تعيشها سورية، وتلقائياً سينطبق هذا التحديد كثيراً مع الأطراف والقوى الاقتصادية التي ساهمت في تصعيد التوتر الاقتصادي والاجتماعي الذي قادت إليه عقود من الخلل في بناء الاقتصاد السوري، والتي دفعت نحو السير بالتحرير الاقتصادي بشكل فج خلق ثغرات كبرى في عملية النمو والتنمية..

حلفاء الأمس

حول الأسباب الاقتصادية للأزمة السياسية في سورية يجمع الجميع في «طرفي المحللين» الموالي والمعارض على عدم إمكانية تجاهل دور الاضطرابات الاجتماعية التي تسببت بها المرحلة الليبرالية الاقتصادية في سورية، وبينما يبتعد الطرفان عن إعطاء هذه السياسات والمسؤولين عنها حقها ومسؤوليتها فإن الأرقام والوقائع تقول عكس ذلك..

حيث بلغت نسبة الأسر التي يبلغ إنفاقها على الغذاء أقل من الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة نسبة 17% تقريباً. وانتقلنا إلى نسبة 44% فقر بالحد الأعلى في عام 2010، ازدادات البطالة كنتيجة لتراجع نسبة التشغيل حيث توقف تقريباً نمو فرص التوظيف ليبلغ بالمتوسط 0,9% بين سنوات عقد 2001–2010، بينما لم تتطور الأجور الحقيقية بين 2005–2010، بينما كانت الصدمة الكبرى في الريف السوري الذي تراجعت مشاركة قوى العمل فيه من 58% عام 2002 إلى 42% عام 2010، وكانت نتائجه زيادة نسبة الأمية إلى 15%.

بينما كمؤشر أساسي بلغ توزيع الدخل الوطني بين الأرباح والأجور نسبة 25% للأجور، مقابل 75% للأرباح وذلك في عام 2009.

تحالف الكبار

نقتبس من دراسة لجمال باروت «العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح» التالي:

«كشف نشاط الشركات القابضة، عن ارتفاع وتيرة تعولمها واندماجها في رؤوس الأموال الخليجية والأجنبية، من خلال صيغ التحالف الإستراتيجي. ويمكن القول، إن النخب القوية في القطاع الخاص السوري، والمؤسسة لهذه الشركات، قد دخلت دورات هذا التحالف بوساطة نخبتها القائدة الصاعدة في الشركات القابضة، التي تنفذ مشاريعها بالتحالف مع رؤوس الأموال تلك. ولا تخلو «دهاليز» هذا التحالف من أبعاد ريعية غير مرئية، بين الاستثمارات الخليجية والأجنبية والشركات القابضة، لكون هذه الأخيرة قد حصلت على الموافقة الحكومية لإقامة هذه المشاريع. فأقوياء الشركات القابضة، النافذون وسط البيروقراطية الحكومية الصانعة للسياسات والقرارات، وهم بمنزلة «بوابة» الاستثمارات المتدفقة، للاستثمار في سورية، وتسهيل تمرير مشاريعها، وضمان أرباح لها مرتفعة مسبقاً، وتخريج صيغ متعددة للتشارك في تبادل المصالح معها، تحت اسم التحالف».

يعترف محللو الموالاة والمعارضة بدور الاضطرابات الاجتماعية الناشئة عن الليبرالية الاقتصادية في الأزمة السياسية الحالية

يظهر من هذا الاقتباس الذي يعبر عن خلاصة التحالفات الاقتصادية السياسية في المرحلة الأخيرة قبل الأزمة السورية، بين قوى السوق من جهة والبيروقراطية الحكومية ورؤوس الأموال المستثمرة الخليجية منها والأجنبية، وتتوج هذا التحالف بالشركات القابضة التي كان من أبرزها: شركتا «الشام» و«سورية» القابضتان، حيث قدرت نشاط هذه التحالفات في الشركتين الرئيسيتين بـ60% من النشاط الاقتصادي السوري بالنسبة لشركة "شام"، وبمقدار مليار دولار أميركي للشركة الثانية "سورية" القابضة.

الليبرالية شعار التحالف

لم تصل هذه القوى إلى هذا المستوى من التشابك إلا بعد أن كانت صياغة النموذج الليبرالي السوري قد اقتربت من الاكتمال مشكلة نهجاً اقتصادياً يتيح فتح كل الأبواب التي كانت موصدة سابقاً وفتحت بالتدريج ضمن حملة التحرير الاقتصادي التي انتهت بالعناوين الرئيسية التالية:

الانفتاح والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وتقديم الإعفاءات.

تحرير التجارة الخارجية.

تحرير الأسعار.

تحرير السياسة النقدية وحركة الصرف وإنشاء مؤسسات الوساطة المالية.

قانون الشركات الذي يسمح بإنشاء الشركات القابضة.

تعديل قوانين العمل.

الغرب الاقتصادي.. الأب الراعي

إذاً بعيداً عن المتحالفين المباشرين في مرحلة ما قبل الأزمة فإن الليبرالية الاقتصادية هي أداة رئيسية لهؤلاء في تحقيق مصالحهم الضيقة، وهي هدف أساسي لراعي الليبرالية الأول وهي المنظومة الغربية اقتصادياً أي دول «العالم الرأسمالي المتقدمة» والتي تعتمد الليبرالية الاقتصادية نموذجاً واجب التصدير لكونه مكوناً أساسياً يعتمد عليه بناء اقتصاداتها واستمرار نموها، وتستخدم لهذا الغرض أداتين رئيسيتين تم تحقيقهما في سورية خلال العقد الماضي:

1. **برنامج ليبرالي** واضح المعالم ومتكامل تقدمه من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية وغيرها، وقد تمت هذه العملية مع اعتماد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية بخطة حكومية خمسية هي العاشرة.
2. **فريق من القوى الاقتصادية** في الدولة المعنية، يتشكل غالباً بشكل تلقائي كنتيجة لتقاطع مصالح قوى محلية مع الليبرالية الغربية وهي بالتحديد قوى السوق الكبرى بتباياناتها، بالإضافة قوى محددة داخل جهاز الدولة موجودة في مفاصل القرار الاقتصادي وقادرة على التأثير فيه. حيث تحقق هذا الشرط في سورية أيضاً بوجود فريق أكاديمي وتنفيذي ليبرالي مترسخ بجهاز الدولة، ومدعوم بفريق القوى المرتبطة بالليبرالية الغربية وهي قوى الفساد التي ترغب بحلحلة جهاز الدولة بعد أن اقتربت من إتمام عملية الهيمنة على حصة هامة من قطاعات رئيسية وتوجب نقل الوزن الاقتصادي المنهوب نحو السوق، وقوى السوق التي تعتبر الليبرالية الاقتصادية بيئتها الطبيعية التي تستطيع من خلالها أن تنمو بشكل احتكاري غير مقيد، باتجاه مزيد من الهيمنة أيضاً.

يسمح التحرير الاقتصادي بجملة أمور أهمها تراجع دور الدولة وضمان دور الاستثمارات في التوجيه نحو القطاعات الريعية كمرحلة ضرورية لينتج «نمواً رقمياً سريعاً» يثبت النموذج مرسخاً هيمنة قوى السوق والفساد، وهو ما تم وكانت نتيجته انحراف سريع في عملية التنمية وأزمة اقتصادية كان المسبب الأساسي للأزمة السورية..

برنامج حرب.. فريق حرب

حلفاء الأمس الذين يعملون في طيف مصالح القوى الاقتصادية الغربية الرئيسية هم أبرز الأعداء الاقتصاديين اليوم، وخوض الحرب الوطنية اقتصادياً يقتضي بعد تحديدهم ومعرفة أدواتهم الرئيسية مواجهتهم بمستوى يفوق مستوى عملهم.

■ عشتار محمود

أي ببرنامج حرب وهو برنامج بديل قائم على نفي برنامج الأعداء وعلى الضرورات الاقتصادية في هذه اللحظة، وبفريق متكامل قادر على تطبيق هذا البرنامج.

القطع مع الليبرالية والتحرير

إذا كان المنهج الليبرالي التحريري هو القاسم المشترك بين مصالح جميع أعداء الاقتصاد الوطني من قوى السوق الكبرى إلى قوى الفساد الكبير إلى القوى الخارجية التي تدور في فلك الليبرالية الغربية، فإن المنطلق الأول لبرنامج الحرب يجب أن يكون قائماً على القطع النهائي مع الليبرالية الاقتصادية ما يتطلب بالملامح العامة:

استعادة الدعم الحكومي للأجور الحقيقية بعد أن استهدفته القوى الليبرالية خلال الأزمة.

إيقاف سياسات التحرير النقدي وتعطيل أدواتها «إقالة حاكم المصرف المركزي، وإيقاف المتاجرة بالقطع الأجنبي بإيقاف شركات الصرافة» بعد أن استفادت منها قوى الاحتكار والربح للحد الأقصى عن طريق استنفاذ الاحتياطي.

وإيقاف كل السياسات التي تعتمد على تحصيل الموارد الحكومية من جيوب المواطنين «كما في رفع أسعار المشتقات النفطية» والتي ترفض المساس بموارد كبار قوى الهيمنة الاقتصادية التي تهيمن على قطاعات رئيسية بإيرادات تصل ملايين الدولارت سنوياً، كما في التوقعات لقطاع الاتصالات في هذا العام بحدود 312 مليون دولار ايرادات «سيرتيل» في قطاع الاتصالات، أو ميليشيات الفساد التي تنهب حصة هامة من المشتقات النفطية بعمليات التهريب و التي تقدر بنسبة تتراوح بين 20–30% من إجمالي استيراد المازوت على سبيل المثال لتبلغ وسطياً 270 مليار ل.س سنوياً، ازدادت كثيراً خلال الأزمة.

إيقاف سياسات التحرير التجاري نحو تنظيم عملية التجارة في لحظة الحرب بما يقتضي تحديد الأولويات في عملية الاستيراد، وتوسيع دور الدولة في عملية التوزيع.

مجمل هذه السياسات القائمة على القطع مع الليبرالية الاقتصادية أي اقتصاد السوق تتطلب بشكل حتمي إيجاد بديل عنه، وهو البرنامج المخطط الذي تلعب فيه الدولة الدور الرئيسي والمحدد، أي استعادة لمركزية منظمة في دور الدولة الاقتصادي.

التوجه شرقاً

الليبرالية الاقتصادية الغربية إذاً هي الأب الراعي لسلسلة أعداء الاقتصاد السوري في لحظة الحرب الوطنية، لذلك البحث عن فضاء اقتصادي جديد هو مهمة ضرورية للسير ببرنامج يقطع مع الليبرالية ويواجه حلفاءها، وهو ما تمثله مقولة التوجه شرقاً، أي نحو الدول التي امتنعت أو امتلكت القدرة على الخروج من الضوابط الليبرالية الاقتصادية الغربية بحدها الأقصى، فامتنعت بما يخص الاقتصاد السوري عن الالتزام بالعقوبات الاقتصادية على سورية، وقدمت حلولاً ومبادرات جدية في دعم الاقتصاد السوري خلال الحرب.

وأدوات المشروع الليبرالي في داخل جهاز الدولة والعلاقة التجارية الكبيرة لقوى السوق والفساد مع الغرب ومن في طيفه، تعيق بشكل جدي خطوات التوجه شرقاً، لتتأخر عملية الاستفادة من خط ائتماني إيراني بقيمة تبدأ بـ4 مليار دولار ومفتوحة تتيح استيراد المواد الرئيسية بلا هدر للاحتياطي، ويتأخر العمل باتفاقية وقعت للتعاون المشترك السوري– الروسي حتى لتطلب وزارة الاقتصاد في شهر 7–2013 من الحكومة أن تفتح حساباً مصرفياً لدى المصرف التجاري السوري، لمصلحة مركز التعاون المشترك الذي تشكل في وقت سابق من عام 2012. حيث تساهم جهات نقدية مصرفية بإعاقة الربط مع بنوك روسية وفك الارتباط المصرفي الغربي لسورية..

مواجهة المعركة الاقتصادية اليوم يتطلب برنامج حرب بديل قائم على القطع مع الليبرالية الاقتصادية وهي عملية تتطلب خلق شركاء جدد عن طريق التوجه شرقاً، وكل ذلك يتطلب فريقاً اقتصادياً وطنياً ينفذ هذا البرنامج ويمتلك التأثير على مفاصل القرار السياسي الاقتصادي.. وهو ما يفسر دعوتنا نحو حكومة حرب فعالة ببيان وبرنامج حرب.

أدوات المشروع الليبرالي بجهاز الدولة وعلاقة قوى الفساد بالغرب تعيق جدياً التوجه شرقاً

سعر صرف الدولار الأمريكي

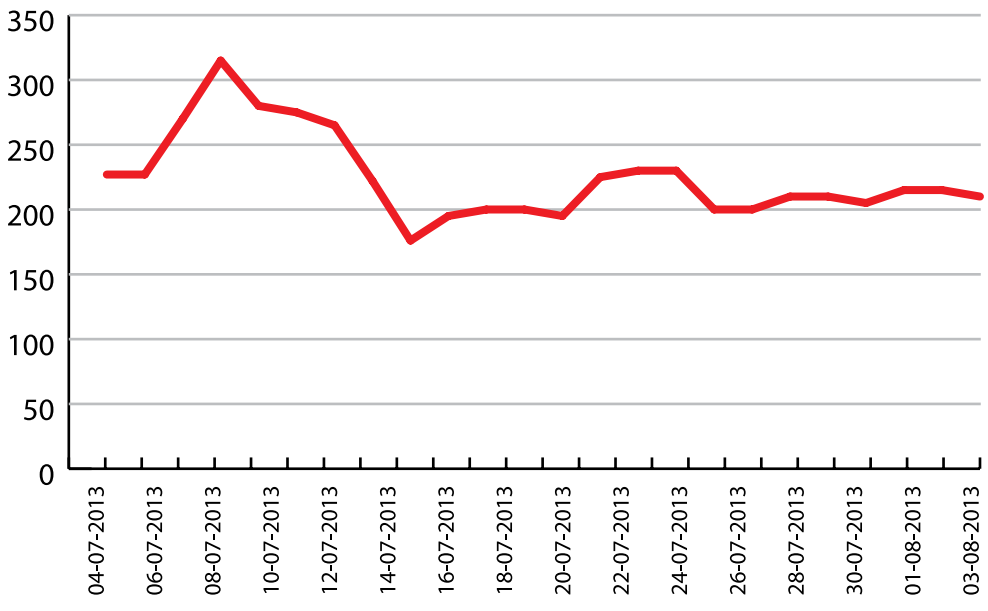

- يظهر الشكل تغيرات سعر صرف الدولار في السوق السورية غير الشرعية خلال مدة شهر من تاريخ 4-7-2013 وحتى تاريخ 3- 8-2013. وهو الشهر الذي شهد تغيرات كبيرة في سعر الصرف.
- تدخل المركزي خلال هذا الشهر بـ 10 عمليات بيع لشركات الصرافة، وبأسعار بدأت بـ 240 وصولاً إلى 185 ثم 175 لتنتهي بحدود 173، بينما تبيع الشركات للمواطنين وفق القانون بفرق سعر وسطي 2،5 ل.س
- لا يتم الإبلاغ عن كميات القطع الأجنبي التي يبيعها المركزي لشركات الصرافة ولكن تقول معلومات من السوق أن إحدى عمليات البيع بلغت 400 ألف دولار في جلسة واحدة، بينما كان وسطي الجلسات الأخرى بحدود 3 ملايين دولار في الجلسة، ليبلغ حجم القطع المتحول للشركات خلال هذه الفترة تقديريا بحدود 20 مليون دولار.

تحالف الأمس بين قوى الفساد والسوق الداخلية الكبرى وبين قوى الريع في الخارج القائم وفق برنامج الليبرالية الغربية لسورية وغيرها لا يتوقف أثره على أزمة المرحلة السابقة إنما على الأزمة الاقتصادية بمستواها الثاني التي نعيشها اليوم. ليشكل تحالف هذه القوى جبهة الأعداء الاقتصاديين التي تتحول إلى جبهة رئيسية في الحرب الوطنية اليوم.

معركة سعر الصرف..

خير دليل

تقلبَ سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار كواحد من أبرز ملامح الحرب الاقتصادية التي تشهدها سورية اليوم إذ يهدد قيمة العملة الوطنية مفصل من مفاصل اقتصاد البلاد وبالتالي قدرتها على الاستمرار..

اتضح في «معركة» سعر الصرف أن الليرة السورية تواجه من يدمرها من ثلاثة مواقع:

الأول قوى اقليمية تقوم بضخ رصيد العملة السورية المتوفر معها في الأسواق المجاورة.

الثاني قوى السوق الاحتكارية بشقيها كبار المضاربين في السوق السوداء الذين يمتهنون تاريخياً المتاجرة بالدولار، وقوى الربح الكبير التي تتخلى بشكل أسبوعي عن ايراداتها بالليرة السورية وتشتري مقابلها دولار، «حيث تشير المعلومات إلى أن المملكة العربية السعودية قامت بضخ رصيد كبير من الليرات السورية يقدر بعشرات المليارات في الأسواق المجاورة ما أثر بشكل كبير على سعر الصرف.»

الثالث هي مفاصل القرار التي تستمر بالعمل وفق النهج التحريري الليبرالي وفي مقدمتها البنك المركزي وسياسة التحرير النقدي التي تتيح عمليات المتاجرة وتنسق بشكل كبير مع السوق..

والقوى المذكورة تسير بما ينسجم بين مصالحها الشخصية المرحلية ومصلحة الأب الراعي أي الليبرالية الاقتصادية الغربية التي تسعى بالحد الأدنى إلى إضعاف الاقتصاد السوري ليتم تثبيت فرض النموذج الليبرالي في مراحل قادمة، ليشكل بؤرة نهب لها وحصة لقواها الحليفة، وعنفاً وتوتراً دائماً للسوريين وبلادهم، بما يسببه من انحراف في عملية التنمية..

الخط الائتماني الإيراني على المحك..
والمسؤولون يتكتمون على النتائج

تحولت أنظار المترقبين لوصول البضاعة والمواد الغذائية من إيران في اليومين الماضيين، إلى ما تناقلته وسائل الإعلام وروج له المسؤولون عن الاستفادة من خط التمويل الإئتماني لتمويل احتياجات سورية من المشتقات النفطية، وغابت تماماً أي معلومات عن مصير الخط المتعلق بتأمين السلع والمواد الغذائية المفترض منذ بداية رمضان الذي اقترب من نهايته دون أن يلحظ المواطن أي فروقات بالأسعار أو توفر بالمواد. وبناء على متابعة دقيقة، لوحظ خلو وسائل الإعلام من أي تصريحات أو أخبار عن نتائج زيارة الوفد السوري إلى إيران الذي لم يتم الإضاءة على تشكيلة وإيفاده، بخصوص تسهيل التبادل السلعي مع الجانب الإيراني، يبدو أن الزيارة لم تعط نتائجها المأمولة، حيث لم يتم الإعلان عن توقيع أي اتفاق بخصوص التبادل السلعي والاستفادة من الخط الائتماني الإيراني لتوريد مواد غذائية مستعجلة إلى سورية، حسبما كان متوقع..

■ خاص- قاسيون

الاتفاق أتم خطواته.. وتباطأ

وكان الاتفاق مع الجانب الإيراني مبرماً بشكل شبه تام، حسب الاجتماعات التي جمعت النائب الاقتصادي ووزير التجارة الداخلية وسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية سواء في مقر الحكومة أم في الوزارة، والتي أعلنت عنها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سابقاً، وكان الاتفاق المبدئي على توريد كمية 5 آلاف طن من الفروج المجمد، دون الاتفاق على السعر النهائي، كما تم إعداد قائمة من الجانب الإيراني وافق عليها الجانب السوري مبدئياً تضمنت مواد مثل الطحين والخميرة والفروج والزيوت والسمون والرز والسكر والتونا والسردين وغيرها من مستلزمات، على أن تقوم مؤسسة التجارة الخارجية بإرسال طلبات إلى بنك صادرات الإيراني لفتح الاعتمادات بناء على كميات المواد الواردة إليها من مؤسسات التدخل الإيجابي وفق حاجة السوق..

وبحسب مصادر، فإن تسديد قيمة البضائع لم يشكل معوقاً في ترتيبات الاتفاق مع الجانب الإيراني، حيث طرحت عدة خيارات لإنجاز المهمة، منها فتح المجال أمام توسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد الأزمة، إضافة لتوجيهات من جهات حكومية بضرورة الاتفاق والبدء بتوريد المواد بأسرع وقت، دون الوقوف عند السعر وكيفية الدفع..

خبير سينمائي في وفد لتأمين سلع غذائية!!

وبناء على الاجتماعات المنعقدة تم اقتراح وفد لزيارة إيران وإتمام المهمة، وهنا كانت المماطلة لينتظر أصحاب القرار مدة أسبوعين ليرسلوا وفداً معدلاً أسقطوا منه شخصيات مقترحة سابقاً وأضافوا غيرها، حيث تألف الوفد من عدة شخصيات معنية مباشرة بالمهمة مثل معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمدراء العامين لمؤسسات التدخل الإيجابي ومدير مؤسسة التجارة الخارجية ومعاون رئيس هيئة تخطيط الدولة ومدير العلاقات الاقتصادية في الهيئة ومدير عام المصرف التجاري السوري، إضافة لشخصيتين «أحد الإداريين وخبير من المؤسسة العامة للسينما» بعيدتين كل البعد عن جوهر المهمة، وذلك حسب الوثيقة التي اطلعت عليها جريدة «قاسيون» علماً أن مهمة الوفد هي بحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية وآليات التبادل السلعي بين البلدين.

ومن ناحية ثانية، إن عدم الاستفادة فعلياً من العرض الإيراني، يقود مباشرة إلى مطب كبير سيواجه الحكومة في الإيفاء بوعدها بإغراق السوق وفتح أسواق ومعارض وما إلى ذلك، ويعني استمرار الهوة بين العرض والطلب وبقاء زمام الأمور والتحكم بالأسعار بيد التجار..

العلاقات المتأخرة

فرضت التوازنات الاقتصادية والعلاقات السياسية خلال الأزمة، إقامة صلات اقتصادية وثيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث تم السير البطيء بتطوير العلاقات الاقتصادية بعد ممانعة مهمة لأصحاب «التوجه غرباً» حيث وقعت سورية وإيران في طهران، في شباط عام 2012، على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التجارة الحرة التي كانت مطروحة سابقاً وموقعة عام 2010 حيث أعلن حينها بأنه الاتفاقية ستوضع موضع التنفيذ خلال 30 يوما لتأخذ سنتين، بهدف تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على كل السلع المتبادلة بين البلدين خلال مدة 5 سنوات وبشكل تدريجي.

وتتضمن بنود الاتفاقية إلغاء جميع القيود الكمية وإجراءات الحظر على المستوردات والإجراءات ذات الأثر المماثل بين الدولتين عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كما أنه لن يطبق أي قيد كمي جديد وأي حظر على المستوردات من البضائع بين سورية وإيران اعتباراً من اليوم، حسب الاتفاقية.

ومنحت لجنة المتابعة السورية – الإيرانية للتعاون الاقتصادي ميزات تفضيلية لما قيمته مليار دولار من البضائع سورية المنشأ المصدرة إلى إيران من قائمة المواد التي تم الاتفاق عليها.

معادلة غير متكافئة

إلى فترة قريبة فإن التجارة مع الجانب الإيراني على الرغم من تطورها بنسبة 100% بين عامي 2009–2010 إلا أن التشوهات بقيت تشوبها علاقات باتجاه محدد حيث صرح مدير عام هيئة تنمية وترويج الصادرات السابق: " تبيع إيران لسورية سنوياً على شكل منتجات 292 مليون دولار، 90% من هذا المبلغ يذهب كمستوردات لمعملي السيارات الإيرانية في سورية على شكل قطع سيارات، على حين تصدر سورية لهم سنوياً بقيمة 14 مليون دولار، منها 12 مليون دولار صادرات لإحدى المجموعات التجارية في محافظة حلب من ألواح الفورمايكا، أي إن التبادل التجاري بيننا وبين إيران محدود جداً، وهنا تبرز الاتفاقية بوصفها فرصة لزيادة حجم التبادل التجاري، في ضوء علاقات سياسية عالية جداً ورفيعة المستوى وعلاقات تجارية متواضعة جداً.."

هل سنتذكر العدو من الصديق!!

بحسب مصادر فإن تسديد قيمة البضائع لم يشكل معوقاً في ترتيبات الاتفاق مع الجانب الإيراني وطرحت خيارات عدة منها فتح المجال أمام توسيع العلاقات الاقتصادية البينية بعد الأزمة

تشير أرقام حجم التبادل التجاري مع عدد من الدول التي لعبت دوراً بارزاً في الأزمة السورية بالسلب أو الإيجاب، إلى مفارقات تستحق الوقوف عندها، وعلى سبيل المثال السعودية وإيران.

قدمت إيران منذ بدء الأزمة الاقتصادية في سوريا وفرض عقوبات اقتصادية بحقها، عدة عروض تساعد الحكومة السورية في الالتفاف على العقوبات المفروضة عليها، وتأمين أصناف كثيرة من المواد والسلع الأساسية بشكل خاص، بلغت مليارات الدولارات، علماً أن العلاقة التجارية الخارجية بين سورية وإيران لا تتجاوز 5% من العلاقات الاقتصادية الخارجية السورية، في حين تتساوى هذه النسبة مع السعودية التي اتخذت جانباً آخر من تعاطيها مع الأزمة السورية، وكان لممارساتها أثراً كارثياً على قيمة العملة السورية، وذلك مع قيامها، حسب مراقبين اقتصاديين، بضخ مبالغ ضخمة تقدر بمليارات الليرات السورية وإغراق الأسواق المجاورة بها بهدف ضرب قيمة الليرة وصولاً لانهيار الاقتصاد السوري..

فانكشاف العدو والصديق وقت الحرب هل سيبقى معياراً نافعاً للعلاقات في وقت السلم!! أو هل سنتذكر!!

فرصة توفير 10 مليار دولار

إن تأخير تطبيق اتفاقية التجارة مع إيران يأتي مقابل تطبيق لاتفاقيات التجارة الحرة مع تركيا، في عام 2004، أي يأتي في سياق اتجاه محدد للعلاقات الاقتصادية السورية سابقاً، فعلى الرغم من تطور كبير للعلاقة التجارية مع إيران خلال مرحلة الأزمة إلا أنها هذا لم يتم إلا تحت ضغط الواقع والضرورة، ولا تزال الكثير من الخطوات الممكنة تمر ببطء شديد.

ولعل أهمها اليوم اشتمال الخط الائتماني على المشتقات النفطية وتخصيص مبلغ يقارب 3,5 مليار دولار ومفتوحة لاستيراد سورية للمشتقات النفطية من إيران، وهو ما سيوفر بالحد الأدنى مبلغ 3,5 مليار دولار كانت ستهدر من الاحتياطي السوري للعملات الأجنبية حيث تقدر كلفة المشتقات بسعر صرف الدولار السوري 150 ل.س/$ وبكميات استهلاك مستوردة بالكامل حوالي 10 مليار دولار اليوم.. لذلك فإن الدفع عن طريق الائتمان يكسب السوريين عامل الوقت الذي يسمح بتقليل الخسائر سواء من حيث إعادة التوازن لسعر الصرف، أو إعادة الإنتاج المحلي للمشتقات النفطية.. فالهدر المقطوع اليوم قيمته ستكون أعلى بكثير في وقت لاحق، والانطلاق من الحفاظ عليه أولوية..

«كل شي عالدولار.. إلا الراتب اليتيم»!

مهما رفض البعض مقولة دولرة الاقتصاد، إلا أن المفهوم بعمومه بات واقعاً بجزئيات اقتصادية كبيرة، فمن حقهم استنكار الحالة المزرية التي وصل إليها الاقتصاد، إلا أن إنكار ما بات بحكم الأمر الواقع، لم يعد بالمفيد، فالاعتراف بالمرض هو الخطوة الأولى على طريق العلاج..

■ حسان منجه

في الأسواق التجارية، التعامل «يقرش» على الدولار، فثمن كيلو البندورة، أو سعر أفخر البرادات يقاس بالدولار، ولارتفاعه تبعات كارثية على المواطن السوري، إلا أن لانخفاضه تأثير محدود، فالثقافة التجارية تستند إلى الدولار، وقد ألغت الليرة من حسابات بيعها وشرائها..

في الحسابات الحكومية بات الدولار حاضراً بقوة، فزيادة تعرفة الاتصالات الدولية –حسب التبرير الرسمي– ارتبط بارتفاع الدولار، وزيادة أسعار المشتقات ارتبطت بارتفاع الدولار، وزيادة تكلفة استيرادها، وكذلك أسعار الأدوية، والدعم الحكومي بإجماله بات يقاس على الدولار للمواد المستوردة أو المنتجة محلياً، إذا الدولار هو الشماعة التي قررت الحكومة تعليق كل قراراتها الاقتصادية عليها..

«حسابات الدولار.. اليوم»

في الماضي القريب، وفي عام 2010، وبداية عام 2011، نكاد نجزم أن من كانوا يفتحون حساباتهم المصرفية بالعملة الأجنبية قلائل جداً، إلا أن المعادلة تغيرت كثيراً اليوم، فمن لا يمتلك حساباً بالعملة الصعبة في البنوك، لا شك أنه يحتفظ بمدخراته أو بجزء كبير منها بالعملة الصعبة، وأغلبية السوريين، يبحثون «بالفتيلة والسراج» حتى أصحاب الدخول المتواضعة خلف اقتناء الدولار أو اليورو، الأمر الذي كان في الماضي القريب سلوك غير ضروري بالنسبة لهؤلاء، ولا داعي له..

«المستهلكون فقط»

لا يزال الراتب هو اليتيم الوحيد الذي يحسب على الليرة فقط، وهو من يرتبط بمعيشة الشرائح العادية من السوريين، وهم الضمانة منذ عامين ونصف لصمود الليرة السورية، لأن تداولهم الحصري والوحيد بها هو ما حافظ عليها، وإجراءات المركزي، وإشاعات دعم «فلان أو علان» من رجال المال لليرة السورية لا تتعدى كونها فقاعة للاستهلاك الإعلامي..

جميع هؤلاء غير قادرين إلا على ضرب الليرة السورية، والعمل على انهيارها، إلا أن تحصينها، كان ولا يزال برقبة ملايين السوريين الذين ما زالوا يقبضون بالليرة السورية، ويتعاملون بها، رغم تراجع قيمتها الشرائية، ولوحدهم من يجب أن ترفع القبعات احتراماً لهم..

إذا، أضحى الدولار هو المتحكم بسلوك السوريين على كل المستويات، في أسواقهم التجارية، وفي قراراتهم الحكومية، وعلى مستوى سلوكهم الشخصي، وهو من يرسم ويخطط لقراراتهم المزمع اتخاذها، ورغم ذلك، كثيرون هم من يرفضون حتى اليوم، الاعتراف بأن الدولار هو من يتحكم بتفاصيل حياتهم البسيطة منها والمعقدة..

«من دهنو سئيلو»

لم يهدأ مسؤولو القطاع الكهربائي عن طمأنة عموم السوريين من أن رفع أسعار الكهرباء على القطاع الصناعي والتجاري لن يطالهم، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك، فالتأثير لن يكون مباشراً، ولن يشمل فواتير استهلاكهم، وهذا صحيح من حيث الشكل، والثابت الوحيد، هو أن الزيادة ستجبى في المحصلة النهائية من جيوب أغلبية السوريين، أي من المستهلك النهائي، يعني «من دهنو سئيلو»، فالتاجر والصناعي لن يدفع زيادة أسعار الكهرباء من جيبه، ولن يقلل من أرباحه، وهذا يعكس ثقافة المجتمع التجاري لدينا بشكل أساسي، ليدفع المستهلك النهائي ثمن ورفع اسعار الكهرباء!..

فما أخذته وزارة الكهرباء من أصحاب القطاع الصناعي والتجاري عبر تلك الزيادة سيسترد باليد الأخرى من المواطن، من خلال زيادة أسعار السلع بأرقام أكبر من حجم تأثير زيادة أسعار الكهرباء على تكلفة إنتاج السلع، بالإضافة لزيادة «هامش»الأرباح، ليستفيد الوسط التجاري والصناعي من القرار الحكومي في هذه الحالة، بدلاً من تسويقه كضربة قاسمة لهذا الوسط..

الإشارت تقول: رفع سعر المازوت «قاب قوسين»

تجدد وزارة النفط جهوزيتها لتوزيع 400 لتر من المازوت، وهو ما تم تخصيصه للتدفئة السنوية للأسرة الواحدة، وبسعر «مدعوم» «60 ل.س للتر»، وما بين السطور، نشتم رائحة زيادة مرتقبة على سعر المازوت، سواءً تم قياسها بالأسابيع أو بالأشهر، فلا فرق، والنتيجة المأساوية واحدة، زيادة في أسعار أهم مواد المشتقات النفطية، وأكثرها تأثيرا على معيشة السوريين، بشكلها المباشر وغير المباشر..

القرار بجوهره يرى الـ 60 ليرة للتر الواحد من المازوت مدعوماً!.. وعلى أساسه سيوزع مخصصات التدفئة للعائلات السورية!!.. فلو أن سعر لتر المازوت سيبقى على وضعه الراهن «60 ل.س»، لما لجأت الحكومة إلى سيناريو توزيع مخصصات للتدفئة على اساس القسائم، وبسعره الحالي، وكانت ستترك للمواطن فرصة تأمين مازوت التدفئة بالسعر الحالي من السوق مباشرة، دون أن تتكلف الحكومة بتوزيع تلك المخصصات، فالمنطق الحكومي هو من يرشدنا إلى أن قرار زيادة المازوت«قاب قوسين أو أدنى»، وإعلانه ما هي إلا مسألة وقت..

بحجة الازمة وتأثيراتها الاقتصادية، استباح القرار الحكومي كل المحظورات التي تتصل بمعيشة السوريين، إلا أن سياسة الكيل بمكيالين كانت واضحة للعيان، فإلى اليوم لم يتجرأ أحد على محاسبة فاسد واحد من الكبار، أو حتى من المستوى الأدنى، والذين تزداد ثرواتهم وعددهم يوميا على حساب لقمة عيش السوريين، فالأزمة استباحت فقراء البلاد، وسمحت بزيادة إفقارهم فقط،فهم وحدهم من تطاولت عليهم كل القرارات الاقتصادية دون استثناء!..

زائد ناقص

«كل شي على ما يرام»

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، أن الحكومة تتابع شأن الليرة لحظة بلحظة، وتبذل جهوداً مكثفة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، وتحسين قيمتها ولجم التقلبات الحادة والسريعة غير الاقتصادية.. كما يستمر دعم الخدمات الطبية والتعليمية والمشتقات النفطية والطاقة الكهربائية، كذلك تدخلت الحكومة في الأسواق لضبط الأسعار والحد من ارتفاعها عن طريق التسعير الإداري، عدا عن استمرار الدولة بتسويق المحاصيل الرئيسة، كما عملت الحكومة وبشكل سريع على تسيير قوافل المساعدات الغذائية والمحروقات لمدينة حلب لفك الحصار الخانق المفروض عليها

■■■

«ما ضل بالميدان.. إلا حديدان»

بعد أن رفعت أسعار الاتصالات الدولية على الهواتف الخلوية، والذي تبع بقرار زيادة الأسعار على الاتصالات الدولية الأرضية، أتى مدير الإدارة التجارية في «المؤسسة العامة للإتصالات» فؤاد يوسف، «ليبشر» السوريين بأن هناك دراسة لرفع أسعار الاتصالات الداخلية عبر الهاتف الثابت، ومن الممكن أن يكون هناك رفع لتعرفة الاتصالات الداخلية حسب نتائج هذه الدراسة..

وأضاف: «هناك مؤثرات جديدة طرأت، وفي حال أثرت على تكاليف المؤسسة، قد يتم رفع أسعار الاتصالات الداخلية، لكن رفع تسعير هذه الاتصالات لن تكن بذات نسبة الاتصال الخارجي التي ارتبطت بالقطع الأجنبي بنسبة 100%، في حين لا ترتبط بها المكالمات المحلية سوى بنسبة قليلة عبر قطع الغيار».

■■■

«صح النوم»

بعد كل التلاعب الحاصل في سوق الصرف على امتداد عام ونصف تقريباً، أوردت معلومات صحفية تعميماً لـ«لمصرف سوري المركزي» تحت عنوان «مهم وعاجل» إلى جميع المصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، ويبين التعميم اكتشاف «المركزي»، وفي الآونة الأخيرة، تورط بعض موظفي المصارف الخاصة، بتنفيذ عمليات وساطة غير مشروعة في بعض عمليات بيع وشراء القطع الأجنبي لصالح أحد أو مجموعة من عملاء المصرف المعني، مقابل عمولة يدفعها الزبون على العملية لصالح هؤلاء الموظفين..

■■■

«84 مادة تعود لحضن التسعير الإداري»

أوضحت مديرة الأسعار في «وزارة التجارة الداخلية» وفاء الغزي، إلى أن التسعير الإداري سوف يطبق بشكل متدرج على المواد المحررة، والتي تبلغ نحو 84 مادة وتقع ضمن ثلاثة زمر وفئتا،ن والتي تخضع لثماني قرارات وست جهات تقوم بالتسعير وأربع نصوص قانونية، تحكم عملية التسعير حيث يكون تحقيق التوازن والاستقرار في السوق المحلية لوزارة الاقتصاد والتجارة..

التفجيرات الدموية في العراق وتهريب الإرهابيين..

المنفذ والمبرر واحد..!!

شهدت المدن العراقية في الشهور القليلة الماضية سلسلة تفجيرات شبه يومية حصدت أرواح الآلاف من الأبرياء وأصابت كل أطياف الشعب العراقي، وتزامنت هذه الأعمال الإجرامية الإرهابية بفرار مئات السجناء الإرهابيين بعمليات نوعية متقنة.

■ صباح الموسوي ـ بغداد ـ قاسيون

اتهمت الحكومة العراقية كعادتها، فلول النظام السابق وتنظيم القاعدة الإرهابي بالوقوف وراء تنفيذ هذه الأعمال الإجرامية.

بنية أمنية تحاصصية هشة

لكن الحكومة لم تقدم تفسيراً مقنعاً للشعب العراقي عن أسباب الفشل الذريع الذي أصاب أداء أجهزتها الأمنية والعسكرية المؤلفة من مئات الآلاف من ذوي المرتبات العالية، والتي تكلف الشعب العراقي جزءاً كبيراً من موارده الوطنية. ناهيكم عن كون تأسيس هذه الأجهزة قد جاء وكأنه اتحاد ميليشيات، أي أن قوامها الأساسي بعض تنظيمات «لواء بدر» والتي تأسست في إيران وتدربت فيها، ومن أعضاء ومؤيدي «حزب الدعوة»، و«جيش المهدي» و«البيشمركة» الكردية، و«الصحوات» في المناطق الغربية التي تم تشكيلها لمجابهة تنظيمات القاعدة.

ثمة رأي يروج له في العراق مفاده أن الصراع الدائر بين الكتل السياسية يفضي إلى استفحال المشكلة الأمنية، ورغم اتفاقنا مع الفرضية القائلة بأنه خلف كل مشكلة أمنية كانت هناك مشكلة سياسية، لكننا نختلف في تطبيقها على الواقع العراقي الراهن، فالخلافات السياسية الراهنة تتمحور حول المحاصصة وإعادة التحاصص. ولقد كان انعدام الثقة بين الكتل السياسية وعدم الوصول إلى التوافق فرصة للسيد نوري المالكي للإمساك بوصفه القائد العام للقوات المسلحة بمناصب وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الأمن الوطني ورئيس جهاز المخابرات.

إعادة بناء الجيش العراقي على أساس الخدمة الإلزامية لمدة زمنية محددة غير قابلة للتمديد مع حق المجند بالتطوع

ضرورة بناء جيش وطني

إن الوضع الأمني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام بنية أمنية وطنية متمثلة بوجود جيش وطني على أساس الخدمة الإلزامية وجهاز أمني وشُرَطي مهني، لا على أساس العقود مدفوعة الثمن هذا من جهة. أما من الجهة الأخرى فإن رمي التهمة على فلول النظام الساقط وتنظيم القاعدة، دون الاعتراف الرسمي بأن هذه الفلول موجودة في أجهزة الأمن والجيش ذاتها، بل وفي أعلى تسلسلها الهرمي، هو تنصل من مسؤولية مواجهتها، فالشعب العراقي يعلم بأن عشرات الآلاف من منتسبي أجهزة النظام الساقط بالاحتلال، قد ضُموا إلى الأجهزة الأمنية الجديدة بعد أن أعلنوا الولاء الطائفي أو الاثني لهذا الطرف أو ذاك من أطراف نظام المحاصصة، ومن بينهم 80 ألف منتسب كردي من قوات الفرسان «الصدّامية»، والتي يطلق عليها الأكراد منذ أيام النظام البائد تسمية «الجحوش» وأكثر من هذا العدد بكثير من منتسبي أجهزة القمع والتعذيب الفاشية، والتي لم نشهد ولا محاكمة واحدة على الجرائم البشعة التي مارسوها في السجون والمعتقلات كالتعذيب والاغتصاب والتصفية.. وبالتالي امتلاكهم كل وثائق ووسائل التجوال الحر بين المئات من السيطرات «الحواجز» المنتشرة في المدن العراقية وإن كانوا يقودون سيارات مفخخة. وإلا كيف يمكن لعشرات السيارات المفخخة أن تتوزع على مساحة جميع المدن العراقية ويتم تفجيرها سوية.أو تسهيلهم عمليات اقتحام السجون وتهريب مئات السجناء الإرهابيين.

الوضع الأمني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام بنية أمنية وطنية متمثلة بوجود جيش وطني على أساس الخدمة الإلزامية وجهاز أمني وشُرَطي مهني.

حلول إنقاذية

إن إعادة بناء الجيش العراقي وأجهزة الشرطة والأمن والمخابرات على الأسس المذكورة أعلاه يتطلبان قبل كل شيئ التحرر من نظام المحاصصة الطائفية الاثنية الفاسد وفق خطة وطنية لا تتجاوز فترة تنفيذها العامين، تتمثل في حل البرلمان والحكومة والرئاسة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني لفترة عامين، واعتماد دستور جمهورية 14 تموز 1958 كدستور مؤقت حتى إجراء انتخابات حرة تفضي إلى تشكيل برلمان وطني مؤهل لإعداد دستور دائم للبلاد يقر باستفتاء شعبي حقيقي.

الجولان

حقائق.. ووقائع

تستمر قاسيون في نشر تقارير عن الأسرى السوريين في سجون الكيان الصهيوني:

الأسير شام كمال شمس، من مواليد 1982، ومن سكان قرية بقعاثا، وهو أعزب، اعتقل في العام 1999، بتهمة مقاومة الاحتلال، أثناء انفجار لغم أرضي كان بحوزة خليته، مما أدى إلى إصابته بجروح بالغة ما زال يعاني منها لغاية الآن، ومن أعضاء مجموعته الأسير وئام محمود عماشة وكمال الولي وعباس عماشة ومعين أبو شاهين الذي أصيب إصابة بالغة في رجله. حكم علية بالسجن لمدة 3 أعوام.

بعد الإفراج عنه، تم اعتقاله مجدداً في عام 2003 بتهمة التخطيط لاختطاف جندي «إسرائيلي» ومقايضته بالمعتقلين العرب في سجون الاحتلال، ونسبت النيابة الـ«إسرائيلية» إلى الأسير وئام عماشة التخطيط لعملية الاختطاف من داخل المعتقل، إضافة إلى رفاقه كمال الولي وعباس عماشة ، وهو الآن في معتقل الجلبوع. أصدرت المحكمة الـ«إسرائيلية» حكمها الجائر عليه بالسجن لمدة 13 عاماً.

مفاوضات تأمين التراجع الأمريكي ـ الصهيوني

مما لا شك فيه أن التراجع الأمريكي في المنطقة، الناتج عن أزمة الرأسمالية العالمية المستمرة منذ عام 2008 وحتى اللحظة، يأخذ تجليات عدة في منطقتنا.

■ معن خالد

يبقى الملف الأهم في المنطقة هو الصراع مع الكيان الصهيوني، وانطلاقاً من الواقع القائل بأن «إسرائيل» قاعدة متقدمة للإمبريالية العالمية، فبالإمكان القول إن دور «إسرائيل» ووجودها يقعان في أزمة مشتقة عن أزمة المركز الإمبريالي العالمي في واشنطن.

أزمة الكيان الصهيوني

تتحدث العديد من التقارير عن إعادة النظر بجيش الكيان وطريقة بنائه، وفتح احتمالات من قبيل إعادة تشكيله على أساس بنية قريبة لبنية العصابات الصهيونية كـ«الهاغانا» و«شتيرن» التي شكلت الجيش الصهيوني في النصف الأول من القرن العشرين، وفي وقت سابق تم الحديث عن مراجعات جدية من البنتاغون لحجم الإنفاق العسكري على «إسرائيل» وهو ما يُعد تحولاً استراتيجياً في مسار حياة الكيان وعلاقته بالمراكز الإمبريالية، مما يؤكد الفكرة القائلة باستمرار وتعمق الأزمة الرأسمالية وتجلياتها، كيف لا والبنتاغون نفسه أقر تخفيضات طالت الجيش الأمريكي وميزانية الدفاع لمدة عشر سنوات قادمة!

بالإمكان الاستنتاج مما سبق أن الحديث عن المفاوضات حالياً وإعادة إحيائها ليس نفخاً في قربة مثقوبة لا جدوى سياسياً بل هي تكتيك هام لتنظيم عملية التراجع الأمريكية في المنطقة وتأمين الخروج الأمريكي بأقل الخسائر ريثما يتم «إصلاح المنظومة الرأسمالية» وفقاً للتفكير الأمريكي.

«سلطة أوسلو» الشريك الرسمي

لا يعي المفاوض الفلسطيني في رام الله الحقائق المذكورة آنفاً، وحقيقة الأمر أن القضية ليست قلة وعي سياسي، فبديهيات الأمور تقول إن عقود المفاوضات لم تجنِ إلا مزيداً من الأسر والاعتقال والاستيطان والتهويد واغتيال حقوق الشعب الفلسطيني والعدوان عليه. لكن القضية مرتبطة تماماً بمشروع «سلطة أوسلو» الذي لا يعد إلا جزءاً من المشروع الأمريكي–الصهيوني وهو المعني بتصفية ما تبقى من حقوق فلسطينية من جهة وتنفيس للمشروع الأمريكي–الصهيوني في وقت أزماته كما الآن.

تقول الوقائع إن نتنياهو وافق على الإفراج عن 120 أسيراً في الوقت الذي وقع على بناء 5000 مستوطنة في الضفة والقدس الشرقية، بينما يتأمل محمود عباس بمفاوضات الحل النهائي خلال تسعة أشهر حددها أوباما نفسه وبدأها كيري بجولات مكوكية، وأثنى على «شجاعة» عباس ونتنياهو وتفاءلت بها تسيبي ليفني، وتداعى المعتلون العرب باللقاءات والترويج لها !

باتت اللعبة مخجلة ومكشوفة، ففي الوقت الذي تلهث السلطة وراء وهم المفاوضات، وتتخبط حماس بعلاقاتها الإقليمية، تستمر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة الجهاد وفصائل المقاومة الجدية برفضها لهذه المفاوضات، إلا أن قصور ذلك عن عمل استراتيجي مقاوم في هذه اللحظات، يتيح للكيان الصهيوني ومن خلفه الولايات المتحدة ترتيب واقع التراجع بأفضل الشروط وأقل الخسائر.

بين هموم الشعب التونسي وسلطة الإخوان المسلمين

تستمر الأزمة السياسية في تونس منذ استلام الإخوان المسلمين- حركة «النهضة»- السلطة قبل أكثر من عام.

■ فيصل يعسوب

مجدداً يبلغ التصعيد حد الاستعصاء مع اندلاع موجة جديدة من المظاهرات والمواجهات على إثر اغتيال القيادي السياسي «محمد البراهمي»، ومطالبة المعارضة باستقالة الحكومة الحالية وحلّ المجلس التأسيسي، وهو ما يرفضه الإخوان المسلمون واصفين مطالب المعارضة بـ«عوامل تؤدي للفوضى.. وضرب مسيرة الاستقرار والديموقراطية»!.

«خبز.. حرية.. عدالة اجتماعية»

لم تنجح حركة «النهضة» في طرح برنامج معالجة لأي من الإشكاليات الأساسية في تونس، في الاقتصاد لم تأت الحركة ببرنامج اقتصادي وطني بل توجهت إلى القروض من البنك وصندوق النقد الدوليين بشروط تقليص الإنفاق الحكومي وتعديل منظومة الأجور والسماح للشركات الخاصة بتوظيف 30% من العمالة الأجنبية في الوقت الذي تعجز فيه الحكومة عن تأمين وظائف لأكثر من 800 ألف تونسي عاطل عن العمل، وكانت عدة مدن تونسية قد شهدت نهاية شهر أيّار احتجاجات للعاطلين عن العمل وإضرابات للعمّال أدت لتوقف عدد من مناجم الفوسفات، بالإضافة لارتفاع أسعار السلع الأساسية وتكلفة المعيشة بنسب عالية، ومن هنا يُفهم لِمَ كان شعار «خبز، حريّة، عدالة اجتماعية» هو الأبرز في الاحتجاجات التي شهدتها تونس طوال العام المنصرم. كذلك تدهور الوضع الأمني وتعددت الهجمات على قوى الجيش والشرطة المدنية وكان آخرها الأسبوع الفائت عندما قُتل ثمانية جنود تونسيين على يد متطرفين قرب الحدود مع الجزائر.

توجهت الحكومة إلى القروض من البنك وصندوق النقد الدوليين بشروط تقليص الإنفاق الحكومي وتعديل منظومة الأجور والسماح للشركات الخاصة بتوظيف 30% من العمالة الأجنبية في الوقت الذي تعجز فيه الحكومة عن تأمين وظائف لأكثر من 800 ألف تونسي عاطل عن العمل!

«النهضة» والقضايا الوطنية الكبرى

قبل يوم من اغتياله، كان «شكري بلعيد» يتحدث في لقاء تلفزيوني عن مخاطر الخطاب التحريضي والتخويني الذي تحمله حركة «النهضة» ضد معارضيها محذراً من انتشار ظاهرة «الاغتيال السياسي» نتيجة هذا الخطاب ونتيجة النشاط المشبوه للجماعات التكفيرية والمتطرفة في تونس، الجماعات ذاتها الداعمة لحركة «النهضة»، ولهذا تم السكوت والتغطية على نشاطها في تجنيد مسلحين للقتال في سورية وفي ترهيب وتكفير المجتمع التونسي. المخاطر والمشاكل ذاتها تحدث عنها مطولاً القيادي «البراهمي» قبل اغتياله وركّز الاهتمام، وهو العروبي القديم، على القضيّة الفلسطينية والأزمة السورية، فالإخوان وقبل استلامهم السلطة كانوا يجاهرون بالعداء للكيان الصهيوني، لكن

لبى الغنوشي زعيم النهضة دعوة معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الذي أسسته وترعاه منظمة إيباك الصهيونية بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية!

وبعد وصولهم للسلطة استضافت تونس برعاية الإخوان المؤتمر الأول لما يسمى «أصدقاء سورية» والذي حوى كل القوى الحليفة للعدو الصهيوني. بالمقابل فإن القضية الفلسطينية التي لطالما حظيت بتأييد ودعم الشعب التونسي لم تأخذ موقفاً داعماً واحداً من حكومة «النهضة»، بل وأكثر من ذلك فقد لبى راشد الغنوشي زعيم النهضة دعوة معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الذي أسسته وترعاه منظمة إيباك الصهيونية بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية، وألقى محاضرة في المعهد.

تحولات الحركة السياسية التونسية

أزمة سلطة حركة «النهضة» ناتجة عن فشل حقيقي وواضح في حمل هموم وآمال الشعب التونسي على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والسياسي والوطني، وهي مرتبطة بأزمة حركة الإخوان المسلمين عموماً حيث استلمت الحركة السلطة في مصر والمغرب وحتى تركيا، واليوم تتحدد بشكل أدق المهام الوطنية المطلوبة من الأحزاب والقوى السياسية التي تطرح نفسها بديلاً للإخوان، ولكن المشكلة أن هذه التحالفات ولعل أهمها «الجبهة الوطنية للإنقاذ» التي تشكلت بين حركة «نداء تونس» الليبرالية وبين الجبهة الشعبية وغيرها من القوى والأحزاب ذات التوجه اليساري، يحمل في داخله تناقضات شديدة في التوجهات الاقتصادية الاجتماعية، لكنه ناتج في الواقع من التناقض الأساسي مع حركة الإخوان في طريقة إدارة المرحلة الإنتقالية، والتي ارتكب فيها الإخوان خطايا كبرى بدءاً من التغاظي عن الحركات السلفية التي تساهم في الاغتيال السياسي بغطاء من النهضة، إلى فتح باب الجهاد للتونسيين في سورية وتعريض حياة أولاد البلد للخطر، ونهايةً التراجع عن المواقع المتقدمة التي يحملها الشعب التونسي تجاه القضية الفلسطينية والمعاداة للصهيونية والولايات المتحدة.

أقل من أسبوعين على «تمرد» البحرين..

في 14 فبراير/ شباط من عام 2011 شهدت البحرين موجة احتجاجات شعبية سلمية الطابع بقيادة قوى سياسية معارضة ضد النظام السياسي القائم والذي تمكّن بدعم خليجي مباشر من قمعها أمنياً فهل يتكرر السيناريو ذاته مع «تمرد» البحرين في الموعد المرتقب في 14 من أغسطس/آب الجاري؟

■ سيبان حوج

تتمتع حركة «تمرد» البحرين بدعم شعبي واضح ومتزايد، فقد ذكر متحدث باسم حركة «تمرد»، إن ما يميز هذه الحملة عن سابقاتها من المحاولات البحرينية بأنها تضم أوسع شريحة شعبية ابتداءً بالقوى والجمعيات السياسية التي نظمت سابقاً انتفاضة 14 فبراير/ شباط والتي حاولت نسخ التجربة المصرية في جمع التواقيع ضد الحكومة.

جديد «تمرد»

مؤخراً وبالإضافة إلى ماسبق استلمت «تمرد» بياناً وقعت عليه شبكات إعلامية لأكثر من 50 منطقة عبرت عن دعمها وتعهدها بالسعي لإنجاح الحملة.

أما الإجراءات الميدانية التي ستعبر بها الحملة عن تمردها فقد تتجسد بإغلاق المحلات التجارية، ومقاطعة مجمعات التسوق، والتوقف عن التزود بالوقود، وعدم مراجعة الدوائر الرسمية، والتوقف عن إجراء المعاملات المالية ودفع الفواتير، وإطفاء الأنوار بعد غروب الشمس، والتكبير من أسطح المنازل في الليلة السابقة أو أي وسيلة أخرى شريطة أن تكون سلمية وذلك حسب بيان لـ«تمرد».

تحضيرات حكومية و«الوفاق» ترد

وفي حادثة نادرة دعا ملك البحرين إلى اجتماع استثنائي للمجلس الوطني البحريني «البرلمان» لمناقشة تعديلات دستورية تخص قانون العقوبات تحديداً ليخرج المجلس بـ 22 توصية رفعها إلى الملك، وكان من بين التوصيات تشديد العقوبات في ما يخص الأنشطة «الإرهابية»، وسحب الجنسية البحرينية من «المحرضين» والمتورطين في الأعمال «الإرهابية»، بالإضافة إلى مرسوم ملكي يمنع الأنشطة التي تهدف إلى جمع الأموال دون ترخيص مسبق ولا سيما تلك التي تُحرك لتمويل جهات «إرهابية»، وهنا تجد الإشارة إن المرسوم لم يحدد مفهوم الإرهاب!!.

كما ردّت جمعية الوفاق البحرينية على لسان متحدث باسمها على الأمر الملكي الذي يفضي بتوسيع اختصاصات «مجلس الدفاع الأعلى» بأن:«النظام يقوم يومياً بأنواع من الخروقات للقوانين الدولية والمحلية وهو ليس بحاجة إلى قوانين ليشرع بها الخطوات التي يقوم بها من الناحية التشريعية والدستورية والقانون الدولي»، وأشار المتحدث نفسه أن المراد من توسيع اختصاصات «مجلس الدفاع الأعلى»، هو استقطاب الرأي العام المحلي والدولي، مؤكداً أن هذا المجلس لا يحتاج لأي صلاحيات لأن جميع الصلاحيات مفتوحة أمامه. ومع الاستمرار باستكمال التحضيرات لتمرد 14 آب، يبدو أن البحرين باتت قاب قوسين أو أدنى من مواجهة مفتوحة بين قوات «درع الجزيرة» الحاكم الفعلي هناك والشعب البحريني المنتفض على نظامه.

من الذاكرة الثورية للشعوب

■ إعداد: آلان كرد

■ **1920/8/1** تأسيس الحزب الشيوعي البريطاني بعد اتحاد أحزاب ومنظمات عمالية عدة من انكلترا واسكتلندا وإيرلندا الشمالية وويلز.

■ **1997/8/2**عودة مستعمرة هونغ كونغ إلى سيادة الصين الشعبية بعد 400 عام من الاستعمار البريطاني.

■ **1959/8/3** أقيم أول مهرجان سينمائي في موسكو، ومنحت جائزته الكبرى إلى فيلم «مصير إنسان» للمخرج السوفييتي سيرغي بوندارتشوك المقتبس من قصة الكاتب ميخائيل شولوخوف.

■ **1960/8/4** استقلال النيجر عن فرنسا.

■ **1941/8/5** بدء معركة «أوديسا» البطولية. بعد هجوم ألمانيا المفاجئ على الاتحاد السوفييتي صارت القوات الألمانية تشكل خطراً على مدينة أوديسا التي هي من الموانئ السوفييتية الرئيسية على البحر الأسود. واستمر القتال من أجل المدينة 73 يوماً.

■ **1940/8/6** انضمام أستونيا إلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي.

■ **1960/8/7** أعلن فيديل كاسترو عن تأميم جميع الشركات الأمريكية في كوبا، ورداً على التأميم أوقفت الولايات المتحدة التجارة مع كوبا وفرضت عليها حصاراً اقتصادياً.

الغرب و«استدراك» الموجه الثورية الثانية في مصر

عندما اتصل أوباما بمرسي قبل يومين من يوم 30 تموز، أخبره أن أمريكا ملتزمة بالعملية الديمقراطية، لكنه شدد على أن العملية الديمقراطية أبعد من صندوق الانتخابات، بالمقابل أبلغ وزير الدفاع الأمريكي شاك هيغل نظيره المصري محمد السيسي أنه إذا تدخل الجيش فهذا يعتبر انقلاباً عسكرياً وأن أمريكا ستراجع ملف المساعدات المصرية.

■ عماد بيضون

توالت ردود الأفعال المتناقضة لاحقاً، فالاتحاد الأفريقي علق عضوية مصر أيضاً، والمستشارة الألمانية طالبت الجيش المصري بإطلاق سراح الرئيس المعزول، أما دول الخليج الرجعية، فلم يكن دعمهم المادي أكثر من تعبير عن خوفهم من خروج مصر نهائياً من الفلك الأمريكي وهو مايعني تهديداً استراتيجياً لدول الخليج يذكر بأيام عبد الناصر، ناهيك عن ارتياحهم لأن نفوذ «الأيديولوجيا ورأس المال» الإخواني الذي كان يمكن أن ينافسهم على السلطة والثروة في بلادهم قد ابتعد، لذلك دفعوا أموالهم كي تكون رشى للوكلاء الجدد الممكن تسليمهم السلطة في محاولة لوقف العملية الثورية عند حد تغيير أحزاب ورؤساء دون الإقتراب من مضمون التغيير الثوري.

التحول أصبح أمراً واقعاً وحماية الإخوان ضرورة

غير الغرب طريقة التعامل ليصبح أكثر واقعية وابتعد عن نغمة إعادة الرئيس المعزول لأن هذا الطلب يعني الاستعصاء ويمكن أن يدخل مصر في عملية شطب نهائي للإخوان بالقوة، ليدفع ويزج بنفسه بالعملية السياسية والتفاوضية حتى يبقى ضمن دائرة القرار ولا يسمح للقوى المعادية له من الوصول للسلطة في مصر.

المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماري هارف قالت:«إن العلاقة مع مصر علاقة تاريخية وأزلية وأبعد من قضية المساعدات»، أما مستشار وزارة الخارجية الأمريكية آرون ميلر فقال:«إن الإطاحة بمرسي جاءت نتيجة غضب شعبي عارم»، بدورها كاثرين آشتون التي زارت القاهرة الأسبوع الماضي والتقت الرئيس المعزول محمد مرسي أكدت على أهمية التحول الديمقراطي، وأكدت صحيفة «تايمز» البريطانية أن آشتون رفضت مقابلة المسؤولين المصريين قبل لقاء الرئيس المعزول في إشارة دعم لقوى الإسلام السياسي في مصر.

الاتحاد الافريقي أرسل وفداً للقاهرة التقى قيادات مصر الجديدة والرئيس المعزول ليخرج أن ما جرى هو هبة شعبية أطاحت بالرئيس.

تحجيم الإخوان وبروز الجيش

بعد سلسلة من الاعتقالات بحق رموز الإخوان، أعطت الحكومة الأوامر لفض اعتصام رابعة العدوية واعتصام النهضة خلال أربعة أيام فيما يبدو أنه محاولة لتحجيم الإخوان، بعد التوكيل الشعبي الهائل للجيش المصري من الحركة الشعبية الأخيرة الذي أعطته الشرعية للقضاء على الإرهاب والقضاء على كل القوى السياسية التي تحاول إدخال مصر في متاهات العنف، ومنعهم من استخدام العنف كورقة في المفاوضات حيث أنه من المعلوم قدرة الإخوان على لعب دور الضحية والمظلومية التاريخية في كسب ود الجماهير.

وأمام هذا الواقع وفي ظل عدم استطاعة القوى السياسية المصرية المختلفة، بحكم ضعف تنظيمها وطبيعتها النخبوية، وضع رؤية وخطاب سياسي وبرنامج عمل من أجل مصر قوية وذات سيادة، برز دور الجيش المصري كمتصدٍّ لهذه المهمة التاريخية واستطاع حتى اللحظة، ورغم كل الانتقادات، أن يستثمر الهبة الشعبية الثانية في مصر، في مسعىً لوضع مصر على سكة استعادة السيادة التي خسرها المصريون بعد كامب ديفيد..

برز دور الجيش المصري كمتصدٍّ لعملية استعادة الدور الاستراتيجي لمصر وهو مالم نجده عند الإخوان وأغلبية القوى السياسية الأخرى..

أصبح الغرب أكثر واقعية وابتعد عن نغمة إعادة الرئيس المعزول لأن هذا الطلب قد يؤدي لشطب نهائي للإخوان من الساحة..

لم يعد من الممكن أمريكياً إيقاف التحول الذي يشهده العالم بالعموم ومنطقتنا العربية بالخصوص، بل الأفضل الاستدارة للموجة الثورية ومن ثم أخذها إلى المكان الذي يفرغ مضمونها الثوري، واستنفاد قدرة محركيها من الجماهير، ريثما تنتهي دول المركز الرأسمالي مما تقول عنه «إنهاء الأزمة الاقتصادية».

النيوليبرالية: كارثة الشعب التركي

تمَّ انتخاب حزب «العدالة والتنمية» ثلاث مرات، وقد حكم تركيا لمدة عشر سنوات. وفاز في الانتخابات الأخيرة بنسبة 49,9% من الأصوات، أي أن معظم الأتراك لم يصوتوا «للعدالة والتنمية».

■ ترجمة: ياسمين نور الدين

كان تحويل تركيا إلى ملاذ للأجور المتدنّية، خدمةً للشركات المتعدِّدة الجنسيّات وللنخبة الكمبرادورية المحلية، هو الهدف الرئيسي للإنقلابات المدعومة أمريكياً «كما هي الحال في الأرجنتين 1976 وتشيلي 1973». يقول الصحافي «برهان أكنسي» إن: «الهدف الاستراتيجي كان ربط تركيا بنمط الاقتصاد العالمي المدعوم من الشركات الكبرى».

الخصخصة من الجنرالات إلى أدروغان

فقد فرض الجنرالات خصخصة واسعة النطاق أدَّت، حتى الآن، إلى بيع 200 مؤسسة حكومية، وترافقت مع تحرير مالي، ترويج للاستثمارات الأجنبية، وقمع للنقابات. وقد تمّ بيع الأصول الوطنية التركية، الأكثر قيمة، لشركات أجنبية تزوَّدت بعمالة رخيصة، فجعلت الاقتصاد يعتمد على تدفُّق غير مستقر لرؤوس الأموال المضاربة. هذا النموذج الاقتصادي النيوليبرالي عزَّز رأسمالية المحاسيب(*)، وارتفاع مستويات الفساد، وتصاعد غير مسبوق للامساواة، والفقر الهائل. ومثل هذا النظام الاقتصادي الاستغلالي يتطلّب أيضاً قمعاً لا يرحم للمعارضة للحفاظ عليه، فالعسكر سجنوا 650 ألف شخص منذ الثمانينات، وعذّبوا مئات الآلاف، فضلاً عن مئات المفقودين.

الأزمة الاقتصادية وتزايد القمع

منذ الأزمة المالية عام 2008، والركود المحلي الحادّ عام 2009، خفَّضت نخبة رجال الأعمال الأتراك الأجور بشكل كبير وسرَّحت مئات العمال، فارتفعت معدلات البطالة إلى 16% «22% للشباب». كذلك قُمعت الحقوق النقابية الأساسية وسجن مئة ناشط نقابي بموجب قوانين مكافحة الإرهاب.

تلك السياسات الرسمية التركية جعلت الاستثمارات تتدفَّق. في هذا الإطار، ذكر موقع العالم الاشتراكي: «العمّال الأتراك واجهوا هجوماً وحشياً من البنوك والشركات الدولية، الذين يرون البلد منصّةً رخيصة للعمالة ومصدراً للأرباح الفاحشة». واليوم، تحلُّ تركيا بالمرتبة الثانية لجهة أعلى مستوى تفاوت في المداخيل من بين الأعضاء الأربع والثلاثين في منظمة الاقتصاد للتعاون والتنمية «OECD»، فأغنى 10% من الأتراك لديهم دخل مضاعف خمس عشرة مرة عن دخل الـ10% الأكثر فقراً. هذا و تتَّجه البلد بوتيرة متصاعدة نحو الانخفاض النسبي للتصنيع مع تزايد للواردات يغذّي العجز التجاري المتصاعد.

يستمرُّ أردوغان بتوسيع برنامج الخصخصة، فأراد مؤخَّراً تحويل منتزه «غيزي» إلى مركز تسوُّق لجذب السيَّاح والاستثمارات الأجنبية كجزء من خطة «تحسين» اسطنبول، إلا أن مخطَّطه هذا، كان الشرارة التي أشعلت انتفاضة شعبية تحمل في طيّاتها سخطاً على سياسات الخصخصة التي أفقرت الكثير من الأتراك فجعلت ثلثهم «23,6 مليون نسمة» غارقين في الفقر.

فرض الجنرالات خصخصة واسعة النطاق أدَّت، حتى الآن، إلى بيع 200 مؤسسة حكومية، وترافقت مع تحرير مالي، وترويج للاستثمارات الأجنبية، وقمع للنقابات..

* رأسمالية المحاسيب: توصيفاً لضرب من الرأسمالية التي نمت من خلال صلات القرابة وعلاقات المصالح التي نشأت بين رجال الأعمال وبعض دوائر الحكم.

«الجبهة الشعبية» التركية:

حياة الإنسان في المنطقة رخيصة بنظر الامبريالية وعملائها

أدانت الجبهة الشعبية التركية في بيان لها، وصلت إلى قاسيون نسخة منه، المجزرة التي ارتكبتها عناصر جبهة النصرة بحق عشرات المدنيين والعسكريين في خان العسل في ريف حلب، وقالت: «لا يمر يوم إلا ونسمع بالاغتيالات والاعتقالات، وكأن حياة الإنسان رخيصة في الشرق الأوسط، يقتل العشرات ويجرح المئات»، وحملت الجبهة مسؤولية هذه المجزرة إلى «عدو الشعوب المشترك الإمبريالية وعملاؤها، فلا مصلحة لأحد من وراء الاغتيال إلا هم، فالهدف من ذلك هو استمرار القتل والنهب».

وفي سياق متصل أيضاً أدانت الجبهة عملية اغتيال المناضل التونسي محمد البراهمي وقالت: «تم اغتيال المناضل الوطني القومي اليساري رئيس حركة حزب الشعب محمد البراهمي، فهل هي مصادفة أن يتم اغتيال المناضلين بلعيد والبراهمي بالسلاح نفسه ، نحن نؤكد أنه ليس مصادفة، فآخر التطورات في تونس بدأت بالاعتداءات على المناضلين واليساريين والاشتراكيين والوطنيين ونحن ندين هذه الاعتداءات والاغتيالات بشدة».

وفي اتجاه آخر أصدرت الجبهة الشعبية في تركيا بياناً طالبت فيه الحكومة اليونانية «أن تنهي التنسيق الأمني مع الإمبريالية والفاشية» وأن «يطلقوا سراح الثوار الأتراك عاجلاً وليس آجلاً»، وجاء ذلك على خلفية قيام الحكومة اليونانية باقتحام مقر مجلة «النضال» التابعة للجبهة الشعبية واعتقال أربعة رفاق في مدينة سلانيك بتاريخ 30 تموز الفائت.

«التيسير الكمي ونظام الظل المصرفي» ـ سياسة متناقضة

أدت سياسة «التيسير الكمي» «وهي عملية قيام المصرف الاحتياطي الفيدرالي بطباعة كميات من الدولار ثم شراء أوراق مالية كسندات الخزينة بهذه الدولارات» التي يتّبعها المصرف الاحتياطي الفيدرالي لتقليص حجم الكتلة النقدية عبر استنفاذها للضمانات التي يحتاجها «نظام الظل المصرفي»، «وهو المؤسسات المالية من غير المصارف» لكي يخلق القروض.

■ بقلم : إيلين براون
ترجمة وإعداد : نور طه

لقد دفع فشل سياسة «التيسير الكمي» المصرف الدولي للتسويات لكي يوعز إلى المصرف الاحتياطي الفيدرالي ليخفض التزاماته «أي تخفيض كم الدولار المطبوع» بهدف متابعة العمالة «التوظيف» الكاملة، إلا أن ذلك النوع من «التيسير الكمي» الذي يستطيع أن يحقق هذا التخفيض لم يتم تجريبه بعد.

السوق ليست دائماً على حق

ولقد أثار الخطاب الذي ألقاه بين برنانكي حول بداية نهاية سياسة «التيسير الكمي»، نوبة غضب نتج عنها خسائر تقدّر بحوالي 3 تريليون دولار من أسواق الأسهم العالمية. وكل هذا بسبب تضمن هذا الخطاب اقتراحاً يقضي بأن يقوم المصرف الاحتياطي الفيدرالي بتعديل وتيرة عمليات شراء الأصول، وبأنه وفي حال استمر «تَحَسُّن» الاقتصاد، فقد يتم إيقاف سياسة «التيسير الكمي» تماماً بحلول منتصف عام 2014. هذا ويقوم المصرف الاحتياطي الفيدرالي حالياً بشراء 85 مليار دولار شهرياً من سندات الخزانة الأمريكية والسندات المدعومة بالرهن العقاري.

وفي محاولة منه للسيطرة على الأوضاع، قام رئيس الاحتياطي الفيدرالي بطمأنة المستثمرين بأن المصرف سيستمر بتنفيذ سياسة نقدية تيسيرية للغاية، أي أن أسعار الفائدة لن تتغير، وبأن التناقص الذي حصل يعود لأسباب غير مرجحة الحصول مجدداً في الوقت الحالي، وأن الشيء الوحيد المرجح حدوثه هذا العام هو انخفاض توقعات نمو الاحتياطي الفيدرالي.

إن المبدأ القائل بأن «السوق دائماً على حق» هو أحد مبادئ الليبرالية الجديدة، وكما قال الرئيس الأسبق للبنك الدولي جوزيف ستيغلتز، فإن هذا المبدأ لا يكون صحيحاً إلا عندما تمتلك السوق معلومات كاملة، ومن الممكن أن تكون معلومات السوق حول سياسة «التيسير الكمي» خاطئة، وعندها يجب أن نطرح السؤال التالي: ما حجم الضرر الذي يمكن أن ينتج عن سوء التقدير هذا؟!

عواقب وخيمة

يقول التصوّر السائد بأن «التيسير الكمي» يؤدي إلى تحفيز الاقتصاد من خلال زيادة احتياطات المصارف، وبالتالي ازدياد المعروض النقدي كأثر مضاعف، إلا أن «التيسير الكمي» ما هو إلا عملية كبرى من عمليات «السوق المفتوحة»، حيث يقوم الاحتياطي الفيدرالي بطباعة الدولار ثم شراء سندات الخزينة، والتي تبلغ قيمتها حوالي 3 تريليون دولار.

في مقالته المنشورة في صحيفة الـ«وول ستريت جورنال» بعنوان:«الاحتياطي الفيدرالي يضغط على نظام الظل المصرفي»، يناقش أندي كيسلر مسألة النتائج العكسية الناتجة عن سياسة «التيسير الكمي». فبدلاً من تحفيز الاقتصاد من خلال زيادة الكتلة النقدية، فقد تقلصت هذه الكتلة عندما أزيلت ضمانات «نظام الظل المصرفي».

حيث يخلق «نظام الظل» حوالي نصف القروض المتاحة للاقتصاد، إلا أن هذه القروض لا تزال غير منظمة فهي غير مستندة إلى ودائع رغم أن نظام الظل يشمل استثمارات صناديق الاستثمار الجماعي، وصناديق الأسواق المالية، والأدوات الاستثمارية المهيكلة، ومصارف الاستثمار وحتى المصارف التجارية.

وفي هذا الصدد يقول كيسلر:

إن سياسة المجلس الاحتياطي الفيدرالي القائمة على تحفيز كل من الإقراض والاقتصاد عن طريق شراء سندات الخزينة، تؤدي إلى نقص في الضمانات الآمنة الضرورية جداً للإقراض من «نظام الظل المصرفي» إلى الاقتصاد الخاص.

ويبدو أن سياسة التيسير الكمي تتسبب بالخسارة لنفسها، ناهيك عن حفاظها على بطء النمو الاقتصادي وبالتالي ندرة الوظائف.

وهذا يفسر ما يسميه كيسلر بالمفارقة الاقتصادية الكبرى التي يشهدها عصرنا، فعلى الرغم من اتساع الاحتياطات الفيدرالية بعد 4 سنوات ونصف من برنامج التيسير الكمي، فمازال الاقتصاد ضعيفاً ولاتزال البطالة مرتفعة، إضافة إلى انخفاض مستوى مشاركة قوة العمل في العملية الاقتصادية رغم كل الأموال التي جرى ضخها في السوق.

ذريعة «الفيدرالي» للتخلي عن «التوظيف الكامل»

يقول مصرف التسويات الدولي «BIS» في تقريره الصادر في حزيران:

«مازال الاقتصاد العالمي وبعد مرور ست سنوات على اندلاع الأزمة المالية العالمية، عاجزاً ليس عن تحقيق نمو قوي ومتوازن فحسب، بل حتى عن الوصول إلى اكتفاء ذاتي. فالمصارف المركزية غير قادرة على متابعة عملها دون أن تُفاقم المخاطر التي أوجدتها بنفسها، وبات من الواجب عليها تنفيذ التعديلات اللازمة عوضاً عن مواصلة السير بمعدلات فائدة صفرية والإمعان في شراء كميات متزايدة من السندات الحكومية. كما أن تقديم المزيد من التحفيز النقدي غير الاعتيادي أصبح محفوفاً بالمخاطر على نحو متزايد، خصوصاً إذا نظرنا إلى الاختلال الذي يشهده التوازن بين فوائد هذا التحفيز من جهة، وتكاليفه من جهة أخرى.

ومن الواضح أن الحوافز النقدية وحدها غير كافية لأن جذور المشكلة – ببساطة – ليست نقدية. وبالتالي فعلى المصارف المركزية أن تعود لتأدية دورها المتمثل بتحقيق الاستقرار والسماح بإجراء التعديلات الشاقة والضرورية في الوقت عينه، وفي مقدمتها فرض تدابير التقشف على الشعب بغية تحقيق التوازن الذي تحتاجه الميزانية الاتحادية الفيدرالية، الأمر الذي سيمكّن الولايات المتحدة من سداد ديونها الوطنية – الخارجية – الهائلة».

يواجه المصرف الاحتياطي اليوم مهمة مزدوجة تتلخص بتحقيق كل من التوظيف الكامل، واستقرار الأسعار.

ولقد كان من المفترض أن تؤدي سياسة التيسير الكمي إلى تشجيع التوظيف عن طريق توفير الأموال اللازمة للاقتصاد، وتحفيز الطلب وتحقيق الإنتاجية المطلوبة. لكن أي من هذا لم يحصل، ولذلك فيجب التخلي عن هذا النهج حالاً، لأن جذر المشكلة – وكما قال مصرف التسويات الدولي – ليس نقدياً.

هذا ولا تزال الشركات بحاجة إلى «الطلب» قبل أن تتمكن من التوظيف، أي أنها بحاجة لعملاء مع أموال لإنفاقها.

إن سياسة التيسير الكمي وعوضاً عن تأمين أموال جديدة للاقتصاد الحقيقي، قامت بحصار الأخير في فخ الميزانيات العامة للمصارف.

■ عن غلوبال ريسرش

يبدو أن سياسة التيسير الكمي تتسبب بالخسارة لنفسها، ناهيك عن حفاظها على بطء النمو الاقتصادي وبالتالي ندرة الوظائف

توضيح من المحرر:

من المفترض أن تنشط عمليات ضخ الدولار من المصرف الفيدرالي الأمريكي للمصارف التقليدية نشاط الإقراض، وبالتالي الاستثمار وتحريك النمو الاقتصادي. ولكن ومع انخفاض سعر الفائدة حتى الصفر تقريباً في سياسات «التيسير الكمي» تحجم هذه المصارف عن إقراض هذه الأموال إلى المستثمرين بسبب انخفاض معدل الفائدة، وتذهب المصارف في مثل هذه الحالة إلى الاستثمار في السندات طويلة الأجل وتقوم بالاستحواذ عليها، مما يضعف نشاط المؤسسات المالية من غير المصارف والمسماة في المقالة بـ«نظام الظل المصرفي» فهي تعتمد على الاستثمار بهذه السندات أيضاً لكي تمنح القروض. ولكن مع استحواذ كبرى المصارف على هذه السندات لا تستطيع هذه المؤسسات منافسة المصارف التقليدية مما يؤدي بالنهاية إلى انخفاض معدل الإقراض عند هذه المؤسسات وبالتالي انخفاض الاستثمار وانخفاض النمو.

التيسير الكمي: هو قيام الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأمريكي» بتخفيف القيود على الكميات المصدرة من الدولار من خلال طباعة كميات جديدة منه، ثم استخدام هذه الدولارات في شراء أوراق مالية، مثل السندات الحكومية؛ لتضاف إلى محفظة الأصول التي يملكها، فيرتفع جانب الأصول في ميزانية الاحتياطي الفيدرالي، وبالطبع يتم تسجيل الدولارات الجديدة التي يصدرها في جانب الالتزامات في ميزانية الاحتياطي الفيدرالي. بهذا الشكل يكون كل من جانبي الأصول والخصوم في الميزانية قد ارتفع بقيمة الأوراق المالية التي قام الاحتياطي الفيدرالي بشرائها، ويزيد بالتالي حجم ميزانيته؛ ولذلك يطلق على التيسير الكمي سياسات زيادة حجم الميزانية «ميزانية البنك المركزي»

■ د. محمد إبراهيم السقا
«طباعة المزيد من الدولار- التيسير الكمي2»
جريدة الاقتصادية السعودية

نظام الظل المصرفي: هي مؤسسات تقوم بتجميع أموال قصيرة الأجل «أي تقترضها في أغلب الحالات» من أسواق المال وتستخدم تلك الأموال لشراء أصول ذات آجال استحقاق أطول. ولكن نظراً لأنها لا تخضع للتنظيم المصرفي التقليدي، فإنها لا تستطيع — كالبنوك- أن تقترض في أي حالة طارئة من الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأمريكي» ولا يوجد لديها مودعون تقليديون بغطاء تأميني على أموالهم، فهي تعمل في الظل

■ لورا كودريس «ماهو نظام الظل المصرفي»، مجلة التمويل التنمية حزيران 2013

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

عندما نحلم بالمستقبل

تكرر سؤال كثيراً في طفولتنا وما زال يتكرر على مسامع أطفالنا حتى اليوم، وربما سيتكرر إلى مالا نهاية، ماذا تريد أن تصبح في المستقبل؟

يحمل هذا السؤال في طياته الكثير من الأمل بأن هذا الطفل يملك مستقبله، أو يملك جزءاً كبيراً من مستقبله، فهل يملكه حقاً.

كلنا كنا نحلم ويأتي الأهل ليشذبوا هذه الأحلام حتى تتماهى مع «طموحاتهم»، الاجتماعية والمادية بالدرجة الأولى، وكما كانت في جيلنا كانت الدرجة الأولى للطبيب والمهندس والطيار، وكل ما عدا ذلك فهو «فراطة»، لم أسمع من زملاء مقاعد الدراسة لا كلمة معلم ولا عامل ولا باحث ولا فنان، كنا جميعاً جيل الأحلام الواحدة المبرمجة، ظاهرياً على الأقل، وفي داخلنا جميعاً كانت تعتمل أحلام مكبوتة، تضج وتطير وتسبح في فضاء الصدور المغلقة، لا تجرؤ على مد رؤوسها لو لبرهة أمام المجتمع «الطموح»، لكنها حتماً تسرق خلسة في الحديقة، مع كتلة طين ميلاً للنحت، وعلى خشب المقاعد ميلاً للرسم، وفي الساقية ميلاً للبحث العلمي، وفي ألعابنا ميلاً للتعليم.

لكن أحلامنا وأحلام أهلنا كانت كلها تتحطم أما صخرة كبيرة جداً تغلق أبواب الحياة أمام الكثيرين، إنها علامات الثانوية العامة، -رغم أنها كانت أحياناً منفذاً وممراً لذات الأحلام- تلك التي تحدد مصيرك كقاض ظالم في حياتك اللاحقة، إنه حكم لا راد له سوى الخروج من باب التعليم إلى باب البحث عن فرصة عمل متواضعة لا تحمل الكثير من التدريب والخبرة.

تتوزع الاهتمامات في المجتمعات تلقائياً لتلبي رغبة وحاجات v المجتمع، وهي ليست بحاجة إلى تلك المحدودية التي فرضتها نظرة المجتمع الضيقة الباحثة عن المال والسمعة، إن فك ارتباط نوع المهنة بمستوى المعيشة المأمول، يمكن أن يعيد لكل المهن ألقها، ولكل الأحلام بريقها، فلكل منا الحق في فرصة عمل محترمة في المجال الذي نريد والذي يحتاجه المجتمع، هذا المجتمع القادر على توجيه الشباب نحو تنويعة من الأحلام تغطي طموح المجتمع والشباب سوية.

متناه في الصغر.. لا متناه في الإبداع

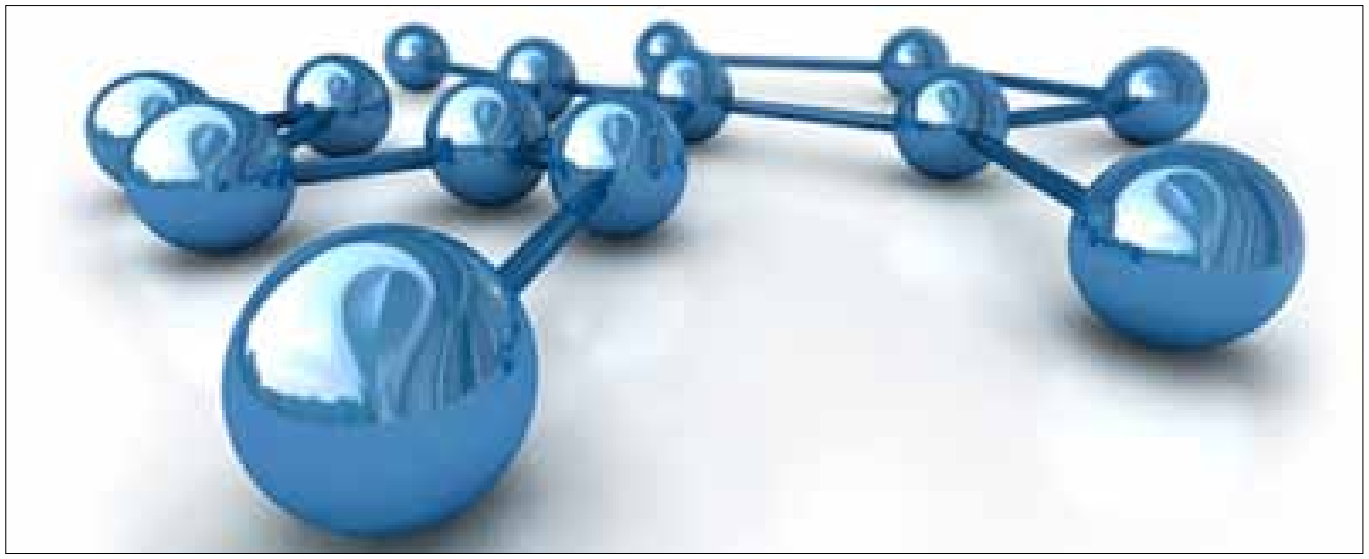

■ سمير حنا

يبدو غريباً بالفعل مدى الاهتمام العملي الواسع وغير المسبوق بتقنية تجري تجاربها في عالم فائق الصغر، في عالم يتم رصده يومياً تحت عدسات أقوى المجاهر، لكنه عالم «تقنية النانو» العجيب حيث تتغير جميع المفاهيم وتتلاشى جميع المسلمات.

علينا في البداية تصور مدى صغر هذا العالم، فمقياس النانو هو واحد من المليار من المتر، هو بمثابة أن يأخذ إنسان شعرة من رأسه وينظر إليها ويتخيل أنه يستطيع أن يقلص قطرها مائة ألف مرة، وبالتالي يمكن القول بأن تقنية النانو هي مقدرة الإنسان على تصنيع المادة والأجهزة والأنظمة عند مقياس النانو، وهنا تبدأ الأعجوبة.

المصاعد الفضائية

تعتمد تقنية النانو على حقيقة تغير جميع الخصائص المادية لأية مادة بتغيير ترتيب ذراتها، وبالتالي يمكن الحصول على مواد جديدة كلياً بالاعتماد على تشكيل بنية محددة لذرات تلك المادة، لذا يعمل مهندسو هذه التقنية على «بناء» مواد جديدة من الصفر عن طريق ربط ذرات المواد ذرة ذرة للحصول على نتائج مثيرة إلى حد مذهل، فعلى سبيل المثال: تتحول ذرات الكربون من شكل الفحم إلى الألماس عن طريق تغيير توزيع ذراتها بعوامل الضغط والحرارة، وهذه حقيقة علمية معروفة للكثيرين، لكن تقنية النانو قامت بأخذ تلك الحقيقة إلى ميادين أوسع بكثير حيث قامت بإعادة رصف ذرات الكربون على شكل أنابيب لتحصل على مادة جديدة فائقة المتانة والخفة عرفت فيما بعد بـ«أنابيب المصاعد الفضائية» بسبب الاتفاق على استثمار هذه المادة في صناعة مصعد يتحرك صعوداً وهبوطاً عبر الفضاء وخارج الغلاف الجوي ضمن انبوب موسّع من تلك المادة !!

سوق عالمية ضخمة

بدأت ثورة النانو في العالم، وانطلقت الكثير من الدول في دراسات حول هذه التقنية، وكانت النتيجة مذهلة بحق، فاستعراض مجموعة من الأمثلة عن تطبيقات تقنية النانو كفيل بتفسير مدى الاهتمام المحموم بدراستها ومدى الإنفاق على تطوير أبحاثها، حيث إن حجم ما يباع في سوق تكنولوجيا النانو العالمية رغم حداثتها يقرب من سبعمائة مليار دولار، ويرى الخبراء أن القيمة سوف تصل في العام 2014 إلى ما يقرب من 2,9 ترليون دولار أميركي وهو ما يعادل 17% من إنتاج العالم من السلع الضرورية للبشر في ذلك الوقت.

أقوى من الفولاذ

دخلت صناعة النانو حيز التطبيق في مجموعة من السلع، فتوصل العلماء في روسيا إلى اختراع مواد تفوق متانة الفولاذ مرتين في الوقت الذي تقل عن وزنه أربع مرات، كما تمكن الباحثون من إدخال نانو الفضة إلى المضادات الحيوية للاستفادة من خصائص هذه المادة الجديدة في قتل الجراثيم دون أن تؤذي الجسم البشري، وسيصدر عملاق الكمبيوتر «هاولت باكارد» إلى السوق رقاقات يدخل في صنعها نانو اليكترونات قادرة على حفظ المعلومات أكثر بآلاف المرات من الذاكرة الحاسوبية الموجودة حالياً، كما أن الكلام قد بدأ عن مادة جديدة مصنوعة من نانو الجزيئات تضاف إلى البلاستيك والسيراميك والمعادن فتصبح قوية كالفولاذ خفيفة كالعظام وستكون لها استعمالات كثيرة خصوصا في هيكل الطائرات والأجنحة، فهي مضادة للجليد ومقاومة للحرارة حتى 900 درجه مئوية.

النانو قربنا

عربياً، نجح العلماء المصريون في صناعة ورق مصري عبر تكنولوجيا النانو من مخلفات قصب السكر وقش الأرز بجودة أعلى من الجودة العالمية المعروفة للورق، وأعلن العالم المصري العالمي الدكتور مصطفى السيد أنه عبر تكنولوجيا النانو يمكن علاج مرضى السرطان عن طريق جزيئات الذهب. والطريف في هذه التقنية قيام شركة كرافت Kraft المتخصصة في الأغذية بالتخطيط العلمي لاختراع مشروبات «مبرمجة» لا لون لها ولا طعم تتضمن نانو جزيئات للون والطعم يتم وضعها في المايكرويف على تردد معين لنحصل على عصير الليمون وعلى تردد آخر لنحصل من المشروب نفسه على شراب التفاح!!

إنها بالفعل تقنية بلا حدود، إنه عالم مذهل مثير بغموضه قد يغير وجه البشرية كما نعرفها، وإلى الأبد.

منتجات طبية من النعام

■ م.رشيد رشيد

أثبتت الدراسات أهمية تربية النعام للاستفادة منه في العديد من المنتجات ذات الفائدة الطبية وأهمها:

قرنية العين: وهي أعظم فائدة علمية وطبية يستطيع الإنسان الاستفادة منها حتى الآن فقد أثبتت الدراسات والتجارب التي تعتمد مبدأ التعديل الوراثي لطائر النعام أن قرنية عين هذا الطائر هي البديل الوحيد لقرنية عين الإنسان وذلك للتشابه في تركيبها ولعدم رفض جسم الإنسان إذ يحتاجها مرضى العيون الذين يحتاجون إلى إجراء جراحات زراعة القرنية كبديل لاستعادة البصر. ويجري حالياً إنشاء بنوك متخصصة لحفظ عيون النعام لاستخدامها في العمليات الجراحية للقرنيات.

دم النعام: حيث يتم الاستفادة من المضادات المناعية الموجودة في دم النعام واستخراجها واستعمالها في أدوية لعلاج سرطانات الدم نتيجة فعالية هذه المضادات، والاستفادة من نقي العظام وإدخالها في أدوية لعلاج سرطانات نقي العظام عند الإنسان.

عظام النعام : عن طريق معالجة خاصة لعظام النعام وصنع مساحيق ليستفاد منها في أدوية معالجة أمراض هشاشة العظام.

دهن النعام: يمكن الحصول على كمية «2» كغ في طائر يزن حوالي «90» كغ حيث يتركز وجوده في منطقة الصدر، ويستعمل الدهن في صناعة المراهم لعلاج الالتهابات الجلدية والصدف الجلدي والألم والتهابات المفاصل والعضلات وإنبات الشعر، فله قدرة كبيرة على امتصاصه من الجلد وحماية البشرة وتجديد خلاياها، وهي دهون غير مشبعة وأساسية لا يستطيع جسم الإنسان تركيبها وكذلك يستخرج من دهن النعام أفضل أنواع السمون البيضاء الطبيعية قليلة الدسم والخالية من الكولسترول للطهي.

هل يعيش الإنسان خارج الأرض؟

توصل فريق من الباحثين السويسريين إلى التأكيد على وجود تأثير سلبي لانخفاض الجاذبية الأرضية على بعض خلايا جهاز المناعة في الجسم، حيث تتوقف عن العمل أو يفقد الجسم سيطرته على توجهاتها، وهو ما يؤدي إلى سهولة الإصابة بالأمراض أو تنشيط الفيروسات في الجهاز العصبي.

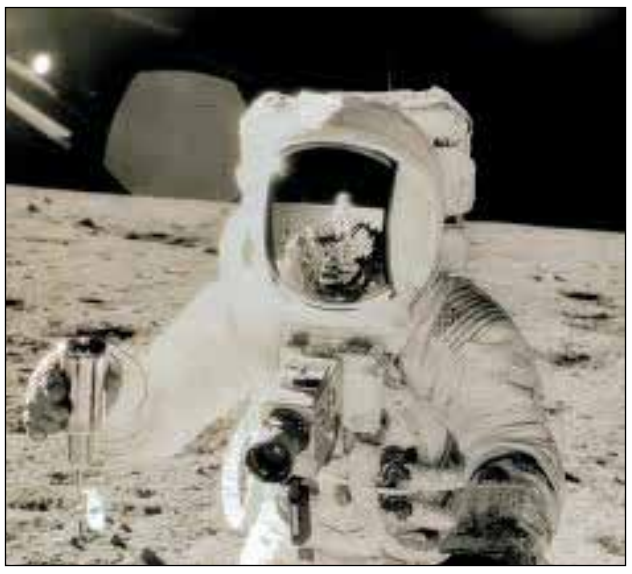

■ د. شعلة خاروف

يؤكد علماء بيولوجيا الفضاء أن العمل في انعدام الجاذبية لفترات طويلة يؤدي إلى الغثيان وانتفاخ الوجه بسبب اضطراب الدورة الدموية وتراجع نسبة الكالسيوم في العظام بنسبة كبيرة، كما يؤدي غياب الجاذبية الأرضية إلى صعوبة في النوم لعدم اتزان المخ وصعوبة التبول.

وهذا ما يؤكده رئيس فريق البحث في معهد التشريح بجامعة زيورخ البروفيسور أوليفر أولريش –المتخصص في التقنية الحيوية بالفضاء– فالنتائج تم التوصل إليها من خلال اختبارات تحاكي انعدام الجاذبية في الفضاء، ولا يقتصر التأثير السلبي على جهاز المناعة فقط، بل يشمل أيضا بعض خلايا الجسم. لقد ركز الفريق على خلايا جهاز المناعة في المخ لحساسيتها الشديدة، وعندما يتعطل العمل فيها بسبب نقص الجاذبية الأرضية فإن ذلك يؤدي إما إلى التهابات في المخ أو يسهل إصابتها بالفيروسات

صورة البروفسور أولريش أثناء تجربة انعدام الوزن

ويؤكد هذا العالم من خلال نتائج الدراسة عدم إمكانية إقامة الطيارين لفترات طويلة داخل محطات فضائية متنقلة بين الكواكب لإجراء أبحاثهم المختلفة، حيث تعتزم وكالة الفضاء الأميركية بالتعاون مع نظيرتها الأوروبية إطلاق مركبة فضائية إلى المريخ يعمل الملاحون على متنها لسنوات. فخلايا المناعة في المخ تتميز بنوع من الإنذار المبكر الفائق الحساسية، مما يؤدي إلى مخاطر غير محسوبة في حالة ما إذا تعرضت لأي تأثيرات ضارة.

لكن التحدي القادم لفريق الباحثين السويسريين والألمان المشاركين في البحث سيكون في التعرف على سبب العطب الذي تتعرض له خلايا جهاز المناعة أثناء انعدام الجاذبية، في حين يعتقد البروفيسور أولريش أن السرّ يكمن في مكونات الخلية نفسها، إذ ربما يوجد من بينها ما يتأثر سلبيا بتغيير الجاذبية.

ويؤيد بعض العلماء هذا الرأي استناداً إلى ظواهر معروفة في كائنات دقيقة مثل «باراميسيوم» وبكتيريا «لوكسوديس» حيث أثبتت التجارب أن كفاءة الأجزاء المنشطة للخلية تتأثر بشكل واضح بقوة الجاذبية الأرضية، مما ينعكس على نشاط الخلية بشكل كامل ويؤثر على حركة تنقل المواد عبر جدران الخلايا ومسار العمليات الغذائية المختلفة داخل الخلية، لكن آلية هذا التأثير تبقى سراً غير معروف إلى الآن.

التلوث النفطي في كتاب

■ سلمى السعيد

في كتاب الدكتور محمد عبود عن التلوث النفطي، يتحدث عن أكبر كارثة بيئية في التاريخ، كارثة الألفية الثالثة.

التسرب يهدد الحياة البرية والبحرية في شواطئ الأطلسي وبحر الشمال وايسلندا وحتى مصادر المياه العذبة بسبب المركبات السامة.

في أحد صباحات النصف الثاني من شهر نيسان من عام 2010 صحا العالم على نبأ نشرته وكالات الأنباء العالمية مفاده، أن كمية كبيرة من النفط تسربت من بئر نفطية في خليج المكسيك. كان وقع الخبر على مشاهدي أخبار التلفزيون عادياً للوهلة الأولى. ذلك أن مثل هذه الأخبار عن التسريبات النفطية الملوثة لمياه البحار أصبحت مألوفة في وعي مشاهدي التلفزيون على امتداد العالم في العقود الأخيرة. غير أن الاهتمام بخبر البئر النفطية المتفجرة في خليج المكسيك ما لبث أن تصاعد مع مرور كل يوم، وأخذت أنباء الكارثة تحتل مساحات أوسع في أعمدة الصحافة العالمية ونشرات الأخبار اليومية، وبدا أن البيت الأبيض وشركة بريتش بتروليوم يخفيان حقيقة ضخامة الكارثة النفطية في خليج المكسيك، ودفعت ضخامة الكارثة إلى إصدار مرسوم أمريكي يعلن التسرب النفطي، وبعد مرور ستة أسابيع على بدء الكارثة نقلت الصحافة ووكالات الأنباء العالمية تصريحات أن الحكومة الأميركية مشغولة بالكامل بعمليات محاولات السيطرة على البئر النفطية المتفجرة في خليج المكسيك، وستحفر آباراً للتخفيف من ضغط التدفق النفطي، وأن كلفة معالجة الكارثة البيئية بلغت حتى ذلك الحين أكثر من سبعين مليار دولار، وبعد خمسين يوماً يعلن أوباما أن مكافحة البقعة النفطية ستستمر لمدة عدة أشهر وربما لعدة سنوات.

وتتحدث الصحافة عن تواطؤ جرمي بين ديك تشيني نائب الرئيس بوش الأسبق، ومؤسسة الثروات الباطنية الأميركية التي لم تحذر من كوارث مشابهة، يمكن أن تحدث في كل منصات النفط البحرية الأخرى في العالم والبالغة ثلاثين ألف منصة.

إن هذا التسرب يهدد الحياة البرية والبحرية في شواطئ الأطلسي وبحر الشمال وايسلندا وحتى مصادر المياه العذبة بسبب المركبات السامة.

أخبار العالم

الصين
حماية قضائية للاتجاه الأخضر

تم ذلك عن طريق بدء تشغيل محكمة صديقة للبيئة ومكتب نيابة صديق للبيئة وفرع للأمن العام صديق للبيئة في مطلع العام الحالي، حيث أصبح لمدينة قويانغ الصينية، الريادة في بناء نظام قضائي يشمل الأذرع الثلاثة للسلطة القضائية تسعى لتعزيز تحقيق تقدم بيئي.

أدى التلوث الشديد في المدينة لإنشاء محكمة بيئية في قويانغ في نهاية عام 2007 وهي أول محكمة من نوعها في الصين. واليوم يوجد في الصين أكثر من 130 محكمة بيئية في شتى أنحاء البلاد حيث أصبح التلوث من القضايا الأكثر إلحاحا وتحتاج لمعالجة.

وتبين أن النتائج غير مرضية حيث تواجه الصين مشكلات تلوث متزايدة في الهواء والتربة والمياه وأصبح الشعب أقل تهاوناً تجاه المخاطر البيئية.

وإلى جانب الإجراءات المحلية الإبداعية اكتسبت القوى القضائية التي استجابت لدعوات العامة للعب دور أكبر قوة دافعة في حماية البيئة على المستوى المحلي.

وأصدرت المحكمة العليا والنيابة تفسيرا قضائيا مشتركا يهدف لتخفيف صعوبات التحقيق في قضايا التلوث البيئي ويدين المتهمين عن طريق وضع معايير دقيقة للإدانة والحكم.

إضافة إلى ذلك تبنت مسودة تعديل قانون حماية البيئة التي أدرجت للقراءة الثانية الشهر الماضي في أعلى مجلس تشريعي للصين عقوبات أشد صرامة للمتسببين في حالات التلوث وألقت الضوء على حق عامة الشعب في المعرفة والمشاركة.

كما طرحت المسودة أيضا دعوى الشأن العام عن طريق تكليف اتحاد عموم الصين للبيئة وأفرعه على مستوى المقاطعات برفع دعاوى قضائية ضد المتسببين في التلوث نيابة عن الشعب.

وقال صن يو هاي مدير معهد علم القانون التطبيقي بمحكمة الشعب العليا في الصين «ما زال هناك مجال كبير أمام الصين لتحسين النظام القضائي والتشريعي في مجال البيئة على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه».

■ ■ ■

مشاريع البحث عن الطاقة الحرارية الجوفية تتسبب في هزات أرضية

سجلت مؤخرا هزة أرضية في شمال غرب سويسرا، بلغت قوتها ثلاث درجات وستة أعشار الدرجة على سلم ريختير لقياس الزلازل، غير أن بعض الخبراء ربطوها بعمليات حفر تجري في إطار مشروع الطاقة الحرارية الجوفية.

يقول الخبراء:«نحن نعرف أن معظم الهزات الأرضية لا تكون قوية. والمشكلة الكبيرة تتمثل في التنبؤ بحدوث زلزال قوي ومدمر في البيئة ذاتها. إنه الأمر الذي لا يمكننا تجنبه على كل حال.»

في بلدة شتاوفن الألمانية، سجلت أيضا هزات أرضية يعود سببها في كثير من الأحيان إلى عمليات الحفر بحثاً عن الطاقة الحرارية الجوفية. فلاستخراج الطاقة الحرارية الكامنة في باطن الأرض لا مفر من عمليات حفر.

■ وكالات

النخبة في عصر الصورة

تواجه الثقافات البشرية اليوم الكثير من التحديات تغذيها الإيقاعات المتسارعة للتحولات الاجتماعية، ولم يعد هناك أي مكان لأي نشاط ثقافي لا يستطيع تقديم الجديد، فالابتكار شرط للبقاء، والإبداع منطق هذا العصر، ولم تعد الأساليب والأدوات القديمة قادرة على الحفاظ على موقع متقدم في الحضارة الإنسانية، فتحولت «الصورة» من محاكاة فنية أو متعة بصرية إلى مظهر ثقافي يحمل قدراً لا يستهان به من القوة والتعبير والمصداقية ولغة عصرية تخط عناوين الإنتاج المعرفي.

■ يسار صالح

مرت الثقافة عبر تطورها بمراحل أساسية، تمايزت عن بعضها بأسلوب صياغة المحتوى الثقافي والمظهر الفكري المتناقل للخلاصة الابداعية، لتتطور من مراحل شفهية صوتية إلى مراحل تدوينية كتابية وصولاً إلى المرحلة الصورية المعاصرة المرتكزة إلى منتجات التطور العلمي والتكنولوجي كالتلفاز والسينما والإنترنت، وهنا بدأ التغيير الجذري في ملامح الذهنية البشرية وأصبحت الصورة محور ذاك التغيير، فكَسرت الحواجز بين الطبقات الثقافية وتوسعت رقعة المشاركين في صياغة المظهر الفكري، لأن استقبال الصورة لا يحتاج إلى إجادة القراءة، بل لا يحتاج إلى الكلمات أصلا، فتدفقت فئات جديدة على الساحة الثقافية زعزعت أركان التشكيلة الثقافية التقليدية وفرضت على النخبة من المثقفين نظاماً فكرياً غير مألوف على الإطلاق، مما أدى إلى تراجع دورها بشكل كبير وفقدان رمزيتها القيادية التي حافظت عليها لوقت طويل.

تداخلت اليوم إمكانات التأويل الثقافي، وأصبح الجميع قادراً على تفسير كل ما يراه دون الحاجة لأي وسيط، ولم يعد هناك نخب ثقافية تحتكر أدوات الإبداع الفكري في الدوائر الثقافية، وبفضل النموذج الصوري للثقافة، تحرر القراء والمتابعون من تبعية النص المكتوب المتضمن تفاسير الكاتب وتلميحاته، وفقدت الدلالات اللفظية والسياقات اللغوية سلطتها على الجمهور، ودخلت العملية الفكرية إلى عاصفة غير محسوبة، دون أي رموز فكرية ترتكز عليها، وأصبحت تنساق دون وعي وراء نماذج محدودة، وصور نمطية تكتسح مختلف الوسائل الإعلامية، وانتشت بمفاهيم مزيفة عن «الحرية الفكرية»، دون أن تعيَ المفارقات المحدثة من طرف القوة المتسارعة لوسائل الإعلام المتدفقة بشعور الإنسان العربي بوهم الامتلاك والسلطة، والشعور بالتفرد والقوة، بينما هو في واقع الأمر غارق في عبودية الصورة، ضعيف أمامها تقوده، وتوجهه، وتصنع له الأحلام، وتخلق له بطلاً خارقا ونجماً بدلاً من رعاية الرموز الفكرية الحقيقية.

وفي خضم هذه التغييرات، تبقى نخبة المثقفين دون حراك، فهي ما زالت ترغب في التغيير من منطق الوصاية لا المحاورة، من خلال فرض الحقائق الثابتة في عالم لا ينفك تغيراً، فمازال المثقف يهدف إلى التأثير في العامة ويدعي انتماءه لها، لكن عينه تبقى على الخاصة، وفي ذاته الداخلية إحساس بالفوقية والتعالي على العموم، ويظهر انفصام واضح بين ما يصدره مثقفون من خطابات، وبين ما يطرأ من تحولات سريعة في واقعنا المجتمعي، ولتتحول الحقائق الفكرية التي ينادون بها إلى مجرد أحلام وأماني وأوهام .

عدن هي الغرب

■ رشاد الجندي

«كوني فناناً، لا أريد أن أكون سياسياً، السياسة هي تعاملاتك اليومية، كل منا لديه قدرة وطريقة استخدام هذه القدرة تجعل الناس سعداء أو غير سعداء».

بهذه الكلمات، يدافع المخرج اليوناني الكبير «كوستاس غافراس» عن أفلامه السياسية المفعمة بآرائه وانتقاداته التي لا تروق للمجتمع الغربي، فبالنسبة له السياسة ليست مركز أفلامه كما يتهمه البعض، فـ «شوارزينغر ذاته قدم أفلاماً سياسية أكثر مني» كما يقول، لأن كل شيء يقوم به الفنان يعبر عن آرائه ونظرته للحياة التي ينقلها للمتلقين، وبها يمكن له أن يجعل العالم مكاناً أفضل أو أسوأ، فالسياسة هي شيء ذاتي بحت.

يعري «غافراس» في فيلمه «عدن هي الغرب» أسطورة العصر الحديث، وجنة الله التي سلبت أحلام كل شباب مجتمعنا، «الغرب».

يدرك المخرج اليوناني الذي هاجر في شبابه إلى فرنسا، بعد اعتقال أبيه الشيوعي في اليونان ورفض أمريكا لهجرته، معنى هذه الأكذوبة الساحرة جيداً.

يروي الفيلم قصة الشاب إيلياس القادم من بلد متوسطي غير محدد. يمتلك الشاب الذكي والطموح والحالم جداً، الموهبة والبديهة والعزيمة التي تمكن من النجاح في حياته، إلا أن الغرب يسرق فكره وأحلامه.

يحاول إيلياس الهجرة إلى فرنسا بطريقة غير شرعية، عن طريق سفينة بعض المهربين، لكن يعترض خفر السواحل الرحلة ويلقي القبض على المهربين. يقفز ايلياس، مدفوعاً بطموحه، من السفينة ويصل إلى شاطئ فرنسا، أمام أحد منتجعات النخبة، ويتمكن بفضل ذكائه من انتحال صفة عامل في المنتجع والبقاء لعدة أيام فيه، إلى أن يلتقي بالساحر «نيكلبي» فيصبح مساعداً له في عروضه، ويقول له: «إن أتيت لباريس تعال لرؤيتي».

كان هذا الوعد كفيلاً بإقناع ايلياس الطموح السفر في رحلة متعبة إلى باريس، يتعرف خلالها على المجتمع الفرنسي البسيط، وبعض الأشخاص الفقراء الطيبين الذين يشبهون المكان الذي أتى منه، الذين يحسون بمعاناة هذا الغريب، ويساعدونه في رحلته، وحظي ايلياس بالعديد من الفرص ليكمل حياة جيدة معهم، إلا أن حلم باريس قد أعمى عينيه فما الذي يمكن أن تخبئه له وعود ذلك الساحر المبهر.

في باريس يعمل ايلياس في أحد المعامل التي تستغل المهاجرين غير الشرعيين بأبخس الأجور ليجد ايلياس، الهارب من الظلم والاستغلال في بلاده، نفسه في ظلم أكبر مطعم بالديمقراطية، واستغلال أجشع مطعم بحقوق الإنسان، حقوق لن تنالها إلا إذا كانت أوراقك رسمية!!.

هنا تنهار أحلامه بجنة موعودة لم يبق منها سوى وعود الساحر، فيطوف باريس بحثاً عنه، رغم ملاحقة الشرطة له، وعندما يجده يذكّره إيلياس بنفسه قائلاً: «أنا ايلياس.. لقد قلت لي إذا كنت في باريس تعال لرؤيتي»، فيقول الساحر «ها قد رأيتني... وها أنت في باريس»، ثم يبتسم له ويرحل...

روحوا صوروا بسويسرا

في كل يوم، وعلى امتداد ساعات النهار، تأخذنا صفحات مواقع التواصل الاجتماعي في تجارب جديدة، ونندمج يومياً مع الآلاف من الصفحات تبث كل جديد ومثير، إنه عالم شيق بالفعل، وللجميع حصة عادلة فيه، نراها على «حائط» كل مشارك ومشاركة في هذه الظاهرة العالمية، لكن ما يثير القلق بالفعل هو مدى ارتباط هذه المواقع بالخطوط العريضة للمفاهيم الثقافية اليومية الشعبية ومدى ارتهان عقولنا لذبذبات الشاشات الإلكترونية.

■ ليلى محمود

لكل صفحته وموهبته وشخصيته الفيسبوكية، تحددها صورته الشخصية وصفحة اليوميات، لكن ما أثار فضولي بالفعل هو كثرة الدعوات التي تلقيتها على صفحتي والمختصة حصراً بالتصوير الفوتوغرافي، شباب مغمور في مقتبل العمر غدوا ببساطة مصورين فيسبوكيين مرموقين ومع تراكم هذه الدعوات كان لابد من الخوض أكثر في هذه التجربة الرقمية الجديدة، حيث أفضت النظرة الأولى إلى ارتهان معظمهم بأداة تصوير فخمة ترقب كل ما يمتد أمام أنظارهم دون أي تمييز، لنحصل في النهاية على آلاف الصور المزخرفة والمعدّلة والمحسنة في عبثية سطحية للغاية، مع هامش بسيط لبعض الأعمال المميزة التي تذوب بسرعة في زوبعة هذه الموضة الجديدة.

هي تذكرتهم إلى خانة «المثقف» كما يظنون، لذا فمن المؤكد أن السطحية ستكون سيدة الموقف، حتماً هم ينأون بذاتهم «المثقفة» خارج دهاليز الأزمة والحرب في البلاد من منطق لا يشهرونه يتلخص بـ«أن المثقف هو مراقب خارجي» تصل مشاركاته «الوطنية» سقف المجاملة «الصورية»، ولا تتجاوزه عن طريق علك شعارات ودعوات بعيدة كل البعد عن ذواتهم في إطار جديد جذاب لا يحمل أي التزام حقيقي بالقضية الأم وسيختفي مع هدوء ضجيج هذه الموجة، لذا ظهرت سطحية وسذاجة الكثير من الأعمال على شاكلة «بورتريهات» للصديقات الصبايا، أو الأصدقاء الشباب «الكول»، أو قد تكون أقرب لغلاف دفتر مدرسي أو جامعي لشركات الدفاتر العريقة ذات الواجهة الثمينة الملونة وكأننا نشاهد إعلاناً على إحدى المحطات الأوروبية.

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي لعبتها، فلا حكم هناك ولا أحكام، وكان لها دور كبير في التسويق الخاطئ، فلكل من أولئك «الفنانين» صفحات الإعجاب الخاصة به، ولذلك يكون قد حقق الشعبية المطلوبة والتي هي المطلب الأساسي والأهم لتحقيق«أناه» الخاصة به. كما أدى ضعف الإطلاع على هذا الفن الراقي وغياب أكاديميات إتقانه في بلادنا وافتقار دور العرض المناسبة لعرض أعمال قد يستقي منها البعض ركائز هذا الفن علمياً.. إلى تشوه كبير في فن التصوير الفوتوغرافي وأصبح الكثير من هذه الأعمال المستمدة من واقع الأزمة السورية والتي تندرج بحق تحت إبداع هذا الفن خارج إطار التقييم، أو حتى العرض. عذراً أحبائي نحن في سورية، سورية الأزمة التي تضرب كل الأبواب، نأسف لأنكم خلقتم هنا، فقد تتلطخ كاميراتكم المذهبة بالأوحال والدماء، سواد الواقع ورمادية الحقيقة أكبر من عبثكم بالكاميرات، فـ«روحوا صوروا بسويسرا»..

غياب أكاديميات التصوير الفوتوغرافي ومعارضه المناسبة يسهم في تشويه هذا الفن

«مصطفى شدود».. صرخةٌ لاقت رجع صداها

استأثر مشهد الضابط السوري «مصطفى شدود» باهتمام شرائح واسعة من المجتمع السوري الأسبوع الماضي، حيث يظهر في مقطع فيديو مصوّر من عدة دقائق وهو يتحدث من بعيد مع مقاتلين من أحد ألوية الجيش الحر ليتخذ بعد ذلك قراراً شجاعاً بأن يترك سلاحه ويمضي أعزل نحوهم ليخوض معهم «نقاشاً» بدلاً من معركة، قبل أن يكشف بعد عدة ساعاتٍ فقط حقيقة أن الضابط شدود استشهد بعد بضعة أشهر من تصوير الفيديو.

■ نور أبو فرّاج

لم يشِ مقطع الفيديو للوهلة الأولى بأي جديد يجعله مختلفاً عن مشاهد الحرب السورية التي أُنتجت وتداولت حد التخمة في السنتين الماضيتين، حيث استهل بتصويره ضباطاً ومقاتلين يتربعون مشهد دمارٍ بات مألوفاً. إلا أنه اكتسب شحنته العاطفية المختلفة تماماً من عنصر المفاجأة التي حملتها شجاعة «شدود» في الاقتراب من مقاتلي الجيش الحر، والعبارات التي كررت طوال فترة المشهد كإجابته عن سؤال «أنت من وين» بـ«أنا من سورية»، كما لو أنه لا يستطيع فهم الانتماء إلا بكليّته، وما تلا ذلك من عبارات تاق الشعب السوري لسماعها منذ سنتين وحتى الآن، الأمر الذي ولّد مشاعر من الارتياح والأمل لدى العديد من المواطنين على اختلاف آرائهم السياسية بإمكانية تبني خطاب مماثل بعيداً عن السلاح الذي وضعه «شدود» على الأرض حرفياً ومجازياً، وحوّله إلى «بطلٍ شعبي» من نوع خاص.

وفي الوقت ذاته –وللمصادفة– اكتسبت بعض الملامح الشخصية لـ«شدود» أبعاداً هامة رفعت من شدة تأثير المشهد، أهمها: نبرة صوته وطريقته في الكلام، وملامح وجهه الأسمر وعيناه المتسعة التي تضيق بحزنٍ، وخوذته الكبيرة، وملابس القتال الباهتة التي جعلت منه تجسيداً حيّاً لصورة «الجندي السوري» ما قبل الأزمة التي قسمت المقاتلين إلى «أحرار ونظاميين».

يشكل الاهتمام الشعبي بالمشهد السابق مؤشراً حقيقياً على توجه باتت تتضح معالمه بين شرائح واسعة من المجتمع السوري الذي ضاق ذرعاً بالحرب الدائرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وبدأ يعلن رفضه الصارخ لسطوة السلاح، ما يعني أن كلمات «مصطفى شدود» التي صرخ بها معلناً بدء مرحلة جديدة، سيتردد صداها كثيراً في الأشهر والأيام القليلة القادمة.

لا تخبّئوا رؤوسكم!

قبل اندلاع الأزمة السورية، كان عليك لكي تصبح صحفياً أو شاعراً أو مثقفاً، أن تبدأ أولاً ببناء شبكة علاقات عامة مع أوساط «النخب»، التي تدلّ عادةً العاملين في المؤسسات الثقافية الرسمية، أو مراسلي المؤسسات العربية والدولية.

مثقفونا مطابعهم المحافظ اعتادوا مدح الواقع القائم

■ هشام الأحمد

وعليك أن تغذي هذه العلاقات بالتدريج، لكي يصبح بمقدورك أن تحجز مكاناً ضمن هذه الأوساط، مستخدماً شتى الوسائل، وعلى رأسها «تمسيح الجوخ»، الذي هو بحد ذاته فن يعتمد منهجية محددة، ولا يتم بشكل اعتباطي أو عشوائي. لأن تمسيح الجوخ لأحد «المثقفين» يثير سخط واستياء الباقين منهم، لذا عليك أن تعرف نوع الجوخ– الهدف، الذي لا يتعلق بنوعية الجوخ إطلاقاً، بل بموقعه داخل الوسط، وقدرته على إعطائك الموقع الذي تنشد..

والحقيقة أن هذا الواقع المأساوي غلب على المشهد الثقافي لسنوات طويلة، إن لم نقل لعقود. ذلك أن أزمة الثقافة هذه مشتقة من الأزمة السياسية والاجتماعية التي رزحت البلاد تحتها خلال الفترة ذاتها، والفساد الثقافي لم يكن إلا متمماً للفساد السياسي والاقتصادي الاجتماعي ونتيجة له.

ولا تعبر هذه الحال عن أزمة المؤسسة الثقافية الوطنية فحسب، بل تدلل أيضاً على مدى التشوه الذي لحق بأجيال من «المثقفين» الذين بلغوا المفاصل الأساسية في الحياة الثقافية، بما امتلكوه من عقلية وصولية وعدمية، وتفتقر إلى الموهبة في كثير من الأحيان.

إلا أن المشكلة الأكبر لدى مثقفينا تكمن في طابعهم المحافظ، فهم ومنذ بداية حياتهم العملية اعتادوا على كيل المديح للواقع القائم، ورفض نقده ثورياً، ولم يتعرضوا بالنقد إلا لتلك المسائل التي تلقى عادة إجماعاً، أو شبه إجماع، في أوساطهم وفي المجتمع، بما لا يهدد مواقعهم في المؤسسة الثقافية، أو يؤلب السلطة السياسية ضدهم، وبما لا «يسيء» إلى سمعتهم في المجتمع، أي بما لا يفقدهم شيئاً من نجوميتهم وجماهيرهم.

في حين أن التاريخ يقول غير ذلك، فمعظم المثقفين الحقيقيين، الذين تحفظهم ذاكرة الشعوب، كانوا في موقع النقد الثوري للواقع السائد السياسي والاجتماعي حتى النهاية. ولا يزال التاريخ يعيب على الكثير من مبدعي التاريخ تبريرهم للظلم السياسي والاجتماعي..

أما في واقعنا السوري، فترى بعض المثقفين أجمعوا حول بدعة، مفادها أن الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد هي من اختصاصات السياسيين وحدهم، أما نحن،أي المثقفين، فدعونا لاختصاصنا. وترى بعضاً آخر وجد في الالتحاق بأحد المعسكرين، النظام والمعارضة، طريقاً للتكسب والحفاظ على الامتيازات والنجومية. ولم يبق إلا قلة معدودة خرجت بموقف متوازن إزاء ما يمر على البلاد من أهوال. ما أدى إلى غياب المشروع الثقافي الوطني الحقيقي الذي يفترض أن يساند مشروعاً سياسياً جديداً جامعاً، ينقذ بدوره الوطن من محنته.

إن هروب مثقفينا هذا من المسؤولية في مثل هذه الظروف هو كإخفاء النعامة لرأسها في الرمل عندما تتعرض للخطر.فاعلموا أن الجسد الثقافي الذي شكلتموه طوال سنين بات مكشوفاً للخطر،أينما خبأتم رؤوسكم..

اللغة «العالية» بوصفها اغتراباً!

■ مهند دليقان

ينشغل متتبعو الأدب عموماً والشعر خصوصاً ومحترفوه، منذ ما يزيد على العقدين في نقاش طويل حول جمهور الأدب من زاوية تعقيد لغة النّص، وتأخذ المسألة عادة الشكل التالي: إذا كان الأدب موجهاً إلى شريحة محددة نخبوية فإنه بالضرورة أدب بلغة «عالية»، وفي حال وجّه لشرائح واسعة فهو أدب «شعبي» ولغته «عادية» أو «متدنية»..

وما ميّز هذا النقاش الطويل هو أن أصحاب الآراء المختلفة سواء أصحاب مقولة «الأدب للنخبة»، أو أصحاب مقولة «الأدب للجماهير»، انطلقوا من التسليم بأن ما يسمونه لغة عالية ليصفوا نصوصاً مثل نصوص سليم بركات أو أدونيس، هو «بالضرورة لغة جميلة وعالية الجودة.. ويبقى فقط أن نناقش وظيفية هذه اللغة، أي من تخاطب وكيف تؤثر؟؟»..

وهنا اقتراح آخر لنقاش المسألة برمتها.. هل «اللغة العالية» لغة جميلة فنياً؟ إذ تهاجم «النخبة» من يهاجمها بأنه ذو طرح شعبوي لا يرقى إلى مستوى الصنعة الأدبية..! ولكن من سلّم هذه النخبة مفاتيح الصنعة، ربما نسي إخبارها بأن نسخاً وتطويرات عديدة عن هذه المفاتيح تتواجد بكثرة في أيدي «السواد».. والأهم أن مفاتيح التذوق الجمالي هي الحكم النهائي لا مفاتيح الصنعة..

إن البحث في الأصول النقدية للتحزب النخبوي إلى «اللغة العالية» التي تعني أيضاً اللغة الصعبة المستغلقة المقعرة والجوفاء في أحيان كثيرة سيأخذنا مباشرة إلى البنيوية وتقديسها للنص وإلى تتماتها المنطقية في التفكيك والتأريخية الجديدة التي لا يخرج أكبر فطاحلنا النخبويين قيد أنملة عن التنظير المستورد المسروق منها، وأهم من ذلك هو البحث في أصول هذه الأفكار لا في ثقافة أوروبا ووضعها السياسي في النصف الثاني من القرن الماضي الذي حمل معه هذه المدارس النقدية، إن الأهم هو بحث أصل الأفكار النخبوية البائسة في مجتمعاتنا نفسها ولدى مثقفينا أنفسهم..

إن عجز بل وعقم هذه النخب تجاه الواقع الاجتماعي، وفقدانها لأي وظيفة حقيقية تؤديها، وابتعادها التدريجي عن الناس، وصولاً إلى تهويماتها الخاصة المنعزلة هو بالذات السبب وراء الشكل الفني والقالب الفني الذي تشتغل ضمنه هذه النخب، فالأسماء «الكبيرة» نفسها التي عاصرت قامات بارتفاع سعد الله ونوس وغسان كنفاني وناجي العلي وحيدر حيدر ورياض الصالح حسين، وحاولت في حينه أن تسجل لها ولو حضوراً ثانوياً ما إلى جانب العمالقة، تلوك اليوم قضية الثقافة من زاوية اغترابها هي، ومن زاوية عجزها هي بعد أن تركت ساح النضال الاجتماعي والفكري وانصرفت إلى «الجمال الصرف» والنتيجة أن هذا الجمال لم يكن جميلاً..!

إن الناس لا تزال تعيش جمالياتها البسيطة والعميقة، وتتنسم ريح الثقافة الجديدة في آلامها وأحلامها الواقعية.. تتلمس كعك غسان كنفاني الذي «على الرصيف»، وتتابع هاجس رياض الصالح حسين في بحثه عن حقائق بسيطة كالماء وواضحة كطلقة مسدس.. وإن الأدب والجمال الحقيقي هو تلك الأحلام التي تنمو في الأزقة المتعبة لا في الصالونات الثقافية.. فهل من أدباء لأزقتنا يريحون رأسنا من طنين الصالات وغربتها واغترابها؟؟

للانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731
دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 2013/08/02» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

نشأت الرعدون لـ«قاسيون»:

العزلة سببها القمع

البيئة لها دور في تهيئة الفنان وإظهاره وإخراجه. أنا ابن أفاميا، المدينة الأثرية الجميلة، ودرست المرحلة الثانوية في حماة. ووالدي كان شاعر اللغة المحكية. البيئة توجه الإنسان لممر إجباري وتنمي موهبته، كما قال لي أستاذي البلغاري تيودوروف يوماً ما:
«اكتشفت لماذا أنت نحات، الإنسان الموهوب الذي يعيش بين آثار أفاميا وتماثيلها لا يكون إلا نحاتاً».
ثم صمت لبرهة وأكمل: «أعتقد أنك ستتخصص بالنصب التذكارية، لأن الذي يعيش بين أعمدة أفاميا العملاقة ينمو عنده حس العلاقة بين الشكل والفراغ والتي هي النصب التذكارية». هكذا استهل النحات السوري نشأت الرعدون حديثه مع «قاسيون» حين التقته في مشغله الدمشقي.

■ حاورته إيمان الذياب

ما السبب في وجود كم هائل من الرسامين والنحاتين بالمعنى الكمي مقابل قلة الفنانين بالمعنى النوعي؟

تاريخياً، كانت الحضارة السورية القديمة، البابلية الآشورية حتى مرحلة تدمر، عميقة جداً وعكست أعمال فناني تلك الحقب أفكار تلك الشعوب دينياً واجتماعياً.

جاء الفن الإسلامي وسلك ممراً إجبارياً باتجاه الزخرفة العربية الإسلامية، بسبب موقفها من الصورة والتمثال، ومع ذلك تطورت وأصبحت مدرسة خاصة وجميلة جداً ضمن المدارس الإنسانية الهامة.

بعدها جاءت، في المرحلة العثمانية، فترة ركود وانتكاسة كبيرة، ليس فقط للحالة الاجتماعية بل للفنون الاجتماعية أيضاً ومنها الفنون الجميلة، ثم عانينا بعد الاستقلال من حالة من الخواء، رغم وجود بعض الرسامين التقليديين والنحاتين الذين أكن لهم الاحترام لأنهم كانوا البدايات والأبجدية الأولى في الفنون الجميلة كونهم فتحوا الطريق.

روى لي أستاذي تيودورف مرة أنه عندما جاء إلى دمشق، توقع إن تكون مليئة بالتماثيل والنصب التذكارية، لكنه فوجئ أنها ليست كذلك وقال متأسفاً «مع أنكم أنتم علمتم الناس النحت».

مشكلتنا تكمن بالانتقال مباشرة، فقد تطور العالم الغربي بشكل منطقي ومتسلسل مرحلة إثر أخرى، من الكلاسيك المطلق إلى الواقعية ثم الانطباعية والتعبيرية والتجريدية والسريالية.

نحن انتقلنا مباشرة لآخر مرحلة من المرحلة الغربية وهي التجريد، وهي حالة جمالية بحتة مهتمة بالألوان وتشكيلها وعلاقاتها، بعيداً عن الحالة الاجتماعية، فالتجريد يعتمد الشكل أكثر من المضمون ومن مقوماته: الحركة واللون والشكل، ولكنه يعكس النواحي الجمالية فقط ويبتعد بالإنسان عما حوله وعن مجتمعه نوعاً ما.

يعاني مجتمعنا من متغيرات كثيرة، من الانتكاسات والانتصارات. ففي مرحلة الاستقلال جسد توفيق طارق وغيره المرحلة برسوماتهم عن الاستقلال والدبابات والحرب، ثم فترة الوحدة وانتكاساتها ثم مرحلة دخول الفكر الاشتراكي ..الخ.

أنا ابن فلاح عندما أكون في دمشق لا يمكن أن أغلق باب قريتي التي أتيت منها. أظل مشدوداً، إلى الحالة السياسية والاجتماعية للبلد، ولذا لا يمكن إلا أن أعكس هذه الحالة في كل أعمالي.

هل للفن دور وظيفي في المجتمع؟

الفن متعدد الوجوه والوظائف. أعتقد أن الفن مرآة المجتمع، يعكسه. يوجد فنانون بطبيعتهم بعيدون عن الحالة الاجتماعية، أخذوا اتجاهاً واحداً هو التجريد وأغلقوا باب المرسم على أنفسهم. هؤلاء يظلون حرفيين، لوحاتهم تشبه بعضها، لا جديد لديهم، يكررون أنفسهم دائماً. وهم لا يطالعون أو يتابعون ما وصلت إليه الفنون الجميلة، أو الفن العالمي مثل طبيب فتح عيادة بعد التخرج وأغلق كتبه وأصبح همه أخذ أجرته من المريض.

أما المطلع والمتابع للأمور السياسية والاجتماعية والفنية ويعكسها في فنه فهو فنان حقيقي، لأنه لا يمكن للفنان إلا أن يكون ابن المجتمع بكل أبعاده.

في كل أنواع الثقافة يوجد حالة عزلة بين المثقف والمجتمع والبيئات المحلية ما هو سبب هذه العزلة؟

لا ترتقي حضارة دون احتكاكها واختلاطها مع ما حولها من الثقافات. ويذكر التراث قول المأمون بعد قراءته كتاباً مترجماً في الفلك، وقد ذكر له أنه من جامعة الإسكندرية، «هذه بضاعتنا ردت إلينا». فقد أيقن أن معلومات الكتاب، ذهبت وزحفت إلى اليونان والرومان ثم ترجمت وعادت لأصلها السوري، ولو كانت صادرة عن الإسكندرية..

بموازاة ذلك فقد تغير الزمن، وتطور الفكر البشري، وحتى المعطيات الدينية يلزمها تطوير للحفاظ عليها. فالدين مجموعة أنظمة وعلاقات تنظيم اجتماعية معينة وأحكام تشريعية لمجتمع ما، في زمن ما، ومكان ما. غير أن المجتمع لا يمكن أن يتطور بالحالة الروحية وحدها، وهناك ضرورة للعلم والعقل.

الشارع السوري ناضج ثقافياً، العزلة سببها حالة القمع لفترة طويلة وخاصة للمثقفين والسياسيين. مما أعطى مبرراً للتقوقع والانعزال، ومن صفات الإنسان المتقوقع أنه يلوم الناس البسطاء على واقعهم. بالإضافة لتخلف الجامعات وتراجعها للوراء وأنا أتكلم هنا من تجربتي في قسم العمارة، والسبب هو صعود المتسلقين وتحييد الفاعلين.

الشارع السوري ناضج ثقافياً ولكن من سمات المنان المتقوقع أن يلوم البسطاء

كيف ترى علاقة الإبداع بالحرية؟

لا إبداع دون حرية، ولا حرية دون ديمقراطية. المشكلة تكمن في الرقابة على كل شيء، الصحافة، الكتب.. الخ، حتى اللوحات، تصوري أنه يوجد لجان تمنع عرض بعض اللوحات بسبب مضامينها، ومنها بعض لوحاتي..

هل يمكن للفنان أن ينتج دون تبنيه لقضية معينة؟ وهل يمكن أن يكون الفن حالة جمالية بحتة؟

لولا الليل لما كان النهار، ولولا القبح لما كان الجمال. هذه الثنائيات الأبدية لا يمكن إلغاؤها أو تجاهلها، فكيف أميز الجمال إذا لم أشاهد القبح، والعكس صحيح؟

يوجد تعال على الجمهور، لا أعرف سببه. قال لي أحدهم مرّة: إذا زرت روما يوماً فستقرأ تاريخها وربما تاريخ إيطاليا كله من ساحاتها وتماثيلها ونصبها.. الخ ولكن عندنا من يحاول إلغاء المضمون من خلال التجريد والعمل فقط على الشكل.

أذكر أنه بعد الحرب عام 1973، حضرت بعض المعارض التي كانت في أغلبها تجريدية وقلت على الملأ: «لماذا هذا التعالي على الجمهور»، فإذا كان الفنان قادماً من باريس فليرسم تجريداً كما يشاء، ولكن ليس في دمشق، ليرسم في باريس.. أما في دمشق الخارجة لتوها من أتون الحرب فماذا يعني ذلك؟ وكان الناس يحضرون هذه المعارض ويضحكون عليها، ولسان حالهم يقول ما هذا؟ ومعهم حق.. إذا أردت أن تعرض هنا، فيجب أن تعرض حالة المجتمع بعد الحرب، وكانت لي تجربة شخصية حيث قمت بجمع الشظايا وعملت منها معرضاً وأنشدّ الناس إليها، لأنهم كانوا خارجين من أتون الحرب.

في روايتك «أطياف الأميرة نرسيسا» محاولة لاختزال التاريخ. هل يمكن أن نعيش ماضينا الغابر في زمننا المعاصر؟

إحدى الثنائيات هي الماضي والحاضر، لا حاضر دون ماضي ولا مستقبل دون حاضر، اعتبر هذه الرواية رؤية سبقية، مبنية على حلم راودني، الحب الذي جمع نرسيسا وعوني في الرواية كان محاولة لإظهار الموروثات والرغبة المدفونة منذ أكثر من 2400 عام في الأساطير..!!

بيبلوغرافيا:

ولد عام 1941 في مدينة آفاميا التابعة لمحافظة حماة ودرس في مدارسها، درس الرسم والنحت في كلية الفنون الجميلة بدمشق، تخصص بالنحت ونشطً في مجال النصب التذكارية. انخرط في العمل السياسي وعمل لمدة ثلاثة وعشرين عاماً محاضراً في كلية الهندسة المعمارية، أنجز الكثير من الأعمال النحتية وبرع في مجال النصب التذكارية.ومن أعماله الأدبية عودة المونالیزا «روايـة»، أطياف الأميرة نرسيسة «رواية»، يوم انهار السد «رواية»، سأموت مبتسماً «ديوان شعري» ،رؤى تجربتي في الحاسة السادسة «كتاب يبحث في ما وراء علم النفس» ..

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

«كل الناس فلاسفة»..

حسب الفيلسوف غرامشي إن جميع الناس مثقفون، فهم يمتلكون مستويات مختلفة من المعرفة والتصورات عن الطبيعة والمجتمع ويمتلكون أيضاً سلسلة من المواقف الاجتماعية تجاهها، وقد طور غرامشي مفاهيمه لاحقاً ليميز بين مفهومي المثقف المحترف والمثقف العضوي، فالأول تتحدد ثقافته بإحداثيات مهنته –موقعه الاجتماعي ويستتر موقعه الطبقي في نمط تفكير وعيش حيادي، ويمكننا هنا عرض طائفة واسعة من هذه المواقع الاجتماعية، وليس المنتجون لألوان الثقافة والفنون المختلفة « الفنانون والأدباء مثلاً» إلا جزءاً صغيراً منهم بعكس ما هو سائد بالمنطق الشعبي من جهة، والمنطق الرسمي والتقليدي المعلب من جهة أخرى، ففي موقع المثقف المحترف نجد الطبيب والمهندس ورجل الدين والحرفي ..الخ، بينما المثقف العضوي فهو الذي لا يتميز بمهنته – موقعه الاجتماعي، بل بوظيفته الاجتماعية فهو «ذلك العنصر المفكر والمنظم في طبقة اجتماعية أساسية معينة».

وبالسؤال عن المسافة الوهمية بين المثقفين كموقع، وبين تصورات المجتمع عنهم، وعن طبيعة التناقض المستمر بين مفهومي المثقفين «العضوي والمحترف»، والتناسب المتحرك بينهما، هل يجوز إسقاط التصور السابق بصورته الثابتة على واقع مجتمعات، تشهد موجات حراك شعبي ناشئة، فرضتها ظروف موضوعية تضغط باتجاه تغيير نوعي لم تتضح ملامحه الكاملة بعد؟

إذا كانت الأزمة الشاملة العميقة المولدة للحراك قد أصابت جميع مفاصل الحياة ووضعت المجتمع في وعاء البحث والتساؤل أولاً، فإنها في حركة تطورها تدفع يومياً بحركة فرز عميقة تأخذ كل شرائح المجتمع إلى مواقعها الحقيقية، بما يحفظ ويؤمن مصالحها لاحقاً، مما يعني دخول المجتمع في حركة تصادم داخلي من خلال تناقضاته الحقيقية، الأمر الذي يبني، في الظرف الملموس، بدء تحرك شرائح المثقفين إلى العمل الاجتماعي والسياسي الجدي ضمن الفرز القائم.

يحكم خط الحركة هذا، تحرك المثقفين المحترفين باتجاه مسار طبيعي يفترض وجود المثقف العضوي في نهاية المطاف. وعندها ستسقط كل التصورات التقليدية السابقة عن مواقع المثقفين وأدوارهم مع سقوط حامليها، وبالذات سقوط ذلك الجزء من المثقفين المكابرين و«المعندين» على التغيير..